

كلمة التصير

يتزامن صدور هذا العدد مع إعلان موجّهات الموازنة العامة للعام 2016 والتي تركز على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين وتطوير أداء البنيات الأساسية.

في جانب القطاع النقدي تهدف الموازنة عدد من الموجّهات والأهداف أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتخفيض معدل التضخم عن طريق استهداف نمو الكتلة النقدية وإحكام التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

وأيضاً تهدف السياسة النقدية لاستكمال إجراءات مبادلة الجنيه السوداني بالين الصيني وترشيد استخدام النقد الأجنبي، والاستمرار في تطوير العلاقات مع المجتمع الدولي والاستفادة من العلاقات الثنائية في معالجة الديون والحصول على التمويل الميسر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمباشر وتحويلات العاملين بالخارج وترقية الصادرات وإحلال الواردات. وكذلك تستهدف السياسة تحقيق السلامة المصرفية من خلال العمل على تطوير أسس وآليات الرقابة واستكمال التطور التقني المصرفي ونظم الدفع، بالإضافة لمعالجة المشاكل الخاصة بتمويل القطاعات الإنتاجية والصادرة والاستمرار في تطوير ودعم التمويل الأصغر.

نأمل أن تتضافر الجهود لتنفيذ هذه الموجّهات والأهداف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية.

يحتوي هذا العدد بالإضافة للأبواب الثابتة على أربعة موضوعات يتناول الأول الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، ويناقش الثاني خصائص الممولين في السوق العالمية للتمويل الأصغر، ويحلل الثالث اتجاهات الاستهلاك الكلي في الاقتصادات النامية (دراسة حالة السودان)، أما الرابع باللغة الإنجليزية فيتطرق إلى ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة التسعينيات هل تعتبر نقدية أم مالية. تناشد هيئة التحرير الباحثين لرفدها بالموضوعات ذات الصلة للمحافظة على استمرارية الإصدار.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

بنك السودان المركزي

العدد السابع والسبعون - سبتمبر 2015م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان

محمد عثمان أحمد

د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزاهر حسن محمد علي

المدررون

معاوية يوسف محمد الحسن

حسن محبوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبوعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

4

الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول
دكتور/ مجدي الأمين نورين
نائب مدير إداره التخطيط الاستراتيجي والاتصال - بنك السودان المركزي



دراسات وبحوث



دراسات وبحوث

خصائص الممولين في السوق العالمية للتمويل الأصغر
وملمح حول ممولي قطاع التمويل الأصغر بالسودان
بروفيسور/ بدر الدين عبد الرحيم - رئيس وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي

12

20

اتجاهات الاستهلاك الكلي في الاقتصاديات النامية (دراسة حالة السودان)
دكتور/ مهدي عثمان الركابي - باحث اقتصادي وأستاذ الاقتصاد
في عدد من الكليات الجامعية



دراسات وبحوث



دراسات وبحوث

Was Sudan's Episode of Hyperinflation in 1990s a Monetary or Fiscal Phenomenon?
Dr. Elwaleed Ahmed Talha
Policy, Research & Statistics Department

64

26

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير علي
إدارة البحوث والتنمية



سياسات

المصرفي



ندوات ومؤتمرات

الورشة القومية الشاملة لاستراتيجية الديون بالسودان
حسن خليفة سر الختم
وحدة الدين الخارجي

29

31

المستويات الأساسية لحماية مقار معلومات المصارف على شبكة الإنترنت
صلاح الدين محمد علي الفرجاني
باحث في تقنية المعلومات المصرفية - كلية الخرطوم التطبيقية أفريقيا العالمية



أصوات على



ماذا تصرف عن

استقرار النظام المالي
Financial System Stability
عبد العزيز محمد عبد الرحمن - مدير فرع الفاشر

36

39

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
هشام عبد الرحمن محمد علي
إدارة السياسات



أحداث اقتصادية



مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
ناهد عمر حسن الخليفة
إدارة الإحصاء

42

الخدمات المالية بين الاستبصار والشمول



دراسات
وبحوث

مُهيّد:

شهد القطاع المالي بصفة عامة والصناعة المصرفية خاصة نمواً هائلاً خلال العقود القليلة الماضية من حيث الحجم والتعقيدات المالية، ولكن على الرغم من هذه التطورات الهامة التي أحرزتها خاصة في مجالات التنافسية والربحية، إلا أن هناك بعض القلق من عدم قدرة الخدمات التي يقدمها ذلك القطاع على احتواء وإدراج كل قطاعات السكان في عملياتها وخدماتها، خاصة قطاعات المجتمعات الفقيرة وغير القادرة على الوصول والاندراج في الخدمات المصرفية الأساسية.

إن الأنظمة المالية التي تعمل بصورة جيدة تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تم منح قدر كبير من الاهتمام لعمق وكفاءة الأنظمة المالية، غير أن تشجيع زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية والتي حظيت بقدر أقل من الاهتمام، على الرغم من التركيز الذي حصل عليه نظرياً. عليه فمن دون إيجاد أنظمة مالية إشراكية، يتعين على الأفراد الفقراء ومؤسسات الأعمال الصغيرة الاعتماد على مواردهم الذاتية للاستثمار في التعليم، أو الاستفادة من فرص النمو. ولذلك فإن سياسات القطاع المالي التي تشجع المنافسة وتقدم الحوافز المجزية للأفراد، وتساعد في التغلب على الحواجز أمام إمكانية الحصول على التمويل، تعتبر ذات أهمية مركزية ليس فقط لتحقيق الاستقرار وإنما أيضاً للنمو وتخفيض أعداد الفقراء والتوزيع الأكثر مساواة وعدالة للموارد والقدرات. تتفاوت بلاد العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية ويتضح هذا جلياً من خلال مقارنة سكان البلاد المتقدمة مع سكان البلاد النامية، فعلى سبيل المثال نجد أن 99% من سكان الدنمارك و96% من سكان ألمانيا وفرنسا، و91% من سكان أمريكا لديهم حسابات مصرفية، مما يشير أن نسبة الاستبعاد أو الحرمان المالي في هذه البلاد تتراوح بين 1% كحد أدنى و 9% كحد أقصى. وفي الوجه المقابل تتراوح نسبة السكان التي تستفيد من الخدمات المالية الأساسية في البلاد النامية ما بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى، وهذا يعني



د. مجدي الأمين نورين

نائب مدير

إدارة التخطيط الاستراتيجي والاتصال

أن 70 - 80% من السكان في هذه البلاد مستبعدون من الخدمات المالية الأساسية والرسمية بصورة أو بأخرى.

وقد قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي من جانبها بتحديد تاريخ معين للدول الأعضاء في الاتحاد تلزمها فيه عند حلول هذا التاريخ بأن تتاح إمكانية فتح حساب مصرفي لجميع مواطني دول الاتحاد والمقيمين من الأجانب دون قيد أو شرط.

وفقاً لبيانات الأمم المتحدة (2013)، هناك حوالي ثلاثة بليون شخص حول العالم 38% ليس لديهم المقدرة على الوصول (have not access) للخدمات المالية الرسمية مثل فتح حسابات ادخار أو استثمار وتأمين، أو خدمات وسائل الدفع. بالإضافة إلى أن أكثر من نصف سكان الدول النامية وأكثر من 80% من قطاع الأسر households في أفريقيا محرومون مالياً، وبالتالي فإن معظمهم توجب عليهم الاعتماد على والتعامل مع قنوات الخدمات المالية غير الرسمية والتي قد تكون أكثر تكلفة وأقل أماناً. إن الإدراج المالي يتمخض عنه تحديات كما يتيح فرصاً لمتخذي القرار حيث أن بناء أنظمة داخلية قوية للإدراج المالي تعتبر من الأجندة الهامة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

تهدف الورقة إلى التعريف بماهية الحرمان والاستبعاد من الخدمات المصرفية، وتتناول بالشرح والتحليل أنواع، أشكال، أسباب وأبعاد الحرمان والاستبعاد المالي، وجهود السودان في نشر الوعي المصرفي والمالي وزيادة الشمول المالي بين السكان بمختلف الوسائل، وتختتم الورقة ببعض النتائج والتوصيات. تستعين الورقة ببعض البيانات والمعلومات الدولية والإقليمية وبيانات عن السودان تم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

الحرمان المالي مقابل الإدراج أو الشمول المالي Financial

Exclusion vs. Financial Inclusion

يستخدم مصطلحا الإدراج أو الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل Interchangeably لتعريف مدي قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، فبينما يشير الحرمان المالي إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول Access إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها Usage بصورة تلائم احتياجاتهم والتمكن - في ذات الوقت - من ممارسة حياة (اقتصادية

واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

يعرف البعض الشمول أو الإدراج المالي (Financial Inclusion) بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفضة والمحرومة. كما أن الخدمات المصرفية هي في طبيعتها خدمة عامة، لذلك فمن الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة العامة هو توفير الخدمات المالية الأساسية ووسائل الدفع لجميع السكان دون تمييز.

والحرمان المالي عملية ديناميكية ومعقدة، حيث إن بعض الناس يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلال حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه. وبالرغم من أن الحرمان المالي يستند بصورة رئيسية على مبدأ - من أنت - وهو مقابل لمبدأ "اعرف عميلك" ولكن -أين تسكن- أيضاً يعتبر من المبادئ الأساسية التي تؤدي إلى الحرمان المالي، ففي باكستان وبنغلادش مثلاً إذا كنت تسكن في منزل مستأجر أو تركت المدرسة قبل سن الـ 16 يعتبر ذلك من الأسباب الرئيسية للحرمان المالي.

يقصد بالخدمات المالية الأساسية المشار إليها في التعريف أعلاه الآتي:

- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)
- حسابات الادخار
- التمويل (الائتمان)
- التحويلات المالية.
- خدمات التأمين.
- خدمات المشورة المالية.

هنالك اعتقاد سائد بأنه إذا توفرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدى أفراد المجتمع وتوفرت لهم إمكانية استخدام هذه الحسابات، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للخروج من دائرة الحرمان المالي. فالحصول على حساب الإيداع هو الشرط الضروري للحصول على سائر الخدمات والمنتجات المالية الأخرى.

وقد اكتسب مصطلح "الشمول المالي" أهمية كبيرة منذ عام 2000م، نتيجة لاستنتاجات حول الاستبعاد أو الحرمان المالي (financial exclusion) والارتباط المباشر بالفقر. وتعرف الأمم

جدول (1): نسب الحرمان والشمول المالي في بعض البلدان الأفريقية:

الدولة	محرومون مالياً	لديهم تعاملات مصرفية	لديهم تعاملات مع قنوات غير مصرفية	لديهم تعاملات مع قنوات غير رسمية
موزمبيق	77	12	1	10
تنزانيا	56	11	4	27
رواندا	52	14	7	27
زامبيا	63	14	9	14
ملاوي	55	19	7	19
نيجيريا	53	21	2	24
كينيا	32.7	22.6	17.9	26.8
بتسوانا	33	41	18	8
ناميبيا	52	45	2	11
جنوب افريقيا	26	60	4	10

Source: FinScope Zambia (2009) and FinAccess (2009)

يلاحظ من الجدول (1) قصور القدرة على الوصول إلى القنوات الرسمية للحصول على الخدمات المالية في معظم الدول الأفريقية الممثلة في الجدول، مقابل ارتفاع نسبة الوصول إلى القنوات غير الرسمية التي لا يعكس صورة جيدة لاقتصاديات القارة وقدرتها المستقبلية للنمو.

بالنسبة للمنطقة العربية نجد أنها لا تزال تسجل أدنى مستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18% فقط من المواطنين العرب يمتلكون حسابات مع مؤسسات مالية رسمية، وتنفخ هذه النسبة إلى 13% عند النساء، بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية حيث أنه في العام 2014 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة في الإمارات، البحرين والكويت (83%، 82%، 73%) على التوالي، وفي المقابل سجل الشمول المالي نسباً منخفضة في اليمن، العراق ومصر بحوالي (6%، 11%، 14%) على التوالي.

وهناك اعتقاد آخر سائد مفاده أن الحرمان المالي يؤدي - في المحصلة النهائية - إلى حدوث الحرمان الاجتماعي Social

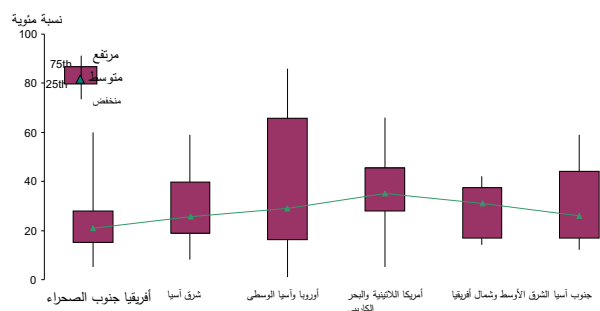
المتحدة الأهداف من الإدماج المالي على النحو التالي:

- الوصول بجميع الأسر بتكلفة معقولة إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الادخار أو خدمات الإيداع والدفع وخدمات التحويل والائتمان والتأمين.
- إيجاد مؤسسات آمنة تحكمها لوائح و صناعة تعتمد معايير واضحة للأداء.
- الاستدامة المالية والمؤسسية، لضمان الاستمرارية واليقين من الاستثمار.
- تحقيق المنافسة لتأمين الخيارات للعملاء والقدرة على تحمل التكاليف.

بعض الإحصاءات عن الحرمان المالي:

على الرغم من أن البيانات عن عمق القطاع المالي - الحجم الإجمالي للائتمان، ودرجة تعمق أسواق المال الخ. - متوفرة في كثير من الدول، إلا أن هناك نقصاً في البيانات عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها، ويرجع جزء من السبب في ذلك إلى تكلفة جمع تلك البيانات، بالإضافة إلى وجود عقبات منهجية. ونظراً لذلك سعى الباحثون إلى إعداد مؤشرات عامة تركيبيّة، عن طريق الجمع بين البيانات المتاحة بصورة أسهل عن عدد حسابات الودائع أو القروض وبين نتائج عدد من الاستقصاءات الأسرية الموجودة فعلاً.

وتكشف هذه المؤشرات العامة عن وجود تفاوت كبير في استخدام الخدمات المالية: فجميع الأسر تقريباً تستخدم التمويل في كثير من بلدان القارة الأوروبية، ولكن أقل من واحدة من ثلاث أسر في المتوسط تفعل ذلك في معظم البلدان النامية أنظر الشكل أدناه:



المصدر: البنك الدولي (2007)

Exclusion والذي تتجلى أبرز مظاهره في شكل الحرمان من التمتع بخدمات تؤثر علي نوعية وجودة المستوى المعيشي للإنسان مثل خدمات التعليم والصحة والسكن.

ولذلك فإن الاستبعاد المالي لا يؤثر في الفقراء وحدهم، وإنما في نسبة كبيرة من السكان غير الفقراء في كثير من البلدان النامية.

أشكال الحرمان المالي:

تتعد أشكال ومظاهر الحرمان المالي وبصفة عامة يدور الحديث عن أربعة أشكال ومظاهر للحرمان المالي، وتشمل:

أولاً: الحرمان المصرفي: Banking Exclusion

يقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها (استخدامها) وتتجلى أهم مظاهره في الحصول علي حساب إيداع مصرفي (حساب جاري Current Account) وتتمثل أبرز الآثار السلبية التي تنجم عن الحرمان المصرفي في الآتي:

- التعرض لمخاطر السرقة وفقدان الأموال

- عدم التمكن من استخدام السداد المؤجل عن طريق استخدام الشيكات

- عدم الاستفادة من خدمة التحويلات المالية (الراتب، المعاش، التحويلات للغير).

- عدم الاستفادة من خدمة التحويلات الإلكترونية والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة.

- الحرمان من الحصول على القروض أو التمويل.

وبالنظر للحرمان المصرفي من حيث العمق Depth، يلاحظ أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

- غير المغطيين بالخدمة المصرفية Unbanked: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يكونون محرومين تماماً من أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية (حرمان كلي).

- المغطيين جزئياً بالخدمة المصرفية Partially Banked: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا يكونون محرومين تماماً من الخدمات المصرفية، كان يكون لدى الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من خدمات الشيكات أو تسهيلات الدفع الإلكتروني وبطاقات الائتمان.

- المغطيين كلياً بالخدمة المصرفية Fully Banked: ويقصد

بهم أفراد المجتمع الذين يتمتعون باستخدام كافة منتجات الخدمات المصرفية وبما يلائم احتياجاتهم ومركزهم الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: الحرمان الادخاري Savings Exclusion

في معظم الأحوال يعتبر الحرمان من الادخار هو نتاج للحرمان الاجتماعي وليس أحد أسبابه، وذلك كما توضحه الأمثلة والنماذج التالية:

- عدم التعود على وضع المدخرات في البنوك

- عدم التعامل مع البنوك بسبب تجارب سابقة غير ناجحة أو بسبب حكم خاطئ مسبق تجاه البنوك.

في كثير من الأحوال تثير مسألة الحرمان الادخاري الحديث عن إصلاح أنظمة التقاعد (المعاشات) خاصة فيما يتعلق بالموازنة بين تحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية في الوقت الراهن ومستوى الرفاهية الاقتصادية في المستقبل البعيد.

أهم أوجه الاختلاف بين الحرمان المصرفي والحرمان الادخاري يتمثل في أن الأول يتسبب في حدوث معاناة بالنسبة للفرد فيما يتعلق بحياته اليومية، بينما يتعلق الثاني بمسألة اشد خطورة ولها تداعيات أكبر على حياة الفرد ألا وهي الحرمان الاجتماعي.

ثالثاً: الحرمان الائتماني Credit Exclusion

يعتبر الائتمان أو القروض بمثابة أداة مالية هامة تيسر إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تفوق تكلفة الصرف عليها حجم الميزانية أو الدخل المتاح مثل الأثاث، السيارات المباني والآلات والمعدات وخلافها. فضلاً عن ذلك، يعتبر الائتمان أو القروض مصدر حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل. فالحرمان من الائتمان أو من القروض قد يتسبب في الحرمان الاجتماعي بأحد الأشكال التالية:

- الشعور بالدونية وعدم تقدير الذات مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

- استدامة العجز عن تغطية مصروفات ميزانية الأسرة من خلال مصادر الدخل ومن ثم الدخول في مرحلة الإفراط في المديونية Over-indebteness بسبب اللجوء إلي مصادر التمويل غير الرسمية التي تتهم بالمغالاة في تقاضي تكلفة التمويل واستدراجها للمتعاملين معها للزج بهم في ما يعرف بفخ المديونية أو الحلقة

البعد الخاص بالنطاق	يتمكن الشخص من الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي توفرها المصادر الرسمية وشبه الرسمية فقط. على سبيل المثال، قد يتمكن بعض الأفراد من الحصول على تسهيلات في الإيداع، ولكن لا يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية أو منتجات تأمينية.
البعد المؤسسي	قد يمكن لبعض الأشخاص الحصول على خدمات تقدمها مؤسسات شبه رسمية ولكن لا يمكنهم الحصول على الخدمات التي توفرها المؤسسات المصرفية الرئيسية السائدة. أو قد يتمكن البعض من الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية المملوكة للدولة فقط.
البعد الكمي	قد يتمكن شخص ما من الحصول على قدر صغير من الائتمان المحدد سلفاً فحسب، مما لا يفي بطلبه بالكامل.
البعد السعري	قد يتمكن شخص ما من الحصول على الائتمان ولكن ليس بسعر تنافسي.
البعد الخاص بالنوعية	يحصل شخص ما على نوعية متواضعة من المنتجات والخدمات فقط.
البعد الخاص بالنوع	قد يحصل الرجال فقط على الخدمات بينما لا تحصل عليها النساء.
البعد العمري	قد لا يحصل الشباب وكبار السن على الخدمات بينما يحصل عليها آخرون.
أبعاد أخرى	قد تحصل بعض الجماعات المهنية أو العرقية والأشخاص المتعلمين فقط على الخدمات.

يمكن تلخيص أبعاد مشكلة الحرمان المالي بالنسبة لشرائح السكان من ذوي الدخل المنخفض والشرائح الأكثر فقراً في البلاد النامية في ثلاثة نقاط أساسية:

- لا يحصل الغالبية العظمى من هؤلاء السكان على الخدمات المالية الأساسية التي تقدمها مؤسسات القطاع المالي الرسمي.
- تحصل أقلية من هؤلاء السكان على الخدمات المالية الأساسية من مؤسسات القطاع المالي الرسمي وفق شروط غير مناسبة أو بالكميات غير المناسبة (تدني مستوى الجودة والكمية).
- مؤسسات القطاع المالي الرسمي التي تزود هذه القلة من السكان بالخدمات المالية الأساسية لا تتسم بالاستمرارية والاستدامة.

آثار وعواقب الحرمان المالي:

حدد الأشخاص الذين يعانون من الحرمان أو الاستبعاد المالي

المفرغة للديون. والإفراط في المديونية يؤدي بدوره إلى تعميق كل من الحرمان المالي والحرمان الاجتماعي. وبالنظر للحرمان الائتماني من حيث العمق، نجد أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

- المحرومون كلياً من الائتمان Credit Excluded: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه الخدمة (الإقصاء الكامل).
- الحاصلون على خدمة ائتمانية غير ملائمة: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة - على الأخص فيما يتعلق بتكلفة التمويل - مقارنة مع المتوسط السائد في السوق.
- الحاصلون على خدمة ائتمانية ملائمة: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان بالشروط المناسبة (الوضع المثالي) سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو الرسمية.

رابعاً: الحرمان التأميني Insurance Exclusion

أصبحت بعض خدمات التأمين في المجتمعات العصرية تأخذ الطابع الإجباري كالتأمين على السيارات والتأمين ضد التقاعد عن العمل، بينما هناك خدمات أخرى ذات طابع اختياري كالتأمين الصحي. وبصفة عامة يلاحظ أن هناك نزوع متزايد في المجتمعات نحو جعل الغالبية العظمى من أشكال التأمين ذات طابع إجباري وتطول مظلته لتشمل جميع أفراد المجتمع، خصوصاً الذين يمارسون نشاطهم في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وبالتالي يلاحظ في مثل هذا الوضع أن درجة وعمق الحرمان التأميني تتحدد بمدي وجود وانتشار القطاع الرسمي في المجتمع فتزداد مع انتشار هذا القطاع وتقل مع انحسار هذا القطاع.

أبعاد الاستبعاد والحرمان المالي:

فيما يتعلق بأبعاد الحرمان المالي فهي متعددة ويكون هناك نوع من التداخل فيما بينها في بعض الأحيان. يمكن أن تصبح هذه الأبعاد على النحو الموضح في الجدول التالي:

مجالين رئيسيين لحاجاتهم غير الملباة من الخدمات المالية:

- عملية الإدارة المالية اليومية Day to Day

- التأمين المالي طويل الأجل.

وفي المقابل عدد قليل من المحرومين تحدثوا عن حاجتهم للدخار ومنتجات الائتمان الاستهلاكي. عليه بدون أدوات الحساب الجاري والتعامل النقدي الكامل يحرم من عملية دفع الفواتير ويتسبب ذلك في دفع رسم على الدفع النقدي، ودائماً ما يزيد ذلك من تكلفة الاحتياجات الأساسية.

عدم وجود التأمين المالي طويل الأجل يشكل مصدر قلق خاص حيث أن الناس يتوقعون في المدى الطويل انخفاض المخصصات الحكومية. والوالدين سيركزون على تأمين احتياجات أطفالهم أولاً وبعد ذلك يفكرون في التوفير لشيخوختهم، بينما القليل من الناس سيتوقعون الزيادة في المعاش الحكومي ويتوقعون استمرار العمل أو مواجهة فقر حقيقي.

أسباب الاستبعاد والحرمان المالي:

يوجد نوعين من الأسباب التي تتعلق بالحرمان المالي، منها أسباب تتعلق بجانب العرض وأسباب تتعلق بجانب الطلب. وفيما يلي شرح موجز لهذه الأسباب:

أولاً: جانب العرض

يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب العرض بفشل وإخفاق السوق وتتمثل في الآتي:

- ترى المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدخل المنخفض (في الجزء الأسفل من السوق) يحقق لها أرباحاً متدنية في حين أن تعاملها مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع (في الجزء الأعلى من السوق) يحقق لها أرباحاً مرتفعة. لذلك فضلت المؤسسات المالية الخاصة التعامل مع الأغنياء (ذوي الملاءة المالية) وجعلت الفقراء خارج إطار أولوياتها.

- عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية النائية، حيث لا تتوفر التسهيلات المالية على مسافة معقولة مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

- في الحالات التي تتاح فيها الفرصة للفقراء ذوي الدخل المنخفض

إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، فإن الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات لا تتلاءم مع متطلبات خدمة العملاء من ذوي الدخل المنخفض (التكلفة، شروط التمويل وإجراءات السداد، استخدامات مبلغ التمويل)، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء العملاء الاستفادة من هذه الخدمات والمنتجات. فشل حكومات الدول في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة لها (البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار التشريعات والقوانين والسياسات التي تيسر إمكانية حصول هذه الشريحة من العملاء على الخدمات المالية الرسمية من المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

ثانياً: جانب الطلب

يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب الطلب بفشل وإخفاق في جانب السكان والأفراد وتتمثل في الآتي:

- الجهل وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية أو مؤسسات مالية يمكنها أن تقدم خدمات تلبي احتياجاتهم.

- عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول.

- غالباً ما يكون السكان المحرومون غير نشطين اقتصادياً، وبالتالي ضعف الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج.

- يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكاليف أو سبل الراحة أو الثقة أو الروابط الثقافية، وفي الغالب ينظر إلى الخدمات غير الرسمية على أنها تتطلب مستندات أقل، وأكثر راحة من حيث التواجد بل أكثر ترحيباً بهذا القطاع من العملاء.

جهود الشمول المالي في السودان:

تتركز المجهودات التي تقوم بها الدولة للتخفيف من حدة الحرمان المالي في المجهودات التي يقوم بها بنك السودان المركزي فيما يختص بالشمول المالي في الآتي:

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي ويشمل ذلك زيادة عدد فروع المصارف وتوزيعاتها.

- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات.

منافساً حقيقياً للبنوك وشريكاً في نفس الوقت لتقديم خدمات مالية ومصرفية متطورة.

ولكن بالرغم من هذه المجهودات التي تبذل بهدف تحقيق الشمول المالي إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج مرضية، حيث نلاحظ أن عدد الحسابات المصرفية لم يصل إلى 4 مليون حساب حتى يوليو من العام 2015 بما لا يتعدى 11.8% من إجمالي السكان، هذا بافتراض أن كل شخص لديه حساب مصرفي واحد فقط. ويخدم كل 50 ألف من السكان فرع واحد وهذا يعتبر بعيداً جداً من المعيار العالمي. كذلك لم يلاحظ زيادة في أعداد الصرافات الآلية ونقاط البيع (1000 و 1525 على التوالي) خلال الثلاث سنوات الماضية. بالنسبة للجهود التي بذلت بواسطة البرامج المتعددة للتمويل الأصغر والتي صُممت خصيصاً لمحاربة الفقر عن طريق الإدراج المالي ورفع الوعي المالي والمصرفي بصفة خاصة، الجدول التالي يعرض إحصائية للشمول المالي عن طريق برامج التمويل الأصغر:

السنة	عدد السكان (بالملايين)	عدد الأكثر من 18 سنة	عدد عملاء التمويل الأصغر (000's)	عدد عملاء التمويل الأصغر (000's)	الشمول المالي لعملاء التمويل الأصغر بالبنوك/المؤسسات/الفقراء الذين يبلغون أكثر من 18 سنة	الشمول المالي لعملاء التمويل الأصغر بالبنوك/المؤسسات/الفقراء الذين يبلغون أكثر من 18 سنة
2007	37.10	9.0	49	15	0.16%	0.5%
2008	39.15	9.4	13.4	22	0.23%	1.4%
2009	40.02	9.7	102	30	0.31%	1.1%
2010	41.30	10.0	94	40	0.40%	0.9%
2011	33.50	8.1	196	47	0.58%	2.4%
2012	34.30	8.3	300	190	2.3%	5.9%

Source: CBOS/MFU, UNDP, Population Census, 2008

يتضح من الجدول أعلاه أنه بالرغم من أن مؤشرات الشمول المالي في السودان كانت أقل بكثير من مؤشرات الدول المتقدمة

- التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دوراً بارزاً في الإدراج المالي حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم المقدرة على ليس فقط الوصول بل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما انهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومون مالياً.

- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية وإلكترونية جديدة مثلاً: * بطاقة الكاش كارد: وهي بطاقة دفع مسبق تصدر بواسطة المصارف تحت إشراف بنك السودان المركزي، وتستخدم لتخزين النقود وتتميز بإعادة شحنها بالنقود بحيث يمكن حاملها من إجراء عدد من المعاملات المختلفة. ومن الأهداف العامة لهذه البطاقة جذب الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي وتوفير وسائل دفع للغالبية العظمى من السكان دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي.

* الدفع عن طريق الموبايل: هو نظام مركزي يقوم على ربط كافة مشغلي خدمة الهاتف السيار من جهة ونظم الدفع القومي والمصارف من جهة أخرى، ويهدف هذا النظام إلى خلق بيئة دفع جديدة عن طريق الموبايل تقليلاً لاستخدام النقد.

* الحكومة الإلكترونية: وهو مشروع دفع إلكتروني يهدف إلى الانتقال من طريقة التحصيل التقليدي إلى التحصيل الآلي بحيث يساهم في تحسين الخدمات المقدمة للجمهور والمساعدة في القفز بالإيرادات العامة.

كما قامت شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية بتدشين محول قومي بإمكانيات حديثة حيث أضاف العديد من الخدمات مما ساهم في إتاحة وسائل دفع إلكترونية مختلفة للعديد من فئات المجتمع، يهدف المشروع إلى إتاحة تسوية سداد رسوم الخدمات إلكترونياً وتوفير التكاليف الإدارية وتخفيف الضغط على منافذ تقديم الخدمات، والحصول على خدمات الدفع الإلكتروني من خلال قنوات دفع متعددة وبطريقة آمنة وسهلة وبتكلفة زهيدة. كذلك أتاح قطاع الاتصالات خدمات مالية هامة فيما يختص بالتحويلات المالية، فبعد ما كان البريد ينافس البنوك في التحويلات المالية دخلت شركات الاتصالات إلى دائرة المنافسة في التحويلات المالية بين الأطراف كافة وسرعة وصولها للمستفيدين لتصبح

وكثير من الدول النامية إلا أن تغطية الشمول المالي للسودانيين الفقراء لعملاء البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر كانت في تحسن مضطرب عبر الزمن. خلال العام 2012 استطاعت البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر أن تغطي حوالي 8.2% من جملة الفقراء النشطين اقتصادياً مقارنة ب 6.6% في العام 2007.

وتتلخص أهم المعوقات التي وقفت أمام تلك المجهودات في الآتي:

- ضعف الوعي المصرفي والمالي
- ارتفاع معدل تكلفة الوسائط المصرفية والمالية كشبكات الاتصالات
- ضعف البنيات التحتية التي تساعد على انتشار الخدمات المالية مثل الطرق والإمداد الكهربائي
- بعض المشكلات التي تتعلق بالأمن

النتائج:

يتضح من خلال البيانات والمعلومات التي تم تحليلها واستعراضها بالرغم من محدوديتها:

- ضعف المجهودات المبذولة لزيادة الشمول المالي خاصة في الدول النامية وخاصة في السودان، حيث أن أغلب المؤسسات المالية هي مؤسسات خاصة وربحية فإنها تحجم عن توسيع وتمديد نطاق خدماتها في المناطق الريفية الفقيرة والتي تمتاز بضعف الهوامش المحصلة على التمويل والخدمات الأخرى ومحدوديتها.
- تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية بطريقة تحقق أكبر المنافع للفقراء يتطلب استراتيجية للإشراك تتجاوز كثيراً تقديم الائتمان للأسر الفقيرة: إذ من الأهمية بمكان توسيع محور تركيز الاهتمام بحيث يتم تحسين إمكانية الوصول بالنسبة لجميع من هم مستبعدون.

- لا يمثل موضوع الاستبعاد المالي مشكلة للدول الأوروبية وأمريكا بفضل الاستراتيجيات الواضحة التي اتبعتها والمجهودات الكبيرة التي بذلتها تلك الدول في توفير البنيات التحتية والحوافز المجزية التي وجدتتها المؤسسات المالية للتوسع في تقديم خدماتها.

التوصيات:

أصبح من الواضح أن معالجة مشكلة الحرمان أو الاستبعاد المالي تتطلب الآتي:

- ضرورة أن تتبنى الجهات المختصة إعداد عدد من البحوث

والدراسات لقياس ورصد إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ولتصميم وتقييم الإجراءات التدخلية في إطار السياسات، ولتقييم تأثيرها على نتائج النمو والتنمية، ويتطلب ذلك تحسين البيانات عن المستفيدين وغير المستفيدين من الخدمات المالية، و أي نوع من الخدمات المالية، وأنواع المؤسسات المقدمة لتلك الخدمات، بما فيها المؤسسات غير الرسمية.

- يجب على البنوك إعادة تصميم استراتيجيات أعمالهم لاستيعاب خطط محددة لتعزيز الاندماج المالي للمجموعات ذات الدخل المنخفض واتباع نهج شامل في خلق الوعي حول المنتجات المالية، التعليم، وتقديم المشورة بشأن إدارة الأموال، الادخار والائتمان أو الاقتراض بهوامش معقولة.

- على البنوك تطوير استراتيجيات محددة لتوسيع نطاق خدماتها من أجل تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال إقامة روابط مع مؤسسات التمويل الأصغر والمجتمعات المحلية كأحد الطرق الفعالة.

- يجب استغلال التكنولوجيا كأداة فعالة في توفير فرص الحصول على المنتجات المصرفية في المناطق النائية حيث يمكن تعديل أجهزة الصراف الآلي (ماكينات السحب النقدي) بشكل مناسب لجعلها سهلة الاستعمال بالنسبة للأشخاص الأميون والأقل تعليماً أو لا يعرفون اللغة الإنجليزية.

- ضرورة أن يتبنى بنك السودان المركزي استراتيجية كاملة وواضحة لرفع الوعي المصرفي والثقافة المصرفية والشمول المالي تشمل جميع أنحاء البلاد يتم تنفيذها بآجال زمنية محددة.

المراجع:

- بنك السودان المركزي، تقارير إدارة تنمية الجهاز المصرفي وإدارة نظم الدفع

- Njuguna N. Financial Innovation and Monetary Policy: Challenge and Opportunities for Monetary Reform, Kampala 2013

- K. Mlambo Financial Inclusion and Regulation: Trade OFFS and Synergies in developing countries.

خصائص الممولين في السوق الصاحمية للتمويل الأصغر وملمح حول ممولي قطاع التمويل الأصغر بالسودان



دراسات
وبحوث

ملخص:

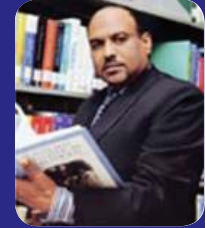
في هذه الورقة قمنا بعكس دور الممولين العالميين وأدواتهم في السوق المرتبط بالتمويل الأصغر على النطاق العالمي. كما استعرضنا تجربة السودان للمشاركين في تمويل المؤسسات والمصارف المتخصصة من الداخل والخارج تمويلاً بالجملة أو تمويلاً عبر المساهمات الرأسمالية أو دعماً فنياً في عدة مجالات.

هنالك زيادة سنوية في حجم الالتزامات الخارجية لقطاع التمويل الأصغر على النطاق العالمي ولكن بصورة تناقصية. وتمثل الالتزامات بدعم المحافظ التمويلية نسبة كبيرة من التمويل المباشر عبر الحدود، جل هذه الموارد في شكل قروض بينما نسبة ضئيلة في شكل منح. هنالك زيادة في التمويل من المصادر الحكومية، إلا في السنوات الأخيرة. وفيما عدا شمال أفريقيا والشرق الأوسط كانت هنالك فرص جيدة في الحصول على التمويل الخارجي لبقية أقاليم العالم كما أن نسبة أفريقيا وراء الصحراء من الالتزامات في زيادة.

المقارنة بين أدوار الممولين العالميين وممولي قطاع التمويل الأصغر بالسودان أوضحت أن هنالك حاجة لتنوع مصادر التمويل وخلق مصادر تمويلية إضافية خاصة فيما يتعلق بالمساهمات الرأسمالية في مؤسسات التمويل الأصغر واستقطاب موارد أجنبية إضافية من المصادر الخارجية التي لم تستغل حتى الآن، خاصة الموارد المالية من وكالات التعاون الثنائية والدولية وكذلك مؤسسات التمويل الدولية. من أهم التوصيات الأخرى توسيع نطاق التمويل بالجملة في الداخل من المصارف والشركات الخاصة (من بند المسؤولية الاجتماعية) والمانحين والمستثمرين الاجتماعيين وذلك على حساب تمويلات بنك السودان المركزي، وجعل صيغة المضاربة المقيدة إجبارية عند ضمان التمويلات بالجملة عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة، و تحويل بعض مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة لمؤسسات تقبل الودائع وفقاً للإطار الرقابي والتنظيمي المعدل، ووضع ونشر معايير للأداء في مؤسسات التمويل الأصغر لكشف مستوي أدائها المالي والمؤسسي والاجتماعي ولتوضيح مقدرتها على إدارة التمويل بالجملة في المرحلة القادمة.

1 / مقدمة:

في بداية التمويل الأصغر تركزت شريحة الممولين في المانحين المرتبطين بالتنمية مثل وكالات التعاون الثنائي والمتعدد ومؤسسات التمويل التنموي. ويتطور القطاع تنوع بالتالي الممولين ليشمل المستثمرين من القطاع الخاص والمصارف التجارية والمساهمين في رؤوس الأموال



بروفيسور/ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

رئيس وحدة التمويل الأصغر

بنك السودان المركزي

والأفراد. التطور المهني والتجاري للتمويل الأصغر الذي قادته مؤسسات عالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) وغيرها أدى إلى استقطاب المستثمرين على النطاق العالمي للقطاع وساعد مقدمي الخدمة للوصول لزبائن كثر في مناطق متعددة عبر منتجات كثيرة. هذا التطور في التوسط في مجالات الاستثمار في التمويل الأصغر أوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذا النوع من الاستثمار جيد ومربح لمقدمي الخدمة ويحقق أيضاً أهداف اجتماعية مرغوب فيها.

في هذه الورقة سنقوم بعكس دور الممولين وأنواعهم وأدواتهم في نظام السوق المرتبط بالتمويل الأصغر على النطاق العالمي. كما سنعرض التجربة السودانية للمشاركين في تمويل المؤسسات والمصارف المتخصصة تمويلًا بالجملة أو تمويلًا عبر المساهمات الرأسمالية أو دعماً فنياً في عدة مجالات وغيرها. المقارنة بين أدوار الممولين العالميين وممولي قطاع التمويل الأصغر بالسودان سيكون ذو أهمية كبيرة لبنك السودان المركزي المنظم للقطاع في السودان وكذلك لمقدمي الخدمة وجملة المستثمرين في قطاع التمويل الأصغر للبدء في نقلة نوعية عبر خلق مصادر تمويلية إضافية خاصة فيما يتعلق بالمساهمات الرأسمالية في مؤسسات التمويل الأصغر واستقطاب موارد أجنبية إضافية من المصادر التي لم تستغل حتى الآن.

2/ أدوار وأهداف الممولين وحجم التمويل:

الدور الذي يلعبه الممولين في التمويل الأصغر هو توفير الخدمات المالية من أجل تمويل الحالات المطلوبة لتحقيق درجات الانتشار في القطاع وتنمية منتجات وقنوات جديدة لهذه المنتجات أو الدخول في مناطق جغرافية وأسواق جديدة. نوعية وحجم التمويل في قطاع التمويل الأصغر عبر الحدود يعتمد على درجة تطور مقدمي خدمات التمويل الأصغر. تكثر الحاجة للمساهمات الرأسمالية والدعم في المراحل الأولى من عمر القطاع والمؤسسات، بينما الحاجة للمحافظ التمويلية يأتي عندما يصل مقدمو الخدمة إلى مرحلة النضج، بمعنى أن يكون مقدمي الخدمة قادرين على استقطاب الموارد من السوق المحلية والعالمية وتغطية تكاليفها.

يعتمد مقدمو التمويل على توقعات العائدات من التمويل، كما يتمثل أهداف مقدمي الخدمة وأهمية العائدات الاجتماعية في مقابل العائدات المالية للمؤسسة دوراً كبيراً في تقديم هذا التمويل لمقدمي الخدمة من المؤسسات والمصارف المتخصصة والجمعيات وغيرها. كما أن نوع التمويل المقدم لمقدمي الخدمة يعكس أهداف التمويل نفسه. فالقروض تكون من أجل تمويل المحفظة القائمة،

بينما المساهمات الرأسمالية تهدف كأساس لدعم متطلبات الإطار التنظيمي وليكون هذا النوع من التمويل سنداً لمقدمي الخدمة في الحصول على القروض بالجملة من المانحين. فضلاً عن أن أنواع وهيكل التمويل يرتبط بحاجيات الجهة المستهدفة المطلوب الوصول إليها.

أهداف الممولين تختلف كثيراً وتتنوع من الدعم إلى تعظيم الأرباح والخلط بين الاثنين، كما هو الحال عند المستثمرين الاجتماعيين في القطاع الخاص الذين هم في انتشار زيادة كبيرة بفضل انتشار المؤسسات الكبيرة كجرامين جميل (التي تهدف لتحقيق أهداف تنمية عبر المنح)، والمستثمرين المؤسسيين (الذين يهدفون لتحقيق الأرباح وكذلك تحقيق جوانب اجتماعية). وتطورت أهداف الممولين عموماً لتشمل التوسع والتحول نحو التمويل المتفق وآليات السوق والمساهمة في تحقيق الشمول المالي. الممولين الحكوميون يهدفون للوصول لأهداف تنمية، ولهم أيضاً أهداف اجتماعية من نشاطاتهم التمويلية. ويميل الممولين الحكوميون لتسهيل تنمية الأسواق ووضع مثال يحتذى لجلب المستثمرين من القطاع الخاص. وفي القطاع الخاص يختلف الممولون ولكنهم يهدفون لتوسيع قاعدة الموارد والتوازن بين تحقيق الأرباح وتحقيق العوائد الاجتماعية. المنظمات غير الحكومية تركز على تنمية المنتجات وتقديم الخدمات غير المالية أو المساهمة في إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر والاستمرار في المساهمات الرأسمالية في هذه المؤسسات حتى بعد تحويلها. المصارف غائبة عن القطاع في أغلب الدول ودخولها في القطاع بسبب التوجهات التي تتطلب من المصارف تمويل القطاعات ذات الأولوية للمساعدة في تحقيق الأهداف التنموية القومية، أو عندما يكون القطاع ناضجاً وبالإمكان تحقيق أرباح من التمويل. وتهدف المصارف من الدخول في هذا القطاع إما للمساهمة في رؤوس أموال مقدمي الخدمة الآخرين أو في مجال التمويل للأفراد والجماعات لتحقيق أرباح وعوائد اجتماعية بتمويلات قصيرة الأجل وبشروط تجارية للجهة المستهدفة. وفي بعض الأحيان تقوم المصارف بخلق كيانات تابعة لها لتقديم خدمات التمويل الأصغر بغرض توسيع القطاع المالي والوصول لأسواق جديدة خاصة في الريف عبر هذه الكيانات الصغيرة مثل مؤسسات التمويل الأصغر التابعة لها. أخيراً، من أهم الممولين الوكالات المظلية التي تمول من الموارد الحكومية وتعمل في أشكال متعددة (من بينها مصارف تنمية، منظمات غير حكومية محلية، وبرامج حكومية متخصصة)، وغالباً ما تقدم

التمويل لمقدمي الخدمة في شكل قروض مدعومة ومنح وتشمل أيضاً التدريب ورفع القدرات والبرمجيات والمساهمات الرأسمالية.

3/ أنواع الممولين:

- عموماً يختلف الممولين حسب كونهم وسائط أم قطاع خاص أم عام، محليين أم خارجيين.
- * الوسائط (المستثمرون للموارد المالية من مصادر مختلفة من القطاعين الخاص والعام مثل الوكالات المظلية المحلية أو الشركات)
- * القطاع الخاص (المستثمرون المحليون والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وغيرها)
- * القطاع العام (وكالات التعاون الثنائية، مؤسسات التمويل التنموي والوكالات الحكومية المحلية)
- فيما يلي بعض الحقائق حول هؤلاء الممولين وخصائص تمويلاتهم.

جدول (1): القطاع الحكومي

وكالات التعاون الثنائية	وكالات التعاون الدولية	مؤسسات التمويل التنموي
نوع الممولين	الوكالة السويدية العالمية للتنمية، SIDA، وكالة التنمية الدولية البريطانية، DFID، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، GTZ، الوكالة الدولية الكندية للتنمية CIDA، وكالة التعاون اليابانية (جاكا JICA).	البنك الأفريقي للتنمية، AfDB، البنك الآسيوي للتنمية AECID، المفوضية الأوروبية EC، البنك الدولي IBRD، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال UNCDF
مصادر التمويل للممولين	الموازانات الحكومية	إسهامات الدول الأعضاء
الملكية	عامة	حكومية
نوع التمويل	منح وضمانات	منح وتمويل تجاري ومساهمات رأسمالية
		عبر مساهمات الدول والأرباح المحققة وربما في بعض الحالات من عائدات أسواق المال.

جدول (2): القطاع الخاص

المؤسسات	المنظمات غير الحكومية	المستثمرون (المؤسسات)	المستثمرون الأفراد
نوع الممولين	مؤسسة بيل جيت وميليندا، مؤسسة فورد، مؤسسة جرامين، مؤسسة جرامين جميل، مؤسسة ماستر كارد، مؤسسة مايكل وسوزان ديل، ومؤسسة (صلتك) القطرية.	أكسيون ACCION، ACPFINCA, Opportunity International	صناديق المعاشات، شركات التأمين، الشركات الخاصة، المصارف التجارية المحلية.
مصادر التمويل للممولين	موارد الأفراد الأثرياء وتبرعات القطاع الخاص وموارد المؤسسات عابرة القارات	من مصادر متعددة من القطاعين العام والخاص واستقطاب الموارد مباشرة من الأفراد.	أغلبها موارد المسؤولية الاجتماعية تقدم عبر وسائط (أهمها الوكالات المظلية المحلية).
الملكية	خاصة	حكومية	حكومية/خاصة
نوع التمويل	منح (للتدريب وبناء القدرات وتنمية المنتجات)، وتمويل تجاري ومساهمات رأسمالية.	منح وتمويل تجاري ومساهمات رأسمالية.	تمويل تجاري، مساهمات رأسمالية ومنح وودائع. تقدم للقطاع عبر المنح للمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية أو عبر آليات استثمار مؤسسات التمويل الأصغر.

الجدول لا يشمل المصادر المحلية مثل الودائع وأسواق المال والمصارف المحلية

Source: Joanna Ledgerwood (ed.), 2013, The New Microfinance Handbook, The World Bank, p. 99, p. 384

مع إضافات لمصادر التمويل ونوع التمويل والملكية بواسطة الباحث

موارد ممولي القطاع الخاص والعام تذهب للجهة المستهدفة عبر ثلاثة آليات (1) مباشرة للزبائن (2) عبر الوسائط الاستثمارية في التمويل الأصغر ومن ثم للزبائن أو (3) عبر الوكالات المظلية والوسائط الأخرى ومن ثم للزبائن. والممولين عابري الحدود هم الممولين الخارجيين بينما الممولين المحليين هم الذين يستثمرون الموارد المالية بداخل الدولة. وأهم مصادر التمويل للسوق المحلية هي وودائع المصارف المحلية وأسواق المال. وفي أفريقيا وراء الصحراء فإن التمويل عبر الحدود لا يمثل نسبة كبيرة بينما تهيمن وودائع العملاء على التمويل الأصغر. ومن المعروف أن حجم وتنوع التمويل من الممولين عابري الحدود يعتمد على مقدرات الممولين، وجودهم المحلي عبر الفروع والمكاتب

الإقليمية وعلاقتهم بالحكومات وبقية الممولين والشركاء والزبائن. وأكبر الممولين للقطاع KfW والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، ومؤسسة التمويل الدولية IFC.⁽¹⁾

4/ حجم التمويل وتوزيعاته:

كل المسوحات توصلت إلى أن أغلب التمويل المباشر عبر الحدود في هذا القطاع يقوم بدعم المحافظ القائمة في شكل قروض ومنح ونسبة ضئيلة مساهمات رأسمالية كما يوضح الجدول التالي:

جدول (3): التمويل عبر الحدود لقطاع التمويل الأصغر

السنة	نسبة التمويل بالتجزئة (تمويل المحافظ) قروض ومنح ومساهمات رأسمالية عبر المؤسسات الوسيطة والوكالات المظلية والحكومات	نسبة تمويل بناء القدرات (تطوير قطاع السياسات والبنيات التحتية للسوق وبناء قدرات مؤسسات التجزئة)	حجم ونسب التمويل الحكومي والخاص
2009 *	88%	12%	لا توجد بيانات
2010 **	86%	14%	24 مليار دولار التمويل الحكومي 70%، الخاص 30%
2011 ***	77%	23%	25 مليار دولار التمويل الحكومي 68%، الخاص 32%
2013 ****	76%	24%	31 مليار دولار التمويل الحكومي 75%، الخاص 25%

* El-Zoghbi, M. et al, 2011, «Cross-Border Funding of Microfinance», Focus Note 70, CGAP, April.

** Gahwilet, B. & Alice N., 2011, Trends in Gross-Border Funding, CGAP, Washington DC. Dec.

*** CGAP, 2012, «Current Trends in Cross-Border Funding for Microfinance», CGAP Brief, Nov

**** CGAP, 2015, «Spotlight on International Funders' Commitments to Financial Inclusion», CGAP Brief, March

ويبين الجدول رقم (3) أن هنالك تطوراً واضحاً في حجم التمويل بينما هنالك تحول تدريجي من التمويل للمحافظ نحو التمويل لبناء القدرات، حسب بيانات سجاب. وشكلت المنح نسبة 12% من إجمالي الالتزامات الخارجية في العام 2013 (بمبلغ 2.9 مليار

1) CGAP, 2011, 2010 MIV Survey Report, CGAP, Washington DC.

دولار) 40% منها ذهبت لدول أفريقيا وراء الصحراء.⁽²⁾ هنالك أيضاً زيادة في إجمالي حجم الالتزامات ولكن بصورة متناقصة حيث ارتفعت التزامات الممولين بنسبة 17% بين الأعوام 2007-2009، إلى 6% بين الأعوام 2009 و 2011، وفي العام 2013 هنالك التزامات بلغت 31 مليار دولار لهذا القطاع بنسبة زيادة بلغت 7% بين الأعوام 2011 و 2013. وظل التمويل الحكومي مهماً إلا أن التمويل الخاص في زيادة بنسبة أكبر من الحكومي⁽³⁾ وبلغت نسبة الزيادة في التزامات القطاع العام 11% بين العامين 2013 و 2014، بينما انخفضت التزامات القطاع الخاص بنسبة 2% بين الأعوام 2011 و 2013.⁽⁴⁾ حسب البيانات بلغ العائد الصافي من هذا التمويل بين 2009 و 2011 بلغ 0.6 مليار دولار سنوياً⁽⁵⁾. ليس هنالك معلومات كافية فيما يخص التوزيع الجغرافي للتمويلات من خارج الحدود، ولكن حسب المعلومات المتوفرة في العام 2010 فإن ذلك شمل 122 دولة منها 15 دولة استحوذت على 50% من جملة الالتزامات العالمية من بينها دول نامية كالهند والبنمونة والهرسك والمغرب وكينيا⁽⁶⁾. شملت التمويلات كل أقاليم العالم ولكن الحلقة الأضعف كانت بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبنسبة 6% من الإجمالي العالمي. ليس هنالك بيانات تفصيلية حول التوزيع الإقليمي للتمويل عبر الحدود إلا أن الالتزامات نحو أفريقيا وراء الصحراء زادت بنسبة 12% سنوياً في الفترة 2009-2011، علماً بأن هذه الالتزامات بلغت 2.7 مليار دولار في⁽⁷⁾ 2011، مقارنة بنحو 1.6 مليار دولار فقط في العام 2008⁽⁸⁾.

2) CGAP, 2015, «Spotlight on International Funders' Commitments to Financial Inclusion», CGAP Brief, March

(3) في الفترة 2009-2011 بلغت نسبة النمو السنوية للتمويل من المصادر الخاصة 12% والتمويل الحكومي 3%، بينما كان معدل النمو السنوي للتمويل من المصادر الخاصة في الفترة 2007-2009 نسبة 19% والتمويل من المصادر الحكومية نسبة 16%. وانخفضت معدلات نمو التمويل الحكومي بسبب تغيير اتجاهات التمويل نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف الموارد.

CGAP, 2012, «Current Trends in Cross-Border Funding for Microfinance», CGAP Brief, Nov.

4) CGAP, 2015, «Spotlight on International Funders'... مرجع سبق ذكره

5) CGAP, 2012, «Current Trends in Cross-Border Funding for Microfinance», مرجع سبق ذكره....

6) CGAP, 2010, «Growth and Vulnerabilities in Microfinance», Focus Note 61, CGAP, Washington DC.

7) CGAP, 2012, «Current Trends in Cross-Border Funding for Microfinance», مرجع سبق ذكره....

8) CGAP, 2009, «Who is Funding Microfinance in Sub-Saharan Africa», CGAP, Washington DC. (www.cgap.org)

5/ أدوات التمويل:

من المعروف أن الممولين لقطاع التمويل الأصغر يختلفون حسب اختلاف دورهم مما يؤثر على نوع الموارد المتاحة لديهم والآليات التي يستخدمونها في توزيع هذه الموارد. بينما هنالك تنوع في نوعية الممولين هنالك أيضاً تنوع في أدوات التمويل مثل المنح والقروض بمختلف أنواعها والتمويل المرتبط بتوفير الضمانات والمساهمات الرأسمالية لدى مقدمي الخدمة. هذا فضلاً عن ودائع العملاء التي استغلت في تمويل العمليات في الجمعيات المعتمدة على الادخار. بينما اعتمدت مؤسسات التمويل الأصغر التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية على المنح والقروض في المراحل الأولى وحتى تحقيق الاستدامة المالية ومن ثم المانحين التجاريين بالداخل والخارج. بينما الودائع والقروض والمساهمات الرأسمالية والأرباح المحققة هي الوسائل الرئيسية للتمويل عند مقدمي الخدمة المنظمين. والتطورات الأخيرة في التمويل للقطاع شملت أيضاً التمويل عبر أسواق المال.

يقدم التمويل لهذا القطاع عبر آليات متعددة تعتمد على حجم الممولين وأدائهم ومقدراتهم في تسخير الودائع والإطار التنظيمي ودرجة انفتاح النظام المالي. وكلما كان مقدمي الخدمة أطول عمراً وأداءً كلما كانت مصادر التمويل متعددة وتحتوي على مساهمات رأسمالية. ويقدم التمويل بصورة مباشرة من الممول أو الوسيط ومقدمي الخدمة أو عبر أسواق المال التي تسخر الموارد المالية للقروض والمساهمات الرأسمالية.

تقدم المنح في هذا القطاع من أجل تحقيق الانتشار وخلق منتجات وآليات جديدة، ودعم تنمية سوق التمويل الأصغر. وتستغل المنح من أجل تقديم الدعم الفني أو كآلية لتسهيل الاستثمار في الأسواق ذات المخاطر. بينما تقدم أيضاً القروض (المضمونة وغير المضمونة) المسترجعة بعائد ولمدة زمنية محددة. وتشكل الودائع واحداً من آليات التمويل لمقدمي الخدمة المصرح لهم بقبول الودائع. وكل الأطر التنظيمية تحتم على مقدمي الخدمة المصرح لهم بقبول الودائع أن يكونوا في وضع جيد في مجالات المؤشرات المالية المعروفة عالمياً وفي رفع التقارير وغيرها. وبينما الودائع عند الطلب أقل استقراراً من الودائع الزمنية كمصادر للتمويل. والتمويل بغرض الضمانات يكون في حالات من أهمها قصر عمر مقدمي الخدمة أو وجودها في دولة تتسم بالخطورة المالية. في هذا النوع من التمويل وفي حالة عدم مقدرة السداد للمؤسسة المستدينة تقوم المؤسسة الضامنة بتوفير الضمان بعد

دفع المؤسسة المستدين لتكاييف الضمان، علماً بأن نسبة الضمان لن تكون 100%. والهدف من الضمان هو تسهيل العمليات بين المستدينين وطالبي التمويل. أخيراً تمويل المساهمات الرأسمالية يأتي في الأساس في شكل منح من المنظمات غير الحكومية، كما يأتي في حالة أن تكون المؤسسة ذات أهمية للطرف الذي يقدم المساهمة الرأسمالية. كما يقدم أيضاً من الشركات القابضة أو المستثمرين الأفراد، والمساهمات الرأسمالية للجمعيات تأتي من العضوية.

6/ ملامح سوق ممولي قطاع التمويل الأصغر في السودان:

يتسم سوق التمويل الأصغر بالسودان بدخول بنك السودان المركزي كممول رئيسي فضلاً عن المصارف والمانحين والوكالة المظلية ممثله في الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر والأفراد الممولين وكذلك حكومات الولايات. انحصرت نشاطات بنك السودان المركزي في التمويل بالجملة للمؤسسات فضلاً عن المساهمات الرأسمالية في المؤسسات الحكومية فقط، بينما عملت المصارف على توفير بعض التمويلات بالجملة للمؤسسات خصماً على نسبة المحفظة المخصصة للتمويل الأصغر ولكن بصورة ضعيفة، علماً بأن المصارف لم تشارك في رؤوس أموال المؤسسات ولكنها شاركت في رؤوس أموال محافظ التمويل الأصغر كمحفظة أمان ومحفظة تمويل مشروعات الخريجين الأولى والثانية. وساهم الأفراد والمؤسسات الحكومية في رؤوس أموال بعض المؤسسات كبنك الإبداع وبنك الأسرة. المساهمات الخارجية من الممولين كانت عبر الشراكة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية، جدة وقرض الصندوق الكويتي. أخيراً دخلت الولايات من الممولين لرؤوس أموال المؤسسات وبعض التمويلات بالجملة في مؤسسات التمويل التابعة لها. فيما يلي صورة مفصلة لممولي قطاع التمويل الأصغر بالسودان.

جدول رقم (4): ممولو قطاع التمويل الأصغر بالسودان

الوصف / الجهات	بنك السودان المركزي	الشركات والقروض الخارجية والضمانات	المصارف التجارية	حكومات الولايات	المستثمرين الأفراد
نوع الممولين	المنظم للقطاع	شركات وقروض من مصارف وصناديق عربية	تمويلات مصرفية مباشرة وغير مباشرة	مساهمات ولائية في المؤسسات الولائية بهذه الولايات	مساهمات من الأفراد
طبيعة التمويل	تمويلات بالجملة ومساهمات رأسمالية في مؤسسات التمويل الأصغر الحكومية.	الشراكة من البنك الإسلامي للتنمية، جدة وقرض الصندوق الكويتي. وتجربة جرامين جميل (ضمان تمويل من بنك المشرق لمؤسسة باسد بوديعة استثمارية في بنك المشرق).	التمويل بالجملة على نسبة الـ 12% المخصصة للتمويل الأصغر والمشاركة في رأسمال المحافظ.	مساهمات رأسمالية في المؤسسات الولائية، وتمويلات بالجملة للمؤسسات.	المساهمات الرأسمالية في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف المتخصصة.
مصادر الممولين	موارد حكومية	موارد خارجية	أغلبها موارد مصرفية من الودائع	موارد حكومية	موارد مالية خاصة
نوع التمويل	تمويل ومساهمات رأسمالية.	تمويل بالجملة ودعم فني وتدريب وبرمجيات، وضمانات	تمويل تجاري	مساهمات رأسمالية وتمويلات بالجملة	مساهمات رأسمالية

المصدر: وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي.

لهذه المؤسسات) وذلك عبر ضمان وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة. كما تم تفعيل برنامج الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية بتمويل 7 مؤسسات أضيفت إليها 3 أخرى بتمويل بالجملة زاد عن 20 مليون دولار بمؤشرات أداء جيدة للغاية يمكن اعتبارها نموذجاً في التمويل بالجملة من حيث العقد النموذجي للمضاربة الملقية وعدد العملاء الممولين وتوزيع التمويل حسب القطاعات وانخفاض نسبة التعثر إلى الحدود الآمنة عالمياً.

سياسة بنك السودان المركزي في المستقبل أن يكون مساهماً رأسمالياً في المؤسسات وضامناً للتمويلات بالجملة من كل المانحين لهذه المؤسسات عبر مساهمته الرأسمالية في وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة وخروجه تدريجياً من سوق التمويل الأصغر بالجملة لصالح المصارف والشركات والمانحين. مع تشجيع المصارف بالتعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها في مجال التمويل بالجملة المرتبطة بنسبة الـ 12% المحددة كمحفظة للتمويل الأصغر من المصارف. علماً بأن قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة ينص على ضرورة

توفير التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية في السودان يتم عبر التمويل المباشر من بنك السودان المركزي، والتمويل عبر تشجيع المحافظ المتعلقة بالتمويل الأصغر، والتمويل عبر الشركة السودانية لتنمية المشروعات الصغيرة، والتمويل عبر مشروع الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وأخيراً التمويل بالجملة بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر. من أهم الحقائق الخاصة بسوق التمويل الأصغر بالجملة ضعف نسبة المصارف في هذا السوق (5%) وعلو نسبة التمويل بالجملة من بنك السودان المركزي لمؤسسات التمويل الأصغر (50%). هذه النسبة انخفضت من 59% (كمتوسط للفترة 2007-2011) إلى 50% من الإجمالي في فبراير 2014 وذلك تمشياً مع الوصول لأن يكون بنك السودان المركزي ملجأً أخيراً لتمويل المؤسسات وفتح الباب للتمويل من الموارد الذاتية للمؤسسات وتمويلات المصارف والشراكة مع بنك التنمية جدة والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وغيرها (بما في ذلك التمويل بالجملة من المؤسسات وشركات الاتصالات خصماً على المسؤولية الاجتماعية

منه وهدف المؤسسة التمويلية حيث قدم التمويل الأصغر بالجملة بعدة صيغ كالقرض الحسن والمضاربة أو ربما بصيغة المشاركة. علماً بأن البنك الإسلامي للتنمية بجدة الذي يرتبط ببنك السودان المركزي في برنامج شراكة لتنمية قطاع التمويل الأصغر قدم للسودان شهادة في استغلال صيغة المضاربة المقيدة عن طريق برنامج الشراكة ولأول مرة على نطاق العالم في التمويل بالجملة. كما يسمح النظام المصرفي الإسلامي بتشجيع المحافظ المصرفية التي تشكل آلية فريدة لهذا النوع من التمويل. كما أن هنالك أهمية كبيرة أيضاً لتوسيع نطاق الشمول المالي خاصة في مجال القروض الصغيرة عبر سوق التمويل بالجملة⁽²⁾.

- في سبيل تحقيق هدف نسبة الـ 12 بالمائة للتمويل الأصغر من إجمالي حجم التمويل المصرفي. واحد من الطرق التي بموجبها يمكن تحقيق النسبة أعلاه هو ما يمكن أن يتم عبر مؤسسات التمويل الأصغر وذلك بطريقة تحويل المبالغ المرصودة للتمويل الأصغر من المصارف إلى المؤسسات عبر المحافظ أو في شكل تمويل مباشر عن طريق المضاربة المقيدة أو غيرها من الصيغ المناسبة. التوجه الحالي لبنك السودان المركزي نحو تفعيل دور التمويل بالجملة تماشياً مع التطورات العالمية الحديثة في هذا المضمار بخلق مؤسسة (وكالة) لضمان التمويل بالجملة برأسمال يشارك فيه بنك السودان المركزي ووزارة المالية والمانحين الآخرين بغرض زيادة عرض التمويلات بالجملة أو إعادة توزيعه توزيعاً يتناسب والجهة المستهدفة، خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح تحتاج لخطوات أخرى داعمة من أهمها معايير تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر والتي يمكن بموجبها مساعدة المؤسسات المانحة للتمويل بالجملة من اختيار عملائها. كما أن بنك السودان المركزي لم يضع حتى الآن سياسات تشجع على هذا النوع من التمويل، فيما عدا تشجيع المصارف لتكوين محافظ كاليات لتمد التمويل الأصغر بالجملة، علماً بأن هذا السوق لا زال في مراحله الأولى على الرغم من وجود أكثر من آلية كما هو موضح أعلاه. بغرض تصنيف المؤسسات المالية لمنح التمويل بالجملة.

(2) السودان أضعف من دول أفريقيا وراء الصحراء والدول النامية في الشمول المالي، خاصة التعامل مع المؤسسات الرسمية في مجال القروض. نسبة البالغين (15 فأكثر) الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية الرسمية في السودان 2% بينما يأخذ 47% من هؤلاء قروضا من الأهل والأصدقاء. مقارنة بنسب دول أفريقيا وراء الصحراء 5% و 40% على التوالي ونسب الدول النامية عموماً 11% و 30% على التوالي.

قبول المصارف لضمانات الوكالة عند تمويل مؤسسات التمويل الأصغر. ولكن الأمر يحتاج إلى وضع ونشر معايير للأداء في مؤسسات التمويل الأصغر لتوضيح مقدرة هذه المؤسسات على إدارة التمويل ومستوي أدائها المالي والمؤسسي والاجتماعي. هذه المعايير تصلح كمؤشرات لتشجيع مانحي التمويل الأصغر بالجملة ومساعدتهم في اختيار المؤسسات التي سيتم تمويلها على أسس معروفة وجيدة. كما تقوم هذه المعايير بتنظيم علاقة المؤسسات الداعمة والمتلقية للدعم في مجال التمويل بالجملة. اختيار معايير بغرض تصنيف المؤسسات المالية من صميم عمل وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني. وتم اتفاق مع الوكالة بالبدء في وضع المعايير وتطبيقها ومن ثم تحويلها للوكالة، علماً بأن الوكالة تعمل حالياً في تصنيف العملاء وستنتقل في المستقبل لتصنيف المؤسسات بالتعاون مع وحدة التمويل الأصغر، مما يعني تبني الوحدة تصنيف المؤسسات بغرض توسيع قاعدة التمويل بالجملة أمراً مهماً على الأقل في هذه المرحلة. هذه المعايير ستشكل أيضاً آلية لمعرفة التطورات التي تحدث في كفاءة ونشاط مؤسسات التمويل الأصغر. أهمية هذه المعايير تتمثل أيضاً في طلب بعض المصارف من وحدة التمويل الأصغر اختيار مؤسسة أو مؤسسات ليتم تمويلها بالجملة، علماً بأنه توجد معايير بالوحدة إلا أنها غير كافية لتحديد الملاءة المالية للمؤسسات. فضلاً عن أن لجوء المصارف التي ترغب في التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر بغرض الحصول على أي المعلومات منها مباشرة قد يقود في مصداقيتها وقد لا تكون معدة على أسس جيدة.

حسب التجارب العالمية وفي السودان هنالك فرص كبيرة لتوسيع قاعدة التمويل بالجملة نجملها في التالي⁽¹⁾:

- بعد قيام مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع هنالك فرصة لهذه المؤسسات في استقطاب الموارد المالية اللازمة بتكلفة معقولة لتوسيع نطاق عملياتها وتحويلها إلى مؤسسات كبيرة الحجم قادره على المنافسة والاستدامة وتوسيع عملياتها.

- هنالك أرضية قوية لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر بالجملة في السودان لأن النظام المصرفي الإسلامي الذي يحكم التمويل المصرفي والأصغر في السودان يقدم فرصة طيبة لتقديم هذا النوع من التمويل في أشكال متعددة وبصيغ مختلفة حسب الغرض

(1) بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2014، «مؤسسات التمويل الأصغر: ثم ماذا بعد؟»، ورقة غير منشورة.

- توسيع نطاق التمويل بالجملة من المصارف والشراكات (من بند المسؤولية الاجتماعية) والمانحين والمستثمرين الاجتماعيين وشركات القطاع الخاص وغيرها وذلك على حساب تمويلات بنك السودان المركزي. وتأتي أهمية توسيع نطاق هذا السوق من أهم الأولويات في المستقبل بعد إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة. وينبغي أن يكون بنك السودان المركزي ملجأً أخيراً لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر وترك الباب واسعاً للتمويل بالجملة عبر بوابة القطاع الخاص (خاصة تسخير موارد المصارف على النسبة الموضوعة للتمويل الأصغر) طالما كان هنالك وكالة لضمان التمويل بالجملة، فضلاً عن أن دور بنك السودان المركزي ينبغي أن يتقلص ليكون دوراً رقابياً أكثر من كونه داعماً للتمويل بالجملة بصورة مباشرة ونقترح أن يعتمد بنك السودان المركزي على تسخير موارد أجنبية للتمويل بالجملة والتدريب ورفع القدرات كما هو الحال في حالة الشراكة الناجحة مع البنك الإسلامي للتنمية وليس من موارده الذاتية. بمعنى أن يقوم بنك السودان المركزي باستقطاب الموارد المالية من المانحين ما استطاع وتسخيرها في سوق التمويل بالجملة جنباً إلى جنب مع المانحين الآخرين والمصارف التجارية.

- الاعتماد في التمويلات بالجملة على صيغة المضاربة المقيدة (مع تقاسم الأرباح والخسائر بين المانحين ومؤسسات التمويل الأصغر الممولة) وجعلها إجبارية عند ضمان التمويلات بالجملة عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة لما لها من مزايا في خفض نسبة التعثر وضمان الفعالية في أداء المؤسسات، علماً بأن هذه الصيغة اعتمدت من البنك الإسلامي للتنمية كصيغة أساسية للتمويل بالجملة اعتماداً على التجربة السودانية في الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية.

- تحويل بعض مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة لمؤسسات تقبل الودائع وفقاً للإطار الرقابي والتنظيمي مع التركيز على جذب الودائع الادخارية لهذه المؤسسات الإجبارية والاختيارية. هذه الودائع ينبغي أن تشكل نسبة معتبرة من تمويلات المؤسسات لا تقل عن 50% أسوة بالتجربة الأثيوبية في استقطاب الودائع من الجهة المستهدفة في التمويل لضمان أن تكون هذه الودائع أقل تكلفة وتساعد على استمرارية عمل المؤسسات.

- توسيع نطاق التمويل بالجملة والمساهمات الرأسمالية في المؤسسات عبر استقطاب الموارد المالية الخارجية من وكالات التعاون الثنائية والدولية وكذلك مؤسسات التمويل الدولية. علماً بأن هذه المصادر تشكل غياباً كاملاً من منظومة الممولين الخارجيين للسودان لأسباب من بينها أسباب سياسية وغياب وجود مكاتب لهذه الوكالات والمؤسسات بالسودان.

7/ خاتمة:

تناولت هذه الورقة دور وأدوات الممولين العالميين في السوق المرتبط بالتمويل الأصغر على النطاق العالمي، وتجربة الممولين المحليين الإقليميين والعالميين في السودان. حجم الالتزامات الخارجية لقطاع التمويل الأصغر على النطاق العالمي في زيادة بصورة تناقصية. وتمثل الالتزامات بدعم المحافظ التمويلية (في شكل قروض) نسبة كبيرة من التمويل المباشر عبر الحدود. هنالك نمو في التمويل من المصادر الحكومية. وفيما عدا شمال أفريقيا والشرق الأوسط فإن فرص الحصول على التمويل الخارجي لبقية أقاليم العالم متوازنة، ونسبة أفريقيا وراء الصحراء من الالتزامات في تحسن.

هنالك حاجة لتنويع مصادر التمويل وخلق مصادر تمويلية إضافية خاصة فيما يتعلق بالمساهمات الرأسمالية في مؤسسات التمويل الأصغر واستقطاب موارد أجنبية إضافية من المصادر العالمية، خاصة موارد وكالات التعاون الثنائية والدولية وكذلك مؤسسات التمويل الدولية. وتوسيع نطاق التمويل بالجملة من المصادر الداخلية كالمصارف والشركات والمانحين والمستثمرين الاجتماعيين وشركات القطاع الخاص خصماً على تمويلات بنك السودان المركزي، والاعتماد على صيغة المضاربة المقيدة خاصة عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة، وتحويل بعض مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة لمؤسسات تقبل الودائع، ووضع ونشر معايير للأداء في مؤسسات التمويل الأصغر لتوضيح مقدرة المؤسسات على إدارة التمويل ومستوى أدائها المالي والمؤسسي والاجتماعي.

اتجاهات الاستهلاك الكلي في الاقتصاديات النامية (دراسة حالة السودان)



دراسات
وبحوث

1 / مقدمة

يعتبر الاستهلاك الكلي في أي دولة من مؤشرات الاقتصاد الكلي الهامة، وتأتي أهمية الاستهلاك الكلي في علاقته بكل من الادخار والاستثمار ومتوسط دخل الفرد. ويرتبط الاستهلاك الكلي ارتباطاً وثيقاً بالنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، كما يرتبط بالموازنة العامة وميزان المدفوعات.

ويعتبر الاستهلاك الكلي محدد أساسي من محددات الطلب الكلي في أي دولة. ولا يعد الاستهلاك محدد كمي فقط بل يدخل كمحدد نوعي، أي يلعب دوراً كبيراً في تحديد شكل السلع والخدمات المطلوبة وحصة كل سلعة في الطلب الكلي وهل السلعة أو الخدمة تطلب من الداخل أم الخارج؟

وهناك علاقة بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك، والاستثمار عادة يتم من المدخرات. وكلما كانت النسبة المخصصة من الدخل للاستهلاك كبيرة كلما قل الادخار وتمويل الاستثمارات من الموارد المحلية والعكس صحيح.

وفي أغلب الأحيان يلاحظ في الدول النامية ومنها السودان ارتفاع الميل نحو الاستهلاك، وجزء كبير من هذا الميل يكون لصالح السلع الاستهلاكية المستوردة. ويؤدي ارتفاع الميل نحو الاستيراد إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ومن هنا تأتي أهمية تسليط الضوء على اتجاهات الاستهلاك الكلي والتعرف عليها كمحددات مهمة للطلب الكلي المحلي والخارجي. وكذلك هناك ضرورة لتسليط الضوء على العلاقات التشابكية بين الاستهلاك والادخار والاستثمار.

2 / أهمية وأهداف الموضوع:

تقل الدراسات عن الموضوعات الخاصة بتحليل اتجاهات الاستهلاك والادخار والاستثمار في الدول النامية بصورة عامة وفي السودان بصورة خاصة، وبالتالي فإن هذا الموضوع يأتي في هذا الإطار بغرض التعرف على مستويات واتجاهات الاستهلاك والادخار والاستثمار في السودان ومقارنتها ببعض الدول النامية (مصر والجزائر).



دكتور/ مهدي عثمان الركابي

باحث اقتصادي وأستاذ الاقتصاد
في عدد من الكليات الجامعية

بين الدخل والاستهلاك فهو يحدد شكل وكمية السلع والخدمات المطلوبة، وكلما زاد الدخل كلما زادت القدرة على الاستهلاك والادخار والعكس صحيح.

2- المستوى العام للأسعار:

يعبر التضخم عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للدخل أي تنخفض كمية السلع والخدمات التي كان يشتريها الفرد أو المؤسسة قبل حدوث التضخم. وإذا أراد الفرد أو أي جهة البقاء على نفس المستوى من الرفاهية قبل ارتفاع مستويات الأسعار فإنهم يضطرون إلى إجراء ترتيبات تهدف إلى تحسين القوة الشرائية للدخل، وفي هذه الحالة يضطر الفرد إلى القيام بعمل إضافي وفي حالة عجزه عن ذلك فإنه يضطر إلى تخفيض الكميات المستهلكة من السلع والخدمات وفي حالات أخرى يغير توقيفاته المختلفة في استهلاك السلع والخدمات.

3- سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من العوامل المهمة التي تؤثر في حركة التمويل المصرفي في الاقتصادات الرأسمالية. وسعر الفائدة المرتفع يشجع على الادخار ويجذب العملاء على إيداع أكبر قدر من مواردهم في المصارف، ويكون ذلك خصماً على الاستهلاك. وعليه يمكن الإشارة إلى أن الميل نحو الادخار يكون أكبر من الميل نحو الاستهلاك في حالة أسعار الفائدة المرتفعة والعكس صحيح.

4- تشكيلة السلع والخدمات:

يتصرف المستهلك في دخله استناداً لما يشاهده ويتاح له من سلع وخدمات، وإذا ارتفع الدخل ولم يجد المستهلك من السلع والخدمات ما لم يحقق له رغباته الفسيولوجية وحاجاته الاجتماعية فإنه يكون أكثر ميلاً نحو الادخار. وعليه يتأثر الاستهلاك بتشكيلة السلع والخدمات وطريقة عرضها والإعلان والدعاية عنها وغيرها من الأساليب.

5- العادات والتقاليد الاجتماعية:

تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المهمة المؤثرة في كمية ونوعية الاستهلاك. فكل مجتمع له عاداته وتقاليد وقيمه التي تؤثر في نوعية وكمية المأكل والملبس والمشرب وبقية مكونات الاستهلاك. ويتأثر الاستهلاك بدرجة كبيرة بالتكوينات الطبقة للمجتمع، فكل طبقة اجتماعية لها عاداتها وتقاليد وسلوكياتها التي تختلف عن الطبقة الاجتماعية الأخرى. وكذلك يتأثر الاستهلاك بالمستوى التعليمي للفرد ووعيه وإدراكه وغيرها من العوامل النفسية.

ويهدف الموضوع إلى الخروج بتوصيات تساهم في رفع الوعي الادخاري وتحد من السلوكيات الاستهلاكية السالبة، كما يهدف إلى الاستفادة من التوصيات في خطط وبرامج التنمية.

3/ الأدبيات الاقتصادية:

(أ) مدخل نظري:

يستهدف النشاط الاقتصادي في أي مجتمع تغطية احتياجاته من السلع والخدمات. ويعتبر الاستهلاك الغرض النهائي في سائر المجتمعات البشرية. وكما يميل الأفراد إلى عدم استهلاك كل دخلهم الخاص بقصد زيادة دخلهم في المستقبل تميل الدول إلى عدم استهلاك كل دخلها الحاضر في سبيل تنمية الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل⁽¹⁾.

وترجع أهمية تخطيط الاستهلاك إلى حقيقة أن معدل النمو الاقتصادي في أي دولة يعتمد بصفة أساسية على ما يخصصه من دخله لأغراض الاستثمار، وما تؤدي إليه العفوية في ذلك من زيادة الاستهلاك إلى معدلات مرتفعة تفوق كل أو معظم الزيادة في الدخل دون أن تترك فائضاً يعتد به من المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المنشودة. فضلاً عن اختلال التوازن الخارجي تبعاً لزيادة الواردات الاستهلاكية وزيادة استهلاك المنتجات المحلية على حساب الصادرات، ولجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في الادخار المحلي. يضاف إلى ذلك أن عدم تخطيط الاستهلاك يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي أو القطاعي، بزيادة أو نقص القوة الشرائية للدخول الموزعة عن قيمة السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك، وبالتالي ظهور فجوات تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد، أو بزيادة أو نقص المنتجات عن عرضها، وبالتالي ظهور طاقات فائضة في بعض القطاعات بغض النظر عن ظروف التوازن الكلي⁽²⁾.

(ب) محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية:

يتأثر الاستهلاك بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه العوامل⁽³⁾:

1- مستوى الدخل:

يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، وإذا لم يتوفر دخل للإنسان فإنه يضطر إلى الإنفاق من مدخراته، أو الاستعانة بالآخرين أو يقوم ببيع أصوله وممتلكاته. وهناك ارتباط

(1) د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي السوداني.

(2) د. عبد الحميد محمد القاضي، التخطيط الاقتصادي.

(3) علي الكنعان، الاستهلاك والتنمية.

6- الدين والاستهلاك:

لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الاستهلاكي بشكل واضح ودعا للتوسط في الإنفاق. قال تعالى: (وءات ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً) (الإسراء، 26).

ويمكن القول بأن التوسط في الإنفاق والاستهلاك والابتعاد عن التبذير والربا والاكتناز يؤدي إلى توفير المدخرات اللازمة للاستثمار، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمجتمع بشكل عام. وكذلك جاء الاقتصاد الإسلامي بصيغ متنوعة في التمويل المصرفي تختلف عن صيغة سعر الفائدة المعروفة في الاقتصاديات الرأسمالية. وحاولت بعض الدول الرأسمالية دراسة الصيغ الإسلامية للتمويل والاستفادة منها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي بما فيها المحافظة على مستويات مقدرة من الادخار.

(ج) الادخار:

عُرف الادخار قديماً بأنه الاحتفاظ بقسط من دخل الفرد تحوطاً للظروف المستقبلية. وعرفه (شومبيتر) بأنه تجنب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل. وعرفه (ماريو ماريني) بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تعظم من إشباع الحاجات في المستقبل. وعموماً يمكن القول بأن الادخار يحمل في طياته عدد من النقاط نذكر منها الآتي⁽¹⁾:

- الادخار عملية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة.
- الادخار عادة يخصص من الدخل القومي.
- الادخار يساعد في عملية تراكم رأس المال اللازم للتنمية.
- الادخار قد يكون اختياري أو إجباري.
- كلما ارتفع الدخل كلما زادت نسبة الادخار.

(د) الاستثمار:

حظي الاستثمار أو تكوين رأس المال باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي المعاصر، ويرجع ذلك إلى الدور الذي يؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتنمية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد وتحقق عن طريق الاستثمار في الإمكانيات المادية والبشرية بغرض زيادة الدخل وتحقيق الرفاه الاجتماعي⁽²⁾.

ويعرف الاستثمار أو تكوين رأس المال بأنه الإضافة إلى الأصول الإنتاجية، وهو يمثل تياراً من الإنفاق على شراء المعدات

والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية، كما يمثل أيضاً الاستثمار في المباني السكنية والتغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أو وسيطة أو نهائية خلال فترة معينة. وكشفت دراسات اقتصاديات الدول النامية عموماً عن ضالة نصيب الفرد من رأس المال العيني بها إذا ما قورن بنظيره في الدول المتقدمة، كما تقل معدلات تكوين رأس المال فيها كثيراً عن نظيرها في هذه الدول، ولا تسمح بإجراء استثمارات كبيرة فعالة بل ولا تكاد تكفي لمواجهة الزيادة المطردة في عدد سكانها والاحتفاظ بالمستوى الراهن من الدخل⁽³⁾.

وترى بعض الأدبيات الاقتصادية أن تكون الأصول الرأسمالية بنحو ثلاثة إلى أربعة أمثال الدخل القومي. وحتى ينمو الاقتصاد بنحو 1% سنوياً يتطلب ذلك استثمار حوالي 3% إلى 4% من الدخل القومي، وبالتالي فإن معدل الاستثمار الكلي في السنة يجب ألا يقل عن 20% إلى 26% (من الدخل القومي) لتحقيق نمو اقتصادي قدره 2.5%، بالإضافة إلى مقابلة الزيادة في السكان واستهلاك موجودات رأس المال الثابت⁽⁴⁾. وهذه الأدبيات تشير ضمناً إلى تداخل وأهمية العلاقة بين الاستثمار والادخار والاستهلاك والنمو الاقتصادي.

(هـ) العلاقة بين الاستهلاك والادخار والاستثمار:

تري النظرية الاقتصادية أن الادخار يتعادل مع الاستثمار، حيث أن الدخل القومي يساوي قيمة الناتج القومي. وإذا أنفق الأفراد جزء من دخلهم في شراء جزء من السلع والخدمات، فهذا يعني أن هناك كمية من الناتج لم تستهلك وهذه الكمية تكون مساوية تماماً لذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق، ولما كان الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية، فإن الادخار يعادل الاستثمار⁽⁵⁾.

ومع تطور علم الاقتصاد تطورت أساليب وصف العلاقة بين الاستهلاك والادخار والاستثمار وأصبحت تستخدم الأساليب والأدوات الرياضية والإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي. وأصبحت هذه الأساليب الحديثة تعطي نتائج أكثر دقة عن فجوات التمويل في الدول النامية ومقدار الادخار والمحلي والخارجي اللازم ومعدلات الاستثمار الملائمة للتنمية.

(3) مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط على نمو الإنفاق الحكومي في السودان.

(4) د. مهدي عثمان الركابي، مصدر سابق.

(5) خالد إيمان نور اليقين، مصدر سابق.

(1) خالد إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية.

(2) د. مهدي عثمان الركابي، مصدر سابق.

4/ تطور الاستهلاك الكلي في السودان:

جدول رقم (1)

الاستهلاك الكلي في السودان خلال الفترة (2011-2007)

(بالمليون دولار)

السنة	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك الكلي
2007	85781	9635	95416
2008	92073	10811	102884
2009	105016	12845	117861
2010	115152	13532	128684
2011	134636	16180	150816

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للعام 2013

تزايد الاستهلاك الخاص بمعدلات تفوق معدلات التضخم في عامي 2009، 2011. ويؤكد ذلك أن الزيادة في الاستهلاك الخاص كانت حقيقية.

وتشير بيانات الجدول (1) إلى تواضع نسبة الاستهلاك العام خلال الفترة 2011-2007 ومع ذلك ارتفع بحوالي 3210 مليون دولار، 6545 مليون دولار في عامي 2011، 2009 على التوالي مقارنة بعام 2007. وكانت نسب الزيادة في عامي 2009، 2011 مقارنة بعام 2007 حوالي 33%، 68% على التوالي. وتشير هذه النسب إلى تزايد الاستهلاك العام في عامي 2009، 2011 بمعدلات تفوق معدلات الاستهلاك الخاص ومعدلات التضخم لنفس الأعوام. ويلاحظ تزايد الاستهلاك الكلي بوتائر عالية خلال الفترة 2012-2013. ففي عام 2012 ازدادت قيمة الاستهلاك الكلي إلى حوالي 137215.8 مليون دولار كما ازدادت قيمته إلى حوالي 184425.3 مليون دولار في عام 2013⁽³⁾.

5/ الاستهلاك الكلي في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (2)

نسب الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (2011-2007)

(الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستهلاك الكلي %	نسبة الاستهلاك الخاص %	نسبة الاستهلاك العام %
2007	114018	84	75	9
2008	127747	81	72	9
2009	148137	80	71	9
2010	162204	79	71	9
2011	186556	81	72	9

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للعام 2013 - تحليل الباحث

يتضح من الجدول (2) أن نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السودان خلال الفترة 2011-2007 تراوحت

يتضح من الجدول (1) أن هناك تزايد في الاستهلاك الكلي بشقيه الخاص والعام خلال الفترة 2011-2007. ففي عام 2007 كان الاستهلاك الكلي حوالي 95416 مليون دولار ثم ارتفع إلى حوالي 117861 مليون دولار، 150816 مليون دولار في عامي 2009، 2011 على التوالي. وكانت نسب الزيادة في عامي 2009، 2011 حوالي 24%، 58% على التوالي. وبالرغم من أن الاستهلاك الكلي خلال الفترة 2011-2007 تم تقديره بالأسعار الجارية إلا أنه في عامي 2009، 2011 تزايد بنسب فاقت معدلات التضخم لهذين العامين، حيث بلغت معدلات التضخم في عامي 2009، 2011 حوالي 11.2%⁽¹⁾، 18.1%⁽²⁾ على التوالي. ويؤكد هذا التحليل أن الزيادات في قيمة الاستهلاك الكلي لم تكن فقط بسبب التضخم وارتفاع الأسعار بل أكثر من 50% منها كانت نتيجة لعوامل أخرى منها الزيادة في كمية السلع والخدمات المستهلكة.

ويوضح الجدول (1) أيضاً أن الاستهلاك الخاص ارتفع بحوالي 19235 مليون دولار في عام 2009 وبحوالي 48855 مليون دولار في عام 2011 مقارنة بقيمة الاستهلاك الخاص في عام 2007. وكانت نسب الزيادات في الاستهلاك الخاص في عامي 2009، 2011 مقارنة بعام 2007 حوالي 22%، 57%. وتشير هذه النسب إلى

(1) فالح بن عبد الله بن محمد، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

(2) خالد إيمان نور اليقين، مصدر سابق.

(3) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2012م.

بين 79% و84% وكانت أعلى نسبة له في عام 2007 وأدناها في عام 2010. وكذلك تراوحت نسبة الاستهلاك الخاص للناتج المحلي الإجمالي بين 75% في عام 2007 و 71% في عام 2010. وكان الاستهلاك العام يمثل حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2011- عدا في عام 2010 والذي تراجعت نسبته إلى 8%.

أ) مقارنة الاستهلاك والادخار والاستثمار في السودان وبعض الدول النامية:

جدول رقم (3):

متوسط نسب الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي للناتج المحلي الإجمالي في السودان وبعض الدول العربية خلال الفترة 2011-2007

الدولة	الاستهلاك الكلي	الادخار الكلي	الاستثمار الكلي
السودان	81	19	19.4
مصر	85.4	14.6	19.6
الجزائر	49.2	50.8	38.8

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للعام 2013 - تحليل الباحث

يعكس الجدول (3) موقف متوسط نسب الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي للناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان ومصر والجزائر خلال الفترة 2007-2011. يتضح من الجدول (3) أن هناك تقارب في مستوى الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي في كل من مصر والسودان خلال الفترة 2007-2011. وبالرغم من تقارب النسب في الدولتين المذكورتين إلا أنه يمكن القول بأن نسبة الاستهلاك الكلي في السودان كانت أقل من مثيلتها في مصر بحوالي 4.4%، وكذلك كانت وضعية السودان فيما يتعلق بالادخار الكلي أفضل من مصر. وبالرغم من أفضلية وضعية السودان في الاستهلاك الكلي والادخار الكلي إلا أن مصر كانت أفضل من السودان في الاستثمار الكلي.

وعموماً يمكن القول بأن كل من مصر والسودان يحتاجان إلى زيادة معدلات الاستثمار الكلي بنسب كبيرة حتى تتمكن من تعجيل النمو الاقتصادي، ويتطلب ذلك تخفيض معدلات الاستهلاك الكلي

وزيادة معدلات الادخار الكلي.

وفيما يتعلق بموقف الجزائر في كل من الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي يتضح أن وضعيتها كانت أفضل من السودان ومصر خلال الفترة 2007-2011. ومن خلال الجدول (3) يتضح أن نسبة الاستهلاك الكلي في الجزائر كانت فقط حوالي 49.2% في المتوسط مقارنة بـ 81% في المتوسط في السودان خلال الفترة المذكورة. وساهم انخفاض الاستهلاك الكلي في الجزائر في ارتفاع الادخار الكلي والاستثمار الكلي. ويمكن تفسير وضعية الجزائر الجيدة في مؤشرات الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي بتدفقات عوائد النفط، وبالتالي توفر مستوي من الدخل يسمح بتكوين معدلات معقولة من الادخار والاستثمار.

ب) النتائج والتوصيات:

من خلال التحليلات السابقة للبيانات يتضح أن قيمة الاستهلاك الكلي في السودان كانت في تزايد مستمر خلال الفترة 2007-2013. وكانت نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2007-2011 متذبذبة ولا تقل عن 79%.

وعند مقارنة مستويات الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي بين السودان ومصر والجزائر اتضح أن هناك تقارب بين السودان ومصر في مستوى هذه المؤشرات بينما كانت وضعية الجزائر هي الأفضل.

ولما كانت أدبيات التنمية الاقتصادية تري أن تسريع النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على معدلات الادخار والاستثمار العالية والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة فانه من الضروري توجيه أكبر قد من الموارد للاستثمار والتنمية بدلاً استخدامهما في الأغراض الاستهلاكية. وعليه فانه يمكن طرح التوصيات التالية:

1- تشجيع الاستهلاك الإيجابي:

ضرورة توجيه الاستهلاك الكلي نحو رفع الطاقات الإنتاجية المحلية والاستفادة منه في تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة. وكذلك يمكن توجيه الاستهلاك الحكومي نحو المنتجات الوطنية.

2- محاربة الاستهلاك السلبي:

تتميز المجتمعات في الدول النامية ومنها السودان بارتفاع الميل نحو شراء السلع الاستهلاكية المستوردة. وفي كثير من الأحيان يكون استهلاك السلع المستوردة مذهري وتفاهري. ومثل هذه الظواهر والسلوكيات تعتبر سلبية على الاقتصاد وخصماً على الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وعليه يجب أن تنتبه السياسات

العامة وسياسات التجارة الخارجية لمثل هذه السلوكيات وتلافيها في المدى الطويل.

3- تخفيض معدلات الاستهلاك العام:

يرجع الارتفاع في معدلات الاستهلاك العام إلى ارتفاع معدلات الإنفاق الجاري لمقابلة المتطلبات العامة والحكومية. وبالرغم من أن الإنفاق الجاري يرتبط في كثير من محاوره بالخدمات، إلا أنه يمكن تخفيض الاستهلاك الزائد والذي ليس له عائد خدمي. وعليه يمكن تخفيض الإنفاق الجاري بدرجات معقولة دون أن يحدث ذلك خلل في وظائف الدولة.

4- تغيير الأنماط الاستهلاكية السالبة:

يتم تخصيص جزء كبير من موارد المجتمع للاستهلاك في الأنماط الاستهلاكية السالبة. والأنماط الاستهلاكية السالبة في القطاع الخاص والأسري أصبحت متنامية بدرجة ملحوظة بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصال مما يعزز مسألة التقليد. وهناك ضرورة لحصر الأنماط الاستهلاكية السالبة ووضع خطة عامة تهدف لترشيد الاستهلاك في المدى المتوسط والطويل.

5- رفع الوعي الادخاري:

يعتبر رفع الوعي الادخاري وسيلة مهمة من وسائل تخفيض الاستهلاك. ويلاحظ ضعف الوعي الادخاري وضعف ثقافة الادخار في الدول النامية والسودان. ومطلوب رفع درجة الاهتمام بثقافة الادخار وبناء وسائل قوية وفعالة لنشر هذه الثقافة. وكذلك يجب الاستفادة من الإمكانيات والوسائل المتاحة لنشر ثقافة الادخار. ويمكن للدولة أن تتبنى برنامج تنويري يبصر بأضرار الاستهلاك البذخي والزائد عن حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة.

6- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

السودان في حوجة لكل جنيه يوجه لأغراض التنمية. والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في القطاع الأسري والمؤسسات الحكومية يوفر موارد مالية مقدرة يمكن أن تكون لصالح الادخار والتنمية ورفع القدرات الإنتاجية. ويحتاج الاستخدام الأمثل للموارد لتدريب مستمر للأسر ومسئولي الوحدات الحكومية وقيادات المجتمع خاصة وأن هذه الوحدات تعتبر مكونات أساسية للاقتصاد الجزئي.

7- رفع نسبة الاستثمار الكلي والاهتمام بمحدداته:

تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان أن يكون الاستثمار الكلي بنسب مقدرة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتطلب

ذلك تخفيض الاستهلاك الكلي وزيادة الادخار الكلي باستخدام خطط وبرامج وآليات فعالة. وهناك ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد السوداني. ويتطلب ذلك آليات حديثة للترويج للفرص المتاحة في السودان، كما يتطلب الاهتمام بمحددات الاستثمار (العائد على الاستثمار، المخاطرة، الخدمات المتعلقة بالاستثمار، التعليم والتكنولوجيا، الإدارة والعمالة) بحيث تكون أكثر تنافسية وأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي.

المراجع:

- د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني، مكتبة الشريف الأكاديمية، 2012، الخرطوم.
- د. عبد الحميد محمد القاضي، التخطيط الاقتصادي، مطبعة التوني، القاهرة، 1991م.
- علي الكنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.
- www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf
- فالح بن عبد الله بن محمد، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي - مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية - أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1999م.
- www.mediafire.com/zzynmonntn3
- خالد إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012
- biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/.../KHALDI_...20NOUR.PDF.p%IMENE
- مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط على نمط الإنفاق الحكومي في السودان، رسالة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، 2010.
- جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، نشرة الاقتصاد السوداني في أرقام 2000م - 2010، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2011، الخرطوم.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2012.
- www.cobs.cov.sd
- جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير عن الاستهلاك 2015م.

أضواء علي.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



إعداد

حسن محجوب الزبير علي

إدارة البحوث والتنمية

يسعى بنك السودان المركزي من خلال منشوراته وتعاميمه الدورية التي يصدرها بصورة منتظمة إلى تنظيم العمل المصرفي بصورة أكثر كفاءة وفعالية، وفي هذا الإطار أصدر بنك السودان المركزي خلال الربع الثالث من العام 2015 عدد من المنشورات والتعاميم تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات تعاميم الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. المنشور الخاص باعتماد عقود الصادر بواسطة وزارة التجارة رقم (2015/6) بتاريخ 29 يوليو 2015، بموجبه تم إلغاء ختم عقود الصادر بواسطة وزارة التجارة، وذلك من خلال اعتماد عقود الصادر وتكملة إجراءات الصادر بواسطة المصارف، وأن يقوم بنك السودان المركزي بمد المصارف بالأسعار الدنيا لسلع الصادر التي يتم إصدارها وتحديثها بواسطة وزارة التجارة من وقت لآخر، وأن يقوم بنك السودان المركزي بمد المصارف بقوائم السلع المحظورة والسلع المقيدة. وموجبه أيضاً تم إلغاء البند (1) - (أ): عقود الصادر، الوارد بالفصل الثاني من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2014م والاستعاضة عنه بالبند (1) - (أ) ليصبح كالآتي: (أ) عقود الصادر: وفيه يتقدم المصدر المسجل بوزارة التجارة والحاصل على سجل تجاري (سجل المصدرين) ساري المفعول من وزارة التجارة بعقودات الصادر الخاصة به مباشرة للمصارف لاعتمادها، على أن تكون فترة سريان العقد شهرين من تاريخ اعتماده بواسطة المصرف، ويستثنى من فترة سريان العقد العقود الصادرة بطريقة الدفع المقدم، كما يجوز تمديد عقود الصادر بحد أقصى 6 أشهر من تاريخ انتهاء العقد وفي كل الأحوال يجوز تمديد فترة العقد باتفاق الطرفين. في حالة صدارات الثروة الحيوانية يتم النص بالعقد على أن يقوم المستورد بتقديم خطاب ضمان بحري لصالح الشركة الناقلة، وذلك بغرض الإفصاح عن صدارات

الثروة الحيوانية عند موانئ الوصول. ويعتمد المصرف العقد بعد مراجعة البيانات الواردة به ويختمه بخاتمه ويوقع عليه بتوقيعين معتمدين مع وضع اسم الاختصار للمصرف ورقمه المسلسل، ويتم تسليم أصل العقد للمصدر على أن يحتفظ المصرف بصورة من العقد. كما تم توجيه المصارف بالالتزام التام بالأسعار الدنيا (كحد أدنى أو كأقل سعر) لسلع الصادر المحددة بواسطة وزارة التجارة عند اعتماد عقود الصادر وإصدار استمارة الصادر (EX)، وإخطار بنك السودان المركزي بأي تعديل يطرأ على نصوص العقد في نفس اليوم الذي تخطر فيه بالتعديل، واعتماد عقود واستمارات الصادر لجميع السلع وفقاً لأسعارها (FOB). كما يجوز للمصارف اعتماد عقود واستمارات الصادر لجميع السلع وفقاً لأسعارها (F&C)، وذلك بعد تقديم شهادة بقيمة النولون قبل اعتماد العقد واستمارة الصادر، ويسمح للمصدرين الذين يتعاقدون على أساس (F&C) بسداد قيمة النولون من عائد الصادر شريطة ألا يقل عائد الصادر بعد سداد قيمة النولون عن قيمة العائد على أساس السعر (FOB). وبالنسبة للعقود التي تم تصديقها من وزارة التجارة وانتهت فترة سريانها قبل صدور هذا المنشور يتم تجديدها بواسطة المصارف، وذلك بحد أقصى ستة أشهر من تاريخ انتهاء العقد.

2. المنشور المتعلق بصادرات الثروة الحيوانية رقم (2015/7) بتاريخ 3 أغسطس 2015، وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م، ومنشور إدارة السياسات رقم 2014/1 الصادر بتاريخ 2014/1/28م، والمنشور رقم 2015/6م الفقرة (4) الصادر بتاريخ 2015/7/29، بموجبه تقرر الاستمرار في تطبيق طريقة الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية عند تصدير المواشي الحية (إبل، أبقار، ضأن، ماعز، ... إلخ). كما تقرر تعديل الفقرة (4) من منشور إدارة السياسات رقم 2015/6 الصادر بتاريخ 2015/7/29 لتقرأ (في حالة صادرات الثروة الحيوانية عن طريق الاعتمادات المستندية يتم النص بالعقد على أن يقوم المستورد بتقديم خطاب ضمان بحري لصالح الشركة الناقلة، وذلك بغرض الإفصاح عن صادرات الثروة الحيوانية عند موانئ الوصول). وعند تصدير المواشي الحية عن طريق الدفع المقدم لا يشترط تقديم خطاب ضمان بحري من المصدر لصالح الشركة الناقلة ضمن نصوص العقد،

إلا في حالة تعديل طريقة الدفع من الدفع المقدم إلى طريقة الاعتمادات المستندية.

3. التعميم الخاص بفترة سريان عقود الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2015، بموجبه تم توجيه المصارف بأن جميع العقود والتراخيص الصادرة قبل هذا القرار تعتبر سارية المفعول وذلك لحين انتهاء فترة سريان العقد والمحددة بشهرين من تاريخ اعتماده من إدارة الصادر بوزارة التجارة.

4. التعميم الخاص باستيراد العربات والبكاسي موديل نفس العام بتاريخ 4 أغسطس 2015، وفيه تم توجيه كافة المصارف بالالتزام التام بعدم مطالبة عملائها بتقديم خطاب عدم ممانعة من وزارة التجارة عند تنفيذ عمليات استيراد السيارات موديل نفس العام.

5. التعميم المتعلقة بأسعار الصادر بتاريخ 12 و23 أغسطس 2015، وذلك بالإشارة إلى البند (ثانياً) الفقرة (2) من منشور إدارة السياسات رقم 2015/6 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2015 بشأن إلغاء اعتماد عقود الصادر بواسطة وزارة التجارة، حيث تم تزويد المصارف بقائمة بعض أسعار السلع للعمل بها عند اعتماد المصارف لعقود الصادر كما تم توجيهها بعدم توزيع قوائم أسعار السلع على العملاء حيث أصبح سعر المنجنيز (110 FOB دولار للطن، الجلود الخام المملوح 2000 دولار للطن (FOB)، كراسات مدرسية 1000 دولار للطن (FOB)، الجلد الخام اللين المملوح 1500 دولار للطن (FOB)، سكراب بلاستيك 300 دولار للطن (FOB)، الطحنية 3000 دولار للطن (FOB)، مخلفات الذبيح 750 دولار للطن (FOB)، الإسمنت 92 دولار للطن (FOB)، الإبل الذكور (الذبيح) 1100 دولار للطن (FOB)، الإبل الذكور (الهنج) 10000 دولار للطن (FOB)، إناث إبل غبر منتجة 1100 دولار للطن (FOB)، إناث إبل هجن 10000 دولار للطن (FOB).

6. التعميم المتعلق بشهادة المطابقة المبدئية للسلع بتاريخ 12 أغسطس 2015، بموجبه تقرر إيقاف العمل بشهادة المطابقة المبدئية للسلع المعمول بها منذ 2015/08/01، واعتماد قائمة السلع المتفق عليها والمعتمدة لدى الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس في خطاب الاعتماد والتعاقدات الخاصة وذلك اعتباراً من 2015/11/01.

7. التعميم الخاص بصادرات الجمال لجمهورية مصر العربية بتاريخ 24 أغسطس 2015، وذلك بالإشارة إلى خطاب السيد

وزير التجارة بتاريخ 2015/8/24م، حيث تقرر إيقاف اعتماد عقود صادر الجمال لمصر لحين إشعار آخر.

8. التعميم المتعلق بمنع تصدير الجلود المجففة بالهواء (الفسودة) بتاريخ 24 أغسطس 2015، بموجبه تم منع تصدير الجلود الخام المجففة بالهواء (جلود الفسودة) اعتباراً من 30 يونيو 2015م نظراً لأثارها السالبة على البيئة والاقتصاد، واعتبار كل عقود الصادر الخاصة بجلود الفسودة غير قابلة للتجديد.

9. التعميم الخاص بصادر الجمال لجمهورية مصر العربية بتاريخ 30 أغسطس 2015، وذلك بالإشارة إلى خطاب السيد/ وزير التجارة بالرقم وت/م و/764-2 بتاريخ 2015/8/25، وخطاب بنك السودان المركزي بتاريخ 24 أغسطس 2015م بخصوص صادر الإبل لجمهورية مصر العربية تم توجيه المصارف باستئناف واستمرار اعتماد عقود صادرات الجمال إلى جمهورية مصر اعتباراً من 26 أغسطس 2015م، على أن يراعى الآتي: الطرف الثاني (المستورد) هو شركة النصر للتصدير والاستيراد بجمهورية مصر العربية، ويسري العقد لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق قابلة للتمديد لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

(ب) منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1. المنشور الخاص بتمويل العاملين بالجهاز المصرفي رقم (2015/2) بتاريخ 18 أغسطس 2015، وذلك في إطار سعي بنك السودان المركزي للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي والحفاظ على أحقية كل مصرف برعاية منسوبيه وللحد من مخاطر تمويل العاملين بالجهاز المصرفي، فقد تم توجيه المصارف بعدم منح أي تمويل أو تسهيلات، أو ضمانات مصرفية لأي موظف أو عامل في مصرف آخر إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من الجهة التي يعمل بها الموظف أو العامل، ويشمل ذلك العاملين بالشركات التابعة للمصارف والعاملين ببنك السودان المركزي والشركات والمؤسسات التابعة له على أن تكون الموافقة من المدير العام، وعلى المصارف عدم قبول أي ضمان أو كفالة صادرة من العاملين لصالح أي شخص أو أي جهة، وعلى المصارف مد الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالالتزامات القائمة للعاملين.

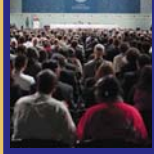
2. المنشور المتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية رقم (2015/3) بتاريخ 20 أغسطس 2015، وذلك في إطار سعي

بنك السودان المركزي لتشجيع المصارف على إدخال منتجات وخدمات مصرفية جديدة، وخلق منافسة تقوم على الابتكار والإبداع، ولتقديم منتجات مصرفية مميزة لعملاء المصارف تم توجيه المصارف بالحصول على موافقة بنك السودان المركزي قبل إطلاق أي منتج جديد، وتقديم طلب إلى بنك السودان المركزي مرفق معه دراسة عن المنتج الجديد، وصفه، ومتطلبات تطبيقه، وموافقة هيئة الرقابة الشرعية للمصرف على المنتج أو الخدمة وموافقة مجلس إدارة المصرف.

3. المنشور الخاص بتنظيم التمويل العقاري رقم (2015/4) بتاريخ 26 أغسطس 2015، وذلك إلحاقاً لمنشور بنك السودان المركزي رقم (2014/3) الصادر بتاريخ 13 مايو 2014م، الخاص بحظر تمويل العربات والعقارات وفي إطار الجهود الرامية لدعم تنفيذ خطط القطاع الخدمي الحكومي في مجالي التعليم والصحة، فقد تقرر السماح للمصارف منح التمويل العقاري في مجالات المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية، الجامعات والمدارس والمنشآت التعليمية الحكومية، تحسين المأوى في حدود مبلغ التمويل الأصغر. ووفقاً لمتطلبات المنشور (2005/2) الخاص بتمويل الجهات الحكومية، على المصارف الحصول على موافقة بنك السودان المركزي المسبقة عند تمويل الجهات الحكومية والالتزام بالضوابط الأخرى الخاصة بأسس منح التمويل. وعدم السماح للمصارف تمويل شراء الأراضي الزراعية، تمويل مواد البناء والتشييد وكل معينات البناء (الأبواب والشبابيك، تأثيث المباني، صيانة المباني... الخ) المرتبطة مباشرة بالتمويل العقاري بخلاف المجالات المسموح بها المذكورة في (1) أعلاه وما تم استثنائه بموجب المنشور (2014/3).

4. المنشور المتعلق بالنقدية المتداولة ما بين بنك السودان المركزي والمصارف والمتعاملين معها رقم (2015/5) بتاريخ 15 سبتمبر 2015، وذلك في إطار تنظيم تداول النقدية ما بين بنك السودان المركزي والمصارف أو ما بين المصارف وعملائها، ولتحديد مسؤولية المصارف في استلام وتسليم النقدية، فقد تقرر إلغاء المنشور رقم 97/16 ويستعاض عنه بهذا المنشور، وعلى المصارف عدم وضع ديباجة بنك السودان المركزي أو ديباجة أي مصرف آخر على النقدية التي يتم تسليمها لعملائها أو المتعاملين معها، كما يجب على كل مصرف وضع الديباجة الخاصة به على النقدية التي يتم تسليمها للعملاء.

الورشة القومية الشاملة لاستراتيجية الديون بالسودان



ندوات
ومؤتمرات

مقدمة:

في إطار مشروع بناء القدرات في مجال إدارة الديون الذي تم تمويله بواسطة الحكومة السويسرية بإشراف مؤسسة Debt Relief International (DRI) خلال العام 2011م لتدريب العاملين في مجال إدارة الدين العام في كل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، تم عقد ورشة عمل عن خيارات تقسيم الدين عند انفصال جنوب السودان خلال العام 2011م. كما تم عقد الورشة التمهيدية لحل مديونية السودان الخارجية وتحليل استدامة الدين خلال الفترة (5 - 15 ديسمبر 2011م) وعقب ذلك وافقت الحكومة السويسرية علي تمويل برنامج مرحلي في الأعوام (2014-2015م) والذي تم وضعه من قبل البعثة التحضيرية من مؤسسة DRI بالمشاركة مع حكومة السودان ويغطي البرنامج المحاور التالية:

- ورشة عمل للتحضير الفني السابق لإعداد الاستراتيجية القومية الشاملة للدين الخارجي يونيو/يوليو 2015م.
- ورشة قومية وسمنار توعوي لإعداد وإجازة الاستراتيجية القومية الشاملة للدين الخارجي أغسطس 2015.

تم تنظيم ورشة العمل الخاصة بالتحضير الفني للاستراتيجية القومية للدين العام خلال الفترة من 9-20 أغسطس 2015 م بمباني بنك السودان المركزي بإشراف ومشاركة وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي.

المشاركون:

تم عقد الورشة بمشاركة 6 خبراء في مجال إدارة الديون من كل من مصر وزامبيا وأثيوبيا وبريطانيا وإسبانيا حيث تم توزيعهم على أربع مجموعات عمل هي الاقتصاد الكلي، الدين الخارجي، الدين الداخلي والتمويل الخارجي الجديد وقد بلغ عدد المشاركين من السودان 18 مشارك، حيث ضمت ممثلين من بنك السودان المركزي (وحدة الدين الخارجي، الإدارة العامة للأسواق المالية والإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء)، علاوة على ممثلين من إدارة الدين الداخلي والإدارة العامة للتعاون الدولي والإدارة العامة للسياسات الاقتصادية بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بالإضافة إلى ممثلين من شركة السودان للخدمات المالية.

كما شارك رئيس وأعضاء لجنة ديون السودان الخارجية في فعاليات الورشة على مرحلتين الأولى عند وضع الافتراضات والثانية عند وضع التوصيات.

أهداف الورشة:

هدفت الورشة إلى تدريب المشاركين في الموضوعات التالية:



رصد ومتابعة
حسن خليفة سر الختم
وحدة الدين الخارجي

- تحليل الديون في ظل الإطار الكلي للبرنامج الخماسي الاقتصادي.
- تحليل مصادر واتجاهات التمويل بشقيه الخارجي والداخلي.
- مراجعة محفظة الديون الحالية.
- تطبيق تخفيف عبء الديون الخارجية لضمان أقصى قدر من الإعفاء من جميع الدائنين.
- تحليل استدامة المديونية (Low Income Countries-Debt Sustainability Framework) ودراسة أثر القروض الجديدة بعد الإعفاء.
- تحليل تكاليف ومخاطر الديون.

فعاليات وتوصيات الورشة:

- افتتح الورشة السيد/ الجبلي محمد البشير نائب محافظ بنك السودان المركزي عملت الورشة في ظل خيارات مختلفة للإطار الكلي للاقتصاد (البرنامج الخماسي، تقديرات الصندوق) وتم تقييم الوضع الحالي وتحليله ومن ثم وضع الافتراضات والخروج بالنتائج. وبافتراض الوصول لنقطة اتخاذ القرار في يونيو 2017م بعد تطبيق Staff Monitor Program خلال عام 2016م، تم تطبيق محاكاة لمبادرة الدول المثقلة بالديون على السودان وأشارت النتائج إلى أن حجم المبلغ المطلوب إعفائه ليصبح مستوى الدين الخارجي مستدام يقدر بحوالي 34.6 مليار دولار. وفي الختام خرجت الورشة بالتوصيات التالية:

الدين الخارجي:

- السودان مؤهل للاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون على أساس تحليل استدامة الديون، ولكنه بحاجة لتلبية الشروط الأخرى وهي:
- الاتفاق على برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي وتحقيق سجل أداء جيد.
- مطابقة المديونية قبل الوصول لنقطة اتخاذ القرار.
- سداد متأخرات المنظمات الدولية (IMF, WB & AfDB).
- المخاطر المترتبة على عدم مشاركة بعض الدائنين خارج مظلة نادي باريس وهذا يتطلب عمل دبلوماسي وسياسي مكثف.
- الحد من الدعاوى القضائية من قبل الدائنين التجاريين وذلك بالمتابعة للصيقة.
- ضرورة تغيير تاريخ القطع Cut-off date الحالي وهو عام 1984م ليغطي أكبر عدد من الديون (الديون المؤهلة للإعفاء هي الموقعة قبل هذا التاريخ). وهذا يتطلب الإعداد والترتيب المبكر.

- التفاوض للحصول على أفضل الشروط من الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس وهذا يتطلب رفع مقدرات الفنين في مجال إدارة الديون.
- التفاوض حول قصر الفترة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الاكتمال بالاتفاق على شروط قابلة للتحقيق وذلك لضمان أن تكون خدمة الديون أقل ما يمكن قبل الإعفاء النهائي.

الدين الداخلي:

- إصدار شهادات المشاركة الحكومية ذات مدى قصير (6 أشهر) لكسب الثقة في السوق.
- تمديد فترة الصكوك من 5-10 سنوات.

التمويل الجديد:

- ضرورة التحول من التمويل غير الميسر إلى التمويل الميسر والمنح، وتوضيح الأثر السالب للتمويل غير الميسر من حيث إجهاضه لكل محاولات البلاد للإصلاح الاقتصادي والتنموي. وذلك بالرجوع لتجارب الدول الشبيهة، والدفع من خلال العلاقات السياسية والدبلوماسية.

بناء القدرات:

- الاستمرار في بناء القدرات في مجال إدارة الدين العام حيث أن مهارات إدارة الدين تكتسب من خلال التدريب المستمر وتبادل الخبرات مع مديري الديون بالبلاد ذات التجارب الثرة.

الخطوات القادمة:

- 1/ خلال الفترة (سبتمبر - أكتوبر 2015م) سيتم تحميل برنامج Debt- Pro في كل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وذلك بعد أن تم تمويل رخصة البرنامج لمدة عام.
- 2/ تحديث البيانات الخاصة بالاقتصاد الكلي والدين الداخلي والخارجي والاحتياجات التمويلية للمرحلة القادمة.
- 3/ عقد ورشة لوضع استراتيجية الدين العام بمشاركة كل الجهات المعنية بالدين الداخلي والخارجي في البلاد خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر 2015م.
- 4/ عمل جلسة تنويرية في ختام الورشة يتم فيها عرض مسودة الاستراتيجية على متخذي القرار في الدولة ومن ثم إجازة استراتيجية الدين، بالإضافة لعرض تجارب بعض الدول الأفريقية. وفي هذا الإطار هناك اقتراح بدعوة وزير مالية إثيوبيا أو وزير مالية رواندا السابق والذي كان قد شغل أيضاً منصب رئيس بنك التنمية الأفريقي.

المستويات الأساسية لحماية مقار معلومات المصارف على شبكة الإنترنت



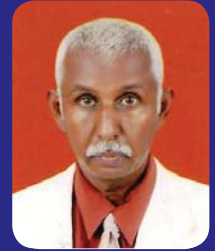
أضواء
على

مقدمة:

تهدف الدراسة إلى توضيح المستويات الأساسية لحماية مقار معلومات المصارف السودانية على شبكة الإنترنت من عدة زوايا تتمثل في حماية مكونات الأجهزة من الكوارث مثل الحرائق وكذلك الحماية من المتطفلين. ومن ناحية أخرى تتناول تأمين مقار المعلومات على مستوى الملفات بتصميم نظام لذلك ومن زاوية أخرى تناولت الدراسة تأمين مقار المعلومات من خلال تأمين المقر ذاته، وحماية أمن البرامج والحماية على مستوى الأفراد العاملين بالبنك. وأخيراً تناولت الدراسة مستوى حماية العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت مثل التحويلات المصرفية.

الحماية على مستوى مكونات الأجهزة:

يتمثل أمن المكونات أساساً في عنصرين رئيسيين هما الحماية من الكوارث مثل الحرائق وكذلك الحماية من المتطفلين، وكلاهما يمثل تهديداً لأمن المعلومات أيضاً وتتمثل المكونات الرئيسية للحاسب في كل من الذاكرة الرئيسية primary memory وحدات التحكم والمعالجة المركزية central processing unit - CUP والذاكرة الثانوية secondary memory والمعدات الملحقة بالحاسب peripheral devices، حيث أنه جهاز إلكتروني متصل بأجهزة إلكترونية



صلاح الدين محمد علي الفرجاني

باحث في تقنية المعلومات المصرفية
كلية الخرطوم التطبيقية أفريقيا العالمية

وميكانيكية لإدخال وإخراج البيانات، و لذلك يمكن تعرضه للتهديد من خلال عطل في المعدات machine component malfunction وأخطاء المشغلين operation errors أو التخريب المادي المتعمد و deliberate physical attack وتتطلب تلك التهديدات حماية خاصة لأن الأعطال قد تكون غير مرئية للمستخدم، وقد تؤدي إلى فشل وسائل وطرق الأمن الموجودة بنظام المعلومات نتيجة تعطل تلك المكونات المادية للحاسب، وقد ينتج عنه تعطل في البرامج المستخدمة لتلك المكونات.

وتختلف طرق حماية المكونات المادية للحاسب استناداً لعدة عوامل مثل مدى حاجة المستخدم ونظام المعلومات والتكلفة اللازمة لحماية ومهارة وقدرة المصمم على وضع حلول للمتطلبات، وتتمثل بصفة أساسية في كل حماية الذاكرة سواء على مستوى الكلمة word أو على مستوى مجموعة خانات bits أو على مستوى الفقرة block وتتمثل في مجموعة كلمات، ولا شك أن طريقة الحماية على مستوى الكلمة أكفأ ولكن تكلفتها أكبر، وكذلك تأمين حالات التنفيذ المتعددة بإعطاء برامج النظام أفضلية على باقي التطبيقات الأخرى، وبرامج النظام التي تتطلب حماية وتتمثل في كل من برامج الإشراف التي تراقب تنفيذ البرامج الأخرى وتعليمات الإدخال والإخراج.

تأمين مقار المعلومات على مستوى الملفات Trip wire:

قامت جامعة يويو بتصميم برنامج بنظام الاستخدام المشترك share ware تسمح بمراقبة التغيير أو التعديل في البرامج الموجودة على الحاسب. ويمكن لمدير التشغيل أن يضيف قائمة برامج نظم التشغيل إلى البرامج والتطبيقات التي يتم مراقبتها لمراقبة أي تغييرات تطرأ عليها (حيث تمثل هذه الملفات المكان الرئيسي لنفاذ مسيء الاستخدام).

في حالة مقار المعلومات يجب أن تتضمن الملفات التي يتم مراقبتها كافة صفحات المعلومات وبهذه الطريقة يمكن لمدير

المقر أن ينشط Trip Ware مرة واحدة كل يوم لتحديد الملفات التي جرى عليها أي تعديل أو تغيير والتصرف خلال هذه البرامج طبقاً لطبيعة الموقف ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات من المقر الذي أقامته الجامعة http//tripewiresecuirty.com.

تأمين مقار المعلومات من خلال تأمين مقار المعلومات ذاته:

توفر برامج مقار المعلومات درجات مختلفة من التأمين فمعظم الحاسبات المستخدمة ملفات توفر إمكانية حماية الملفات من خلال كلمات السر. كما أن العديد منها يتضمن درجة حماية مستوى مقاييس الشبكة sector layer وهو نظام التأمين المستخدم بواسطة شركة نت سكيب لتوفير عملية تشفير الاتصال بين المتصفحات browsers الخاصة بها والحاسبات المستخدمة كخادم ملفات.

شرعت العديد من الهيئات في توفير معلومات إضافية خاصة بتوفير التأمين اللازم للمقار، أشهرها ما تقوم به جامعة (ام اي تي) من خلال أستاذ تأمين المعلومات الشهير لنكولن شتاين Lincoln Stein والذي يقدم خدمات استشاري للتأمين.

إن معظم الحاسبات المستخدمة كخادم ملفات المعلومات نماذج محددة للتفاعل بين المستخدم والنظام، حيث يتم مراجعة هذه النماذج والتعرف على أي استخدام غير معرف بها (استخدام حروف أمر أو استخدام control characters، أو استخدام حروف طويلة (أطول من المحدد بالنموذج) لكتابة أوامر للحاسب في محاولة للوصول إلى مستويات التحكم العليا في الحاسب بعد اكتشاف هذه المخالفات يتم إبلاغها لمدير النظام.

بالرغم من انتشار هذه الظاهرة إلا أنه يجب التعرف على ما زالت قاصرة على اكتشاف جيل مسيء الاستخدام وما زال هناك العديد من الاختراقات التي تتطلب وجود أكثر من مستوى حماية.

إن تطور صفحات المعلومات وارتباطها بقواعد بيانات فتح الباب لأعمال القواعد الخاصة بتأمين البيانات في نظم وقواعد

البيانات في هذا المجال، فإن كل شركة أو مؤسسة مطالبة بمراجعة نظم التأمين والحماية في قواعد البيانات التي تقوم باستخدامها، والتأكد من تنشيط كافة الوظائف المرتبطة بنظم الحماية والتأمين في قواعد البيانات (تقوم بعض الشركات بوقف بعض وظائف التأمين والحماية والحصول على مستوى إيداع فني أفضل، حيث يتطلب تنفيذ كافة وظائف الحماية والتأمين باستخدام موارد حسابات أفضل وأزمنة أفضل).

تأمين مستويات الحماية على أمن البرامج:

تمثل مجموعة البرامج اللازمة في التعامل مع الحاسب في نظم التشغيل والبرامج التطبيقية، أما البيانات فقد تكون رقمية أو نصية يتم إدخالها للحاسب ليقيم بتشغيلها ومعالجتها باستخدام تلك البرامج لإنتاج المعلومات المطلوبة. ويطلق على الأمن المتصل بكل من البرامج والبيانات عادة أمن المعلومات والهدف الرئيسي منه يتمثل في توفير طرق الحماية المثلث لبرامج بيانات الحاسب. وتتعرض البيانات في الحاسب لكثير من التهديدات مثل البحث غير المميز indiscriminate searching والذي يقوم به أحد الأفراد للوصول إلى أي برامج أو بيانات بدافع الرغبة في الاستطلاع من شخص مسموح له بالدخول إلى نظام الحاسب، ويمكن التغلب على هذا التهديد عن طريق رسائل التحكم في الدخول access control كما يمكن أيضاً استخدام التشفير.

وأيضاً قد تتعرض البيانات للتسرب بأن يقوم أحد المستخدمين بتنفيذ عملية معينة على الحاسب ثم يخرج من البرنامج مع ترك بعض البيانات متاحة لمستخدم آخر غير مصرح له بالاطلاع عليها، يمكن التغلب على هذا التهديد عن طريق التحكم في تدفق البيانات.

كذلك قد تتعرض البيانات أيضاً لاستنتاجها بأن يقوم أحد الأفراد باستغلال خبرته في وسائل الاستفسار للحصول على بيانات من بعض قواعد البيانات التي تتيح هذه الوسائل

ويتم التغلب على هذا التهديد عن طريق تصميم برامج إدارة قواعد البيانات التي تحتوي على وسائل التحكم في محاولة الاستنتاج كما تتعرض البيانات أيضاً لفقد غير مقصود نتيجة لنقص الخبرة بالحسابات أو قلة المعرفة بها أو نتيجة لإهمال حفظ البيانات، ويمكن التغلب على ذلك من خلال الدقة والتركيز عند استخدام الحاسبات.

وعموماً توجد عدة وسائل لتحقيق أمن البيانات من أهمها: التحكم في الدخول للبيانات access control والتحكم في تدفق البيانات flow control وكذلك التحكم في محاولات الاستنتاج inference control وأخيراً تشفير البيانات cryptographic control.

ويعتبر التحكم في الدخول إلى البيانات من أهم وسائل تأمينها ويهدف للتغلب على معظم التهديدات ويتحقق من خلال تحديد الأهداف ثم التحقق من شخصية المستخدم من خلال كلمات المرور password كما يتم التحكم في تدفقها وتسريبها ويتم التحكم في محاولات الاستنتاج عن طريق تصميم نظم المعلومات التي لا تسمح للشخص المتطفل باستنتاج أي بيانات سرية أما تشفير البيانات فتستخدم مع البيانات السرية جداً، حيث أنه باستخدام مفتاح الشفرة لا يمكن الوصول للبيانات إلا من خلاله وتستخدم هذه الطريقة في حالة فشل الوسائل السابقة في توفير الأمن لأنها تجعل المعلومات مجهولة إلا لمن يملك فك شفرتها.

التأمين على مستوى الأفراد العاملين في البنك:

يعتمد التأمين وحماية البيانات في مقدار المعلومات بقدر كبير على تفهم العاملين لطبيعة هذه البيانات والمعلومات ودورها في خدمة أهداف العمل ونتائجه وآثار تعرضها لهجمات سواء كانوا من الهواة أو المحترفين لذا فواجب على كل بنك بناء الوعي بأهمية وتأمين المعلومات والبيانات على كافة المستويات التنظيمية بها.

يجب أن تضع إدارة المعلومات بالبنك خطط إعداد وتدريب

للعاملين في المجالات المتعددة بتأمين وحماية المعلومات وأن يتم هذا التدريب كجزء أساسي لأي من العاملين بالبنك قبل السماح له بالاستخدام المكثف للشبكة الداخلية لمعلومات البنك.

يقوم البنك حالياً بتعيين مسئول متخصص في تأمين وحماية نظم المعلومات والبيانات وصل في السلم الوظيفي إلى الإدارة العليا chief information officer.

أن يتضمن نظام اختيار كفاءة العاملين في مجال نظم المعلومات قدراً من الاختبارات المتخصصة في مجال تأمين وحماية البيانات بوصفه أحد المهارات الرئيسية اللازم توافرها في كل من يعملون في هذا المجال.

مستوى حماية العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت:

يجب على مستخدمي الإنترنت معرفة الكيفية التي يمكن من خلالها جعل حياتهم أفضل، لكن عندما يتعلق الأمر بالتحويلات المصرفية الحساسة مثل التقدم بطلب الحصول على قرض أو دفع الفواتير أو تجارة الأسهم فإن الأمر مختلف. وتشير الإحصاءات التي قامت بها شركة الأبحاث المعروفة (تاوور جروب) أن واحداً من أصل أربعة عملاء مصرفيين يستخدمون الإنترنت في معاملاتهم، وفي الوقت الذي تشهد فيه سمعة العمليات المصرفية عبر الإنترنت انتشاراً واسعاً، فمن السهل معرفة السبب وراء تردد الناس قبل الشروع في استخدام هذه التقنية الجديدة. فكل يوم يجلب معه أخباراً عن هجوم من المتسللين بالإضافة إلى أخبار عن سرقة معلومات المستهلكين والعديد من الأفرع الأخرى الخاصة بالأمن والحماية على الشبكة ترى جمعية البنوك الأمريكية: أن حماية معلومات زبائنهم من الاختلاس تقع على رأس قائمة أولوياتها في التعامل مع الصيرفة عبر الإنترنت.

كما تقول كل البنوك الاتحادية للتأمين على الودائع وشركة (جارنتر) للأبحاث إن عملاء البنوك لا يملكون وعياً عاماً بل إنهم محميون.

فقبل أن تقوم بتسجيل الخروج من موقع البنك الخاص بك على الإنترنت تذكر أن أكثر الخبراء يتفقون على أن سرقة المعلومات الشخصية لا يمكن أن تكون نتيجة استخدام الخدمات البنكية عبر الإنترنت تشير الأبحاث إلى أن العمليات المصرفية غير المحمية عبر الإنترنت كانت مسئولة عن أقل من 25% من عمليات سرقة المعلومات التي حدثت في العالم، بل وينصح التقرير بالتخلص من الفواتير وكشوف الحسابات للعمل على الحد من سرقة المعلومات أو ضياعها، ويقول شانجاي جوبتا المسئول في بنك أوف أمريكا: إن العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى قامت بتطبيق خدمات أمنية أكثر أمناً أخيراً، ويتبع بنك أوف أمريكا برنامج حماية يطلق عليه (سايت كي) وهو يعمل على حماية كلمة السر من خلال إضافة صورة وأسئلة سريّة، كما يضيف البنك خدمات حماية الزبائن ضد السرقة وتوسّع البنوك حالياً إلى تحفيز عملائها على زيادة مواقعها واستخدام خدماتها البنكية بشكل مكثف.

ما وراء كلمة السر:

قم بتفحص نظام حماية كلمة السر الذي يزوده البنك الذي تتعامل معه، فإذا كان نظام الحماية غير ملائم عليك بالاستفسار عن خطط البنك المستقبلية لتلك الأنظمة. وتأكد من أن موقع البنك الذي تعامل معه هو الموقع الأصلي حيث تشير الأبحاث إلى أن أغلب الاختلاسات التي تحدث عبر الإنترنت تنتج من عمليات (الفيشينج)، حيث يقوم المستخدم فيها بطباعة معلوماته الشخصية على صفحة مزيفة مقلدة للموقع الأصلي ويكون ذلك من خلال الضغط على وصلة بالبريد الإلكتروني، وهناك العديد من البرامج التي تكافح مثل هذه المواقع الخطرة، وبالتالي لا يجب الضغط على أي وصلة للدخول إلى موقع بنك ما، حيث من الأفضل إدخال عنوان البنك يدوياً أو باستخدام (المفضلة) في مستعرض الإنترنت خاصتك.

كما يجب مسح الذاكرة المؤقتة بشكل يدوي دورياً لإزالة

أي أثر للمواقع التي قمت بزيارتها، إذا كنت تستخدم بعض الملحقات مثل برامج البحث قوقل الخاصة بواجهة المكتب على جهازك، تأكد من أنها وضعت لتستثني الصفحات المحمية. للتأكد من أن كل شيء على ما يرام بالنسبة لحسابك يجب عليك زيارته عبر الإنترنت بشكل دوري وطباعة أهم العمليات أو عمل نسخ إضافية محمية، وتقديم العديد من البنوك خدمات الإشعار الفوري في حال حدوث أي حركة غير طبيعية في حسابك أو إذا وصل رصيدك إلى درجات غير مسبقة أو تحت ظروف أخرى حاول الاستفادة من هذه الخدمات إذا كانت موجودة وبذلك فإن القليل من التعليم والوعي مزود بحماية قليلة لجهاز الكمبيوتر، فبإمكانك القيام بعملياتك البنكية عبر الإنترنت بكل أمان.

توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- إن نجاح أي بنك في تأمين موقع المعلومات الخاص به يعتمد في المقام الأول على وجود سياسة واضحة ومحددة المعالم قبل البدء في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتأمين والحماية.
- تتضمن سياسة التأمين وحماية مقر المعلومات رؤية البنك بالنسبة لتأمين وحماية مقر المعلومات به.
- تتضمن سياسة التأمين وحماية مقر المعلومات أهداف البنك من سياسة التأمين وحماية البيانات والمعلومات به.
- تتضمن سياسة التأمين وحماية مقر المعلومات تحديد للمخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها مقر المعلومات بالبنك والآثار الناتجة عن هذه المخاطر والتهديدات بالنسبة لأهداف وخطط البنك.
- تتضمن سياسة التأمين وحماية مقر المعلومات تحديد إجراءات وقواعد النظم التي يطبقها البنك لتلافي المخاطر والتهديدات.

ثانياً: التوصيات:

- يجب تنظيم وإدارة سياسة الحماية والتأمين وفريق العمل المسئول.
- يجب مراجعة خطة وإجراءات المتابعة والمراجعة الخاصة بسياسة الحماية والتأمين.
- يجب مراجعة المتطلبات والقواعد والأسس الحاكمة لعمليات الحماية والتأمين وظروف تطبيقها.
- يجب تحديث خطط الطوارئ ومواجهة الأزمات التي يتعرض لها البنك وأساليب اختبارها وتنفيذها.
- يجب توضيح التعليمات الخاصة بالعاملين وقواعد استخدامهم وتحقيق التزامهم بالإجراءات الأمنية.

المراجع:

- 1/ رافت رضوان - عالم التجارة الإلكترونية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1999م.
- 2/ عصام الدين محمد متولي وعبد العظيم السيد مصطفى - نظم المحاسبة الالكترونية - الخرطوم - 2009م
- 3/ عادل السر محمد - مخاطر العمليات المصرفية عبر الإنترنت - الحقائق والحماية - النماء تصدر عن بنك النيل (التنمية التعاوني سابقاً ديسمبر/2009م).

استقرار النظام المالي

Financial System Stability



ماذا
تصرف عن

مقدمة:

ساهمت التطورات الكبيرة خلال العشرة سنوات الأخيرة من القرن الماضي في مجال صناعة الخدمات المالية وعملة الاسواق المالية في تعزيز فرص النمو الإقتصادي وزيادة حجم المخاطر، والمهددات على القطاع المالي، لذلك أصبح تحقيق الإستقرار المالي من اهم التحديات التي تواجه الجهات ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي.

أوضحت الأزمة المالية العالمية الراهنة التي انطلقت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية العام 2007 وما زالت آثارها مستمرة والتي تتمثل في أزمة الديون اليونانية، الأهمية الكبيرة للاستقرار المالي ولذا أصبح موضوع تحقيق الاستقرار المالي أحد الأجندة المهمة جداً والمطروحة في الساحة ومن ضمن الأولويات للسلطات المختصة بشأن الاستقرار المالي والمصرفي.

إن النظام المالي المستقر يرفع كفاءة الوساطة المالية ويقوم بتوجيه وتوظيف الموارد بصورة سليمة وعادلة بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ويرفع فعالية وكفاءة السياسات النقدية، ولذلك فإن حالة عدم الاستقرار المالي financial instability تعتبر عملية مكلفة قد تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة العبء المالي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إعداد:

عبد العزيز محمد عبد الرحمن

مدير فرع الفasher

التعريفات المختلفة يمكن الرجوع إليها بورقة صندوق النقد الدولي الصادرة في عام 2004 حول تعريف الاستقرار المالي
Defining financial stability

ثانياً: الركائز التي يقوم عليها الاستقرار المالي Pillars of financial stability

يعتمد تحقيق الاستقرار المالي على خمسة ركائز مترابطة وهي على النحو التالي:

- اقتصاد كلي مستقر stable macroeconomic situation
- نظام فعال للتنظيم والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية Effective system of regulation and supervision of financial institutions
- مؤسسات وأسواق مالية كفوءة وسليمة sound and efficient financial market and institutions
- بنى مالية تحتية سليمة sound financial infrastructure
- توفر شبكة أمان مالي فعالة effective and sound financial safety net system

ثالثاً: بعض الأساليب المستخدمة في تقييم حالة الاستقرار المالي:

إن تقييم حالة الاستقرار المالي تهدف بصورة أساسية إلى تحديد وتقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، وتقديم توصيات واضحة للسلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات لمواجهة تلك المخاطر لتجنب وقوع الأزمات والاضطرابات والمحافظة على استقرار النظام المالي، ويتم في العادة استخدام نظام الإنذار المبكر لتقييم حالة الاستقرار المالي Early Warning System يتم من خلال هذا النظام مراقبة وتحليل اتجاهات المؤشرات الوقائية الكلية - Macro-prudential indicators وتحليل ومراقبة اتجاهات مؤشرات الوقاية الجزئية المجمعة Micro-prudential Aggregate indicators تشمل مؤشرات الوقاية الكلية macro-prudential

ونظراً لأهمية الاستقرار المالي وفي إطار الجهود الدولية لتعزيزه، فقد تم تأسيس معهد دولي Financial Stability Institute ومنتدى الاستقرار المالي Financial stability forum في نهاية التسعينيات من القرن الماضي في بنك التسويات الدولية (BIS) Bank of International Settlement لمساعدة البنوك المركزية والسلطات المختصة الأخرى محلياً ودولياً في رفع الوعي بمتطلبات تحقيق الاستقرار المالي وأهميته، كما اهتم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعد الأزمات المالية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي (أزمة جنوب شرق آسيا، الأزمة المكسيكية، الأزمة الروسية) بتقوية النظم المالية للدول، وذلك من خلال تطبيق برنامج تقييم القطاع المالي FINANCIAL SECTOR ASSESSMENT PROGRAM (FSAP) والذي يهدف إلى مراقبة وتقييم النظم المالية ونظم الرقابة عليها والعمل على تحديد نقاط الضعف والقوة لتلك النظم ووضع التوصيات اللازمة لأجل تقويتها، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة تم تأسيس مجلس للاستقرار المالي بسويسرا وارتفع الاهتمام بالموضوع قيد النظر حيث اعتمدت معظم البنوك المركزية الاستقرار المالي واعتبرته من أهم وظائفها الرئيسية وتم تأسيس أقسام أو وحدات مستقلة.

أولاً: تعريف الاستقرار المالي defining financial stability

لا يوجد مفهوم أو تعريف موحد متفق عليه دولياً للاستقرار المالي، بينما توجد عدة تعريفات مختلفة لهذا المصطلح، حيث عرف بعض المحللين مثل Macfarlane 1999 and Sinclair 2001 الاستقرار المالي بعملية تجنب الأزمة المالية The avoidance of financial crisis بينما عرف (IMF) (Schinasi, J.G (WP/04 /187) الاستقرار المالي بالوضع الذي يقوم فيه النظام المالي بتوزيع الموارد بكفاءة على الأنشطة الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية وامتصاص الهزات، بينما عرف آخرون الاستقرار المالي بأنه الوضع الذي تقوم فيه مكونات الجهاز المالي (المصارف والمؤسسات المالية والأسواق والبنى المالية التحتية) بدورها بسلسلة smooth functioning في ظل الظروف العادية والظروف الضاغطة وهناك العديد من

indicators كل معدل النمو الاقتصادي economic growth، ميزان المدفوعات balance of payment، معدلات التضخم Inflation rates، وأسعار الصرف exchange rates .

بينما تشمل مؤشرات الوقاية الجزئية المجمعة للجهاز المصرفي كل من معدل كفاية راس المال للجهاز المصرفي ككل Capital adequacy ratio، جودة الأصول Asset Quality، كفاءة الإدارة Management Quality، الربحية Earnings، والسيولة liquidity، والحساسية لمخاطر السوق Market Sensitivity وتتلخص مؤشرات الوقاية الجزئية المجمعة للجهاز المصرفي فيما يعرف بنظام كاملز (CAMELS) وهي جميع للحروف الأولى من العناصر التي يتم تقييمها عبر النظام وتشمل ست عناصر هي راس المال Capital والأصول Assets والإدارة Management والربحية Earnings والسيولة Liquidity والحساسية لمخاطر السوق Sensitivity. إن الاستقرار المالي يعتبر أحد أهداف السياسة العامة للدولة public policy وأن أمر تحقيقه يتطلب التنسيق والتعاون اللصيق بين الجهات ذات الصلة وتشمل البنك المركزي ووزارة المالية وصندوق ضمان الودائع والسلطة الرقابية (على الجهات غير التابعة للبنك المركزي).

دور بنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي:

يعتبر بنك السودان المركزي الجهة الرسمية المسؤولة عن استقرار القطاع المالي والمصرفي في السودان وذلك وفقاً لما جاء بالمادة 6 من قانون بنك السودان المركزي لسنة 1959 المعدل حتى 2012 وكذلك المادة 8 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 حيث تناولت المادة 6 من قانون بنك السودان أهم أغراض البنك المركزي والتي تتمثل في تأمين استقرار الأسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف وإصدار العملة والعمل على المحافظة عليها وتنظيمها ومراقبتها ووضع السياسة النقدية ومراقبة تنفيذها بالإضافة إلى تنظيم العمل المصرفي ومراقبته والإشراف عليه وتطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي سبيل تحقيق هذه الأغراض وخلق نظام مصرفي كفء وسليم ومستقر فقد اتخذ

البنك المركزي العديد من الإجراءات بهدف تمكين القطاع المصرفي وتهيئته وتحقيق استقراره للقيام بدوره بكفاءة، حيث تمثلت أهم هذه الإجراءات في الآتي:

1. العمل على تطبيق معايير السلامة المصرفية الدولية الصادرة من الجهات ذات الصلة (لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية) لتقوية نظم إدارة المخاطر المصرفية ونظم الضبط المؤسسي وتحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي والمراجعة الداخلية والخارجية ومعايير مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. العمل على تعميق أسلمة القطاع المصرفي من خلال تطبيق المعايير والضوابط التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي وتقوية دور هيئات الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي لضمان سلامة العمليات المالية، والعمل على تطوير أدوات مالية (الصكوك الإسلامية) لإدارة السيولة في الاقتصاد من خلال عمليات السوق المفتوحة.
3. العمل على تطوير نظم الدفع والتسويات المالية من خلال اعتماد النظم الحديثة للتقنية المصرفية وتقنية المعلومات وإدخال نظام التسويات الآنية لرفع كفاءة العمليات الاقتصادية والمالية.
4. العمل على بناء قاعدة بيانات شاملة للاستعلام عن مخاطر عملاء الجهاز المصرفي.
5. تطوير إدارة السيولة في الاقتصاد من خلال إنشاء صندوق لإدارة السيولة المصرفية ومواكبة للتطورات الدولية خلال السنوات الخمسة الماضية في مجال إدارة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي حيث أنشأ البنك المركزي وحدة متخصصة للاستقرار المالي تقوم بإعداد تقارير دورية عن حالة الاستقرار المالي.

المرجع الأساسي:

1-OCCASIONAL PAPER NO 45
EFFECTIVE FINANCIAL SYSTEM STABILITY
THE SOUTH EAST ASIAN CENTRAL BANK-
ERS RESEARCH AND
TRAINING CENTRE

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية



أحداث
اقتصادية

صندوق النقد الدولي يُقر بجهود الإصلاح الاقتصادي في السودان



إعداد

هشام عبد الرحمن محمد علي
إدارة السياسات

أقر صندوق النقد الدولي بجهود الإصلاح الاقتصادي في السودان، مؤكداً اهتمامه بالتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم الشرائح الضعيفة.

فيما دعا وزير المالية والتخطيط الاقتصادي «بدر الدين محمود» الصندوق لدعم السودان في تحقيق المزيد من الإصلاح الاقتصادي وخاصة في مجال تطوير الإيرادات وتحديث وسائل جمعها، وأكد الوزير لدى لقائه أعضاء بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة «إريك موتو» نجاح السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الوزارة في العام السابق 2014م والربعين الأول والثاني من العام 2015، مبيناً أن مؤشرات الأداء تؤكد هذا النجاح، وأوضح إلى أنه تم تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المستهدفة خلال هذا العام، حيث تم إنفاذ برامج حوسبة النظام المالي باستخدام التحصيل الإلكتروني، وتطبيق نظام الخزانة الواحد، وبدء تنفيذ سياسات الإصلاح الضريبي .

كما أشار الوزير إلى جهود خفض الإنفاق الحكومي والاهتمام بالأولويات، مؤكداً اهتمام الدولة بالإنفاق على القطاعات الإنتاجية الحقيقية كأولوية والإنفاق على الشرائح الضعيفة وفق برنامج محدد وواضح بجانب الإنفاق على التنمية، وفي مجال السياسات النقدية أكد الوزير استمرار الجهود الرامية لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي. ودعا الوزير الصندوق إلى مساعدة السودان لتعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي تبذلها الحكومة الآن، مشيراً إلى الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي، كما دعا إلى ضرورة دعم الخيار الصفري مع حكومة الجنوب، مؤكداً التزام حكومة السودان باحترام كافة الاتفاقيات التي تم توقيعها مع حكومة الجنوب والحرص على استدامة استقراره، وتوقع الوزير إسهام الصندوق في تطوير العلاقات مع شركاء التنمية واستقطاب المزيد من العون الفني لدعم التنمية.

المستثمرون في قطاع النفط السوداني يواجهون تحدي انخفاض الأسعار عالمياً

صرح وزير النفط السوداني بأن التحديات التي تواجه المستثمرين في قطاع النفط في البلاد تتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار البترول عالمياً، حيث يسعى السودان إلى زيادة إنتاجه في هذا القطاع خاصة بعد أن استأثر جنوب السودان بانفصاله في عام 2011 بنحو 75%. من الإنتاج النفطي الذي يبلغ 450 ألف برميل يومياً. وأشار السيد/ الوزير إلى أن وزارته ملتزمة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لزيادة الإنتاج النفطي بالبلاد وتوفير الاحتياجات المطلوبة من المشتقات النفطية لتلبية احتياجات كافة القطاعات، موجهاً قيادات الوزارة وشركات البترول العمل على زيادة حجم التنسيق المشترك لضمان انسياب الأداء بصورة جيدة، مذكراً بأهمية قطاع البترول والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية بالسودان. كما أعلن السيد/ الوزير عن خطة لرفع إنتاج الجازولين بنسبة 25% والغاز بنسبة 53%، وكشف عن تدني صاحب الإنتاج النفطي عموماً في البلاد بسبب آبار معطلة رفضت الشركات إصلاحها في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية. وأكد الوزير أن هنالك تركيز على استمرار برنامج توطين الصناعات النفطية وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في قطاع النفط، داعياً قيادات القطاع لوضع الكوادر طبقاً لمؤهلاتها وتخصصاتها ووفق مؤشرات الأداء لكافة العاملين حتى يساعد ذلك على زيادة الإنتاج النفطي وفق إطار سياسة الدولة الرامية للنهوض الاقتصادي، كما أفاد بأن وزارته ستعطي أولوية قصوى لتوفير الاحتياجات وإزالة العقبات أمام كافة شركات البترول حتى تحسن من إنتاجها، كما أشاد بجهود العاملين في قطاع النفط. وشدد زايد على تطوير قطاع النفط من خلال حوسبة عمليات توزيع ونقل المشتقات النفطية من أجل ضمان التحكم في كافة العمليات الفنية بأقل جهد ووقت.

شارك السودان لأول مرة في الدورة 33 لمعرض ماك فروت بإيطاليا 25 سبتمبر 2015 والذي يقام سنوياً وبمشاركة أكثر من 600 شركة من دول العالم، وقال المهندس عبد الرحمن محمد عبد الماجد مدير المركز السوداني لتعقيم الصادرات البستانية في تصريح له إن مشاركة السودان وجدت الإشادة من الحضور ومن إدارة المعرض والسفارة السودانية بإيطاليا التي قدمت الدعوة للمركز للمشاركة. وأوضح أنه تم التعاقد مع شركات الاتحاد الأوروبي لتصدير كميات كبيرة من الفواكه والخضروات، كما تم التعاقد مع شركات مواد التعبئة والتغليف، وأيضاً تم التعاقد مع شركات خطوط إنتاج الخضار والفاكهة وفي انتظار فرص التمويل لاستيراد هذه الخطوط، بالإضافة إلى استيراد آلات الحصاد، كما تم التعرف على شركات متخصصة في مجال إنتاج البذور عالية الجودة، وذلك لتصدير الأصناف التي ترغبها الدول الأوروبية، وفي ختام حديثه أشار إلى أهمية الاستثمار في الموسم الشتوي في أوروبا وذلك لوجود سوق رائجة في تلك الفترة، مبيناً أن الكميات المطلوبة مفتوحة ومتوقفة على الشحن مشيراً إلى أن هنالك ترتيبات تتم لهذا الغرض.

السودان يشارك لأول مرة في معرض ماك فروت بإيطاليا



شارك السودان لأول مرة في الدورة 33 لمعرض ماك فروت بإيطاليا باسم المركز السوداني لتعقيم الصادرات البستانية في الفترة من 23-25 سبتمبر 2015 والذي يقام سنوياً وبمشاركة أكثر من 600 شركة من دول العالم، وقال المهندس عبد الرحمن محمد عبد الماجد مدير المركز السوداني لتعقيم الصادرات البستانية في تصريح له إن مشاركة السودان وجدت الإشادة من الحضور ومن إدارة المعرض والسفارة السودانية بإيطاليا التي قدمت الدعوة للمركز للمشاركة. وأوضح أنه تم التعاقد مع شركات الاتحاد الأوروبي لتصدير كميات كبيرة من الفواكه والخضروات، كما تم التعاقد مع شركات مواد التعبئة والتغليف، وأيضاً تم التعاقد مع شركات خطوط إنتاج الخضار والفاكهة وفي انتظار فرص التمويل لاستيراد هذه الخطوط، بالإضافة إلى استيراد آلات الحصاد، كما تم التعرف على شركات متخصصة في مجال إنتاج البذور عالية الجودة، وذلك لتصدير الأصناف التي ترغبها الدول الأوروبية، وفي ختام حديثه أشار إلى أهمية الاستثمار في الموسم الشتوي في أوروبا وذلك لوجود سوق رائجة في تلك الفترة، مبيناً أن الكميات المطلوبة مفتوحة ومتوقفة على الشحن مشيراً إلى أن هنالك ترتيبات تتم لهذا الغرض.

البنك الفيدرالي الأمريكي يبقى على معدل الفائدة دون تضيير

استجاب البنك المركزي الأمريكي لمطالب الهيئات والمؤسسات الدولية وثبت سعر الفائدة، عند مستوى 0.25%. حيث أفادت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي «جانيت يلين» في مؤتمرها الصحفي تعليقاً على بيان البنك المركزي أن رفع معدل الفائدة لا يزال ممكناً. وأشارت رئيسة البنك المركزي إلى أن غالبية الأعضاء في الفيدرالي لا زالوا يرون إمكانية رفع معدل الفائدة خلال العام الجاري. وأضافت أن قوة الدولار وهبوط أسعار الطاقة يمثّلان ضغوطاً على معدل التضخم ويدفعانه نحو مزيد من الهبوط، ولكنه سيعود نحو المستهدف بنسبة 2%. وأوضحت «يلين» أن سوق العمل يتعافى ولكنه لا يزال دون التوقعات، مشيرةً إلى أن وتيرة التوظيف سوف تصل إلى ذروتها في غضون الثلاث سنوات المقبلة.

كما قالت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي، في وقت سابق، إنه على الفيدرالي الأمريكي التريث في رفع أسعار الفائدة، وألا يتحرك في هذا الاتجاه إلا عندما يكون متأكداً أن القرار من غير المرجح الرجوع عنه لاحقاً.

الإمارات الأولى عربياً والثانية عالمياً في مؤشر الاقتصاد الإسلامي

فوه حوالي ضعف نسبة نمو الاقتصاد العالمي». وأضاف: «إن إجمالي ما ينفقه المسلمون سنوياً يبلغ 1.8 تريليون دولار وتبلغ إجمالي أصول المصارف الإسلامية 1.3 تريليون دولار ومرشحة للوصول لضعف هذا الرقم خلال خمس سنوات فقط من الآن». وأشار القرقاوي «إلى أن استراتيجية الإمارات لتطوير الاقتصاد الإسلامي ليست محصورة فقط في المصارف الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي والتي تمثل جزءاً هاماً منه لكن تمتد عبر سبعة قطاعات رئيسية تمثل أعمدة حقيقية لاقتصاد ينمو بشكل أسرع من غيره ويتضاعف بتضاعف السكان المسلمين أسرع من غيرهم أيضاً». ويتزامن إطلاق تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي 2015 مع اقتراب القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي ستعقد في دبي في 5 و6 أكتوبر 2015 وتبحث المتغيرات والمستجدات الذي تشهدها منظومة الاقتصاد الإسلامي على الساحتين الإقليمية والدولية بقطاعاتها السبعة الرئيسية «التمويل والصيرفة الإسلامية وقطاع المنتجات الحلال والسياحة العائلية والمحتوى الرقمي الإسلامي والمعرفة والبحوث الإسلامية والفنون والتصاميم الإسلامية والمعايير الإسلامية».

حازت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الثانية عالمياً بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية حسب تقرير الاقتصاد الإسلامي لعام 2015 المستند على المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي والذي يشمل 73 دولة. وكشف مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي عن تقدم دولة الإمارات بين أفضل الدول في منظومة الاقتصاد الإسلامي العالمي لتحتل المركز الأول عربياً والثاني عالمياً على المؤشر مسجلة نتائج مرتفعة في قطاعات التمويل الإسلامي والأغذية الحلال والسياحة العائلية. وتضمن التقرير «أن الاقتصاد الإسلامي يعد من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم مع تنامي عدد المسلمين عالمياً حيث يتوقع أن يصل حجم إنفاق المسلمين عام 2019 إلى 9.55 تريليون درهم «2.6 تريليون دولار أميركي» عبر جميع قطاعات الاقتصاد الإسلامي وذلك بالمقارنة مع 6.6 تريليون درهم «1.8 تريليون دولار» في عام 2014». من جانبه قال محمد عبد الله القرقاوي رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي «أن دولة الإمارات بدأت تأخذ وضعها ومكانتها العالمية في الاقتصاد الإسلامي والذي تقارب نسبة

بريطانيا تدعم تدويل اليوان والاستثمار الصيني

أعلن وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن، أن بلاده ترغب في مواصلة المساعدة في التدويل التدريجي للعملة الصينية اليوان، وترحب في قيام بكين باستثمارات تمثل أغلبية في المشروعات النووية المستقبلية. كما أشار أوزبورن إلى أن بريطانيا تعتبر من أكثر دول الغرب انفتاحاً على الاستثمار الصيني. وألح إلى أن وزارة المالية بصدد توفير ملياري جنيه إسترليني (3.1 مليار دولار) من الدعم المبدئي لمحطة جديدة للطاقة النووية في هينكلي بوينت في جنوب غرب إنجلترا وهو مشروع تدعمه الصين.

وقالت الحكومة إن هذا الضمان سيمهد الطريق أمام إعطاء شركة (إي.دي.إف) الفرنسية للكهرباء والشريكين الماليين شركة تشاينا جنرال للطاقة النووية وشركة تشاينا ناشيونال للطاقة النووية، الموافقة على البرنامج الذي تبلغ تكلفته 16 مليار جنيه في وقت لاحق من العام الجاري. وقال أوزبورن: «نرحب بشكل كبير جداً بالاستثمار الصيني ليس فقط في هذا المشروع وإنما أيضاً بإمكانية الاستثمار الصيني الذي يشكل أغلبية في المشروعات النووية المستقبلية في المملكة المتحدة»، كما لفت الانتباه إلى وجود فرص أخرى للاستثمار الصيني في مجال القطارات فائقة السرعة في شمال إنجلترا.



مؤشرات
اقتصادية



إعداد
ناهد عمر حسن الخليفة
إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م
سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2015م
سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46.0)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
مارس	390.2	413.4	368.5
	(35.7)	(36.8)	(34.7)
يونيو	428.3	459.8	398.4
	(45.3)	(48.2)	(42.3)
سبتمبر	459.5	497.2	423.1
	(39.2)	(43.3)	(34.8)
ديسمبر	468.6*	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
يناير	472.5	497.5	449.3
	(24.0)	(24.3)	(23.7)
فبراير	474.7	500.2	451.0
	(23.0)	(22.1)	(24.0)
مارس	480.7	507.3	455.8
	(23.3)	(22.7)	(23.7)
أبريل	483.1	512.7	459.3
	(21.2)	(22.3)	(22.3)
مايو	491.0	517.6	465.9
	(19.8)	(17.7)	(22.0)
يونيو	506.3	538.1	476.5
	(18.3)	17.0	14.6
يوليو	512.1	543.7	482.0
	(14.1)	11.2	17.5
أغسطس	514.5	543.5	487.2
	11.3	8.13	15.14

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات معدلة - (معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بينك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2015)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
ديسمبر	5.6816	5.7100
2014		
مارس	5.6816	5.7100
يونيو	5.6816	5.7100
سبتمبر	5.6857	5.7142
ديسمبر	5.8566	5.8859
2015		
يناير	5.9573	5.9871
فبراير	5.9573	5.9871
مارس	5.9573	5.9871
أبريل	5.9573	5.9871
مايو	5.9573	5.9871
يونيو	5.9573	5.9871
يوليو	5.9992	6.0292
أغسطس	6.0771	6.1075

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2015)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
مارس	5.9285	5.9582
يونيو	5.9293	5.9590
سبتمبر	6.0387	6.0688
ديسمبر*	6.2760	6.3064
2015		
يناير	6.3104	6.3410
فبراير	6.2790	6.3104
مارس	6.2790	6.3095
أبريل	6.2782	6.3086
مايو	6.2790	6.3095
يونيو	6.2876	6.3190
يوليو	6.4140	6.4461
أغسطس	6.4140	6.4461

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2015)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
ديسمبر	5.9455	5.9752
2014		
مارس	5.9355	5.9652
يونيو	5.9355	5.9652
سبتمبر	6.0449	6.0751
ديسمبر*	6.2816	6.3130
2015		
يناير	6.2873	6.3174
فبراير	6.2860	6.3174
مارس	6.2860	6.3174
أبريل	6.2859	6.3173
مايو	6.2859	6.3173
يونيو	6.2876	6.3190
يوليو	6.4140	6.4461
أغسطس	6.4140	6.4461

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (5)
مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005 - 2015)

مليون جنيه

البيان	2015												2005										
	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	2014	2013	2012	2011	2010	ديسمبر	2009	ديسمبر	2008	ديسمبر	2007	ديسمبر	2006	ديسمبر
عرض النقود	91,888.0	89,936.0	88,841.0	89,461.8	85,527.9	82,689.7	80,292.1	77,739.0	66,445.7	58,663.3	41,853.0	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4						
العملة لدى الجمهور	25,011.0	24,111.0	24,203.0	24,789.7	23,911.3	23,300.8	22,800.3	23,343.1	19,178.4	16,751.5	12,850.1	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,355.3	3,740.4						
الودائع تحت الطلب	26,016.0	25,927.0	25,199.0	26,073.5	24,074.6	22,037.7	20,982.7	19,743.0	16,486.9	14,241.9	11,999.9	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6						
شبه النقود	40,861.0	39,898.0	39,439.0	38,598.6	37,542.0	37,351.3	36,509.1	34,652.9	30,780.4	27,669.9	17,003.0	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4						
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	109,361.0	107,844.0	104,691.0	102,073.2	98,143.8	96,920.2	93,683.4	92,317.0	77,479.8	67,049.6	46,504.1	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.3	16,979.7						
إجمالي التمويل المصرفي	50,870.0	49,739.0	48,234.0	47,465.2	46,715.7	46,645.3	45,099.1	44,320.7	37,657.1	30,482.8	22,867.1	20,599.4	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1						
إجمالي الودائع المصرفية	63,726.0	62,792.0	61,721.0	61,477.7	58,687.1	56,745.4	55,266.5	53,978.5	44,533.3	39,919.9	27,983.8	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,499.6						
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	27.2	26.8	27.2	27.7	28.0	28.2	28.4	30.0	28.9	28.6	30.7	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7						
الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	28.3	28.8	28.4	29.1	28.1	26.7	26.1	25.4	24.8	24.3	28.7	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7						
شبه النقود / عرض النقود %	44.5	44.4	44.4	43.1	43.9	45.2	45.5	44.6	46.3	47.2	40.6	43.9	43.1	40.6	42.3	41.2	41.6						
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	79.8	79.2	78.1	77.2	79.6	82.2	81.6	82.1	84.6	76.4	81.7	77.6	85.1	89.3	90.3	87.8	73.2						

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2005	676.0	839.3	301.7	2,017.8	1,756.1	584.6	46.9	157.0	1,309.6	7,689.1
ديسمبر 2006	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	1,038.6	103.3	413.9	2,942.4	11,139.6
ديسمبر 2007	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	1,012.2	69.8	534.0	3,600.3	12,998.5
ديسمبر 2008	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	1,048.2	52.0	830.5	4,363.3	14,961.1
ديسمبر 2009	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	1,136.1	363.5	1,238.3	5,313.6	18,163.5
ديسمبر 2010	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	965.5	334.7	1,730.9	6,779.6	20,599.4
ديسمبر 2011	2,673.9	2,481.0	685.6	2,374.6	3,286.9	1,208.7	158.0	2,213.5	7,784.9	22,867.1
ديسمبر 2012	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	2,226.1	89.4	3,383.8	10,058.5	30,482.8
ديسمبر 2013	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	3,640.2	188.6	4,275.7	11,115.0	37,657.1
2014										
مارس	5,135.1	6,190.7	1,263.5	2,476.7	3,482.3	4,037.0	233.8	4,888.6	12,068.3	39,775.9
يونيو	5,432.5	5,967.3	1,426.9	2,282.9	3,818.1	4,030.0	276.7	5,023.2	12,584.7	40,842.3
سبتمبر	6,101.3	6,125.7	1,462.9	2,188.4	3,627.8	3,930.2	532.6	5,047.6	13,390.6	42,407.2
ديسمبر	6,908.1	6,690.7	1,488.9	1,630.8	3,798.7	4,146.9	361.3	7,142.9	12,152.2	44,320.7
2015										
يناير	6,766.7	6,983.1	1,525.6	1,619.1	3,906.8	4,027.2	364.0	7,935.6	11,971.0	45,099.1
فبراير	6,678.4	7,626.1	1,661.7	1,475.6	4,312.1	3,946.1	396.6	8,693.5	11,855.2	46,645.3
مارس	6,408.1	7,544.8	1,617.9	1,486.0	4,838.7	3,815.8	398.3	8,841.2	11,764.9	46,715.7
أبريل	6,354.3	7,568.7	1,671.9	1,451.1	4,637.4	3,873.0	461.4	9,004.3	12,443.2	47,465.2
مايو	6,184.7	7,713.5	1,647.9	1,527.3	4,897.6	3,783.0	403.0	8,705.3	13,371.9	48,234.2
يونيو	6,388.7	7,600.3	1,573.5	1,516.2	5,226.4	3,882.4	375.5	8,990.5	14,185.4	49,738.9
يوليو	7,078.2	7,528.8	1,562.7	1,616.7	5,529.3	3,987.3	399.1	9,265.0	13,902.5	50,869.7
أغسطس	7,396.2	7,585.8	1,480.8	1,687.5	5,784.6	4,019.3	410.2	9,300.2	14,099.8	51,764.3

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

العام	2015				2014				2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	ديسمبر - أكتوبر	سبتمبر - يوليو	أبريل - يونيو	يناير - مارس	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير
المراجعة	6,604.0	6,194.5	6,975.8	5,248.4	5,071.6	5,451.8	4,408.6	18,012.7	2,021.9	49.9	61.4	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	5,559.1	3,010.3
%	53.94	48.08	58.4	48.2	50.7	58.5	52.1	53.3	49.9			51.9	52.3	47.0	58.1	53.5	43.3
المشاركة	955.3	914.8	715.0	921.9	863.2	781.8	1,058.3	3,740.7	2,636.9		1,548.5	1,981.9	1,641.4	1,769.3	1,631.4	2,116.5	2,143.0
%	7.8	7.1	6.0	8.5	8.6	8.4	12.5	11.1	10.9		6.6	9.0	10.5	12.1	13.0	20.4	30.8
المضاربة	710.8	880.4	643.4	1,010.1	415.0	321.6	339.9	1,772.9	1,296.3		1,424.7	1,480.0	956.0	876.4	497.6	532.0	292.3
%	5.8	6.8	5.4	9.3	4.2	3.5	4.0	5.2	5.4		6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	5.1	4.2
السلم	872.9	230.1	95.1	638.1	503.5	250.6	72.0	665.3	459.8		174.8	257.6	349.6	290.7	81.7	133.0	145.2
%	7.1	1.8	0.8	5.9	5.0	2.7	0.8	2.0	1.9		0.7	1.2	2.2	2.0	0.6	1.3	2.1
المقاول	1,873.9	1,505.0	2,209.0	1,008.1	1,644.3	1,131.8	1,394.0	3,929.5	2,160.1		1,952.2	2,295.6	1,005.6	0.0	0.0	na	na
%	15.3	11.7	18.5	9.3	16.5	12.2	16.4	11.6	9.0		8.4	10.4	6.4	0.0	0.0	na	na
الاجارة	33.2	32.7	26.8	14.8	28.4	31.4	70.0	331.2	89.6		35.8	52.2	24.8	0.0	0.0	na	na
%	0.3	0.3	0.2	0.1	0.3	0.3	0.8	1.0	0.4		0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	na	na
الاستئناغ **	0.6	0.0	46.6	1.3	3.6	21.7	16.7	32.4	20.1		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na
%	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.2	0.2	0.1	0.1		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na
القرض الحسن **	35.0	54.0	12.4	13.5	148.5	28.5	18.2	99.6	125.5		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na
%	0.3	0.4	0.1	0.1	1.5	0.3	0.2	0.3	0.5		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na
أخرى *	1,158.5	3,071.8	1,220.0	2,027.0	1,320.0	1,298.1	1,102.2	5,238.2	5,292.7		3,880.3	4,566.1	3,496.0	4,845.2	3,061.5	2,054.3	1,362.9
%	9.5	23.8	10.2	18.6	13.2	13.9	13.0	15.5	22.0		16.6	20.7	22.3	33.0	24.3	19.8	19.6
المجموع	12,244.2	12,883.4	11,944.1	10,883.2	9,998.1	9,317.3	8,480.0	33,822.5	24,102.8		23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** إضافة القرض الحسن والاستئناغ كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012

جدول رقم (8)
تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

القطاع	2015				2014				2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	العام
	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	ديسمبر - أكتوبر	سبتمبر - يوليو	أبريل - يونيو	يناير - مارس	ديسمبر - أكتوبر										
الزراعة	2,733.5	2,139.6	2,461.1	1,967.2	1,555.5	1,859.3	680.1	ديسمبر - يناير	6,721.0	2,873.0	1,483.9	1,599.8	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	571.1	
%	22.3	16.6	20.6	18.1	15.6	20.0	8.0	يناير - ديسمبر	19.9	11.9	6.4	7.2	10.8	10.1	6.7	7.6	8.2	
الصناعة	1,484.0	1,634.0	2,156.7	1,859.0	1,090.8	1,087.9	1,118.1	ديسمبر - يناير	5,486.7	4,577.5	5,531.0	3,826.9	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	830.5	
%	12.1	12.7	18.1	17.2	10.9	11.7	13.2	يناير - ديسمبر	16.2	19.0	23.7	17.3	9.9	13.0	10.4	8.2	11.9	
الصادر	293.6	626.7	690.3	495.6	429.4	444.2	402.3	ديسمبر - يناير	2,259.2	1,065.6	865.0	479.2	370.0	481.1	264.9	351.3	339.5	
%	2.4	4.9	5.8	4.5	4.3	4.8	4.8	يناير - ديسمبر	6.7	4.4	3.7	2.2	2.4	3.3	2.1	3.4	4.9	
النقل والتخزين	738.6	598.0	382.5	317.4	416.8	668.4	834.6	ديسمبر - يناير	3,433.9	1,636.1	1,421.3	1,011.5	999.4	862.2	1,119.6	0.0	0.0	
%	6.0	4.6	3.2	2.9	4.2	7.2	9.8	يناير - ديسمبر	10.2	6.8	6.1	4.6	6.4	5.9	8.9	0.0	0.0	
التنمية الاجتماعية**	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ديسمبر - يناير	0.0	0.0	582.2	616.2	469.5	446.1	382.0	334.3	247.4	
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	يناير - ديسمبر	0.0	0.0	2.5	2.8	3.0	3.0	3.0	3.2	3.6	
التجارة المحلية	2,853.2	2,489.7	1,882.5	2,313.6	1,422.8	1,459.5	1,392.5	ديسمبر - يناير	4,368.8	4,168.4	3,763.2	2,872.8	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	1,493.6	
%	23.3	19.3	15.8	21.2	14.2	15.7	16.4	يناير - ديسمبر	12.9	17.3	16.1	13.0	14.8	16.1	16.6	17.5	21.5	
الطاقة والتعدين	39.4	131.5	133.7	61.7	274.3	161.2	113.4	ديسمبر - يناير	488.5	129.2	520.5	76.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	0.3	1.0	1.1	0.6	2.7	1.7	1.3	يناير - ديسمبر	1.4	0.5	2.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
التشييد	1,185.9	1,107.2	1,944.9	819.5	922.5	704.3	1,401.7	ديسمبر - يناير	3,042.3	2,152.9	991.3	2,052.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	9.7	8.6	16.3	7.5	9.2	7.5	16.6	يناير - ديسمبر	9.0	8.9	4.2	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
الاستيراد	308.9	379.8	379.2	483.0	836.4	845.5	803.3	ديسمبر - يناير	1,886.0	1,259.9	2,562.9	2,317.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	2.5	2.9	3.2	4.4	8.4	9.1	9.5	يناير - ديسمبر	5.6	5.2	11.0	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
أخرى*	2,606.9	3,777.0	1,913.0	2,566.3	3,049.6	2,087.1	1,734.0	ديسمبر - يناير	6,136.1	6,240.3	5,607.9	7,254.7	8,257.3	7,131.6	6,576.0	6,253.6	3,471.6	
%	21.3	29.3	16.0	23.6	30.5	22.4	20.4	يناير - ديسمبر	18.1	25.9	24.0	32.8	52.7	48.6	52.2	60.2	49.9	
المجموع	12,244.2	12,883.4	11,944.1	10,883.2	9,998.1	9,317.3	8,480.0	ديسمبر - يناير	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	يناير - ديسمبر	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** قطاع التنمية الاجتماعية مضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012

hyperinflation and thus achieving the inflation targeting in a short period of time had been achieved by the oil revenue.

IX. REFERENCES

1. Abd-elwahab Osman (2001), The Methodology of Economics Reforming in Sudan: Analysis Study for Economic Development in Sudan during the period between 1970 – 2000 to the Future Vision, Second Edition, November 2001.
2. Barry Stuppler (2013) Hyperinflation Why It's Coming and How to Survive It and Prosper, www.stupplerblog.com, Tel888-454-0444 or barry@stuppler.com. Third Edition, February 2013
3. Culiuc, Alexander and Michael Walton. (2010). High and Hyperinflation: Determinants and Solutions. www.michaelwalton.info/wpcontent/uploads/pdf>.2010/11/Highand.
4. Federico Guerrero (2006) Long-Term Inflation Outcomes after Hyperinflation: Theory and Evidence UNR Economics, Working Paper Series, Working Paper No. 06-015, Department of Economics /0030 University of Nevada, Reno, NV 89557-0207 email: guerrero@unr.edu , (775) 784-6850 Fax (775) 784-4728, December, 2006.
5. Fernando de Holanda Barbosa, Alexander Barros da Cunha, and Elvia Mureb Sallum (2005), Competitive Equilibrium Hyperinflation under Rational Expectations, No 578, ISSN 0104-8910, Janeiro de 2005.
6. Friedman, Milton and Anna J. Schwartz (1982), Monetary Trends in the United States and the United Kingdom (Chicago: University of Chicago Press).
7. Fernando Alvarez, Martin Gonzalez-Rozada, Andy Neumeyer, and Martin Beraja (2011) From Hyperinflation to Stable Prices: Argentina's Evidence on Menu Cost Models_ martin_beraja@hotmail.com March 23, 2011
8. Matthew Carlson (2013) Determinants of Hyperinflation: Case Studies from Latin Americans, Economics Senior Thesis, 5/14/2013.
9. Michael Carlson (2010), Hyperinflation, an Economics professor at the University of North Carolina in Chapel Hill, www.econlib.org/library/Enc1/Hyperinflation.html#abouttheauthor.
10. Mladenovic, Zorica/ Petrovic, Pavel (2010) Cagan's Paradox and Money Demand in Hyperinflation: Revisited at Daily Frequency, Journal of International Money and Finance 29, 1369-1384.
11. N. GREGORY MANKIW, Macroeconomics, 8th Edition, Harvard University, Worth Publishers, 41 Madison Avenue, New York, NY 10010, www.worthpublishers.com , 2012.
12. Paul Tustain , Founder & CEO (2009), Towards Hyperinflation: A review of the gold market in the context of Western hyperinflation, www.BullionVault.com, October 2009, PP 10.
13. Phillip Cagan (1956), The Monetary Dynamics of Hyperinflation, Studies in the Quantity Theory of Money, Chicago: University of Chicago Press, 1956, pp. 25–117.
14. Pierre L. Siklos, (2000), The End of the Hungarian Hyperinflation of 1945-1946, Journal of Money, Credit and Banking, Volume 21, Issue 2 (May, 1989), Ohio State University Press, PP 25 - 27.
15. Rolando Gonzales Martínez, (2012) Modelling Hyperinflation Phenomenon: A Bayesian Approach Rolando Gonzales Martínez, Centre for Latin American Monetary Studies Durango 54, Colonia Roma Norte, Delegación Cuauhtémoc, 06700 México D.F., México. E-mail:publicaciones@cemla.org <http://www.cemla.org>. Research Papers 8, 2013.
16. S. M. Ali Abbas, Kenji Moriyama, and Abdul Naseer (2010), Fiscal Adjustment in Sudan Size, Speed, and Composition, IMF Working Paper Middle East and Central Asia Department WP/10/79, March 2010, pp4-5.

In Sudan, the fiscal adjustment was the center of the stabilizing measures of 1996-2000. The general budget deficit decreased from 23% in 1994 to 0% in 1998, and as a result the inflation fell from 164% in August 1996 to 13% in 1997. The domestic currency against the USD stabilized in the second half of 1996 and did not change significantly over almost 10 years remaining within the corridor of pound 1.8 – 2.25 per USD1. Monetary reforming in September 1996 and taxation reforming in 1997 helped to stabilize inflationary expectations and to reduce the inflation to 13% in 1997 and to 8% in 1997.

(2) Bulk of scholars argues that money growth causes exchange rate to fluctuate like (Gary, 2011) and (Marial, 2010). According to the analysis, I argue that it depends on the exchange rate regime that policy makers follow. In the case of currency peg, exchange rate causes money growth to be adjusted by the government otherwise, CBOS would loss controlling the exchange rate and fail keep it at the announced level. If this happened, CBOS may loss the credibility and black market would trade exchange rate at higher level so that people instead would sell dollars to the dealers in the black market then the situation would definitely get worse. In case of managed floating, I agree that money supply has an effect on exchange rate because Central Bank does not intervene in the forex market. If For example, Central Bank increased money supply by 3%, then inflation rate will increase, and exchange rate would depreciate by 2.5%.

(3) I find that exchange rate causes inflation to decline, this argument is supported empirically. In case of Sudan, exchange rate appreciation caused money growth to decline, and then inflation to go down. Bank of Sudan pegged the currency in June 1996 then the change in exchange rate appreciated by 13% between June 1996 and August 1996 after that money supply was adjusted from 8% in July 1996 to 0% in September 1996, consequently, hyperinflation started to decline continuously from 164% in August 1996 to 13% in May 1997. Similarly, (Mustafa, 2010) finds that

‘in the short run exchange rate depreciation has a more influence on inflation than deficit financing’.

(4) Asilis, Honohan, and McNelis (1993) argue that money demand depends on the inflation rate during the Bolivian hyperinflation. In Sudan, however, the situation is a bit different as demand of money relies on the inflation rate and exchange rate during and after the hyperinflation period, but two other factors were also involved such as the degree of uncertainty that people felt about expected inflation, and the amount of money used to be held during the period when the government announced the peg. These economic-related announcements made people form their expectation optimistically.

VIII. SUMMARY AND CONCLUSION

The interstice factors that ended hyperinflation in Sudan were, first, the structure adjustment in the fiscal policy regime, this factor includes oil production in 1996 and taxation reforms in 1997. Second, the set of announcements released in 1996 (the announcement of oil production and the announcement of the currency peg), Third, the establishment of an independent central bank in 1997. All these factors were interrelated and coordinated. Since oil production in 1996, the inflation declined and the exchange rate stabilized.

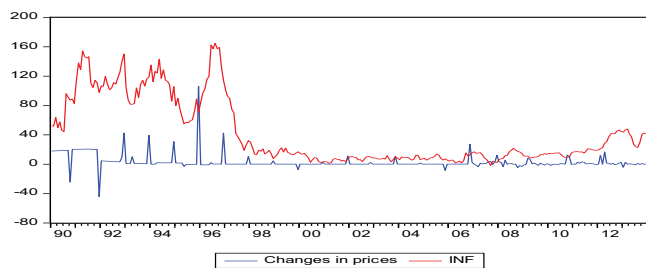
I have also seen that money demand plays an important role to end hyperinflation beside money supply.

The paper comes up with some results that represent my original ideas through the observation of the economic situations in Sudan. In terms of exchange rate, inflation, and money supply dynamic, I set up assumptions about which variable moves first, exchange rate, money supply, or inflation rate. I found that in very extreme cases, exchange rate regime causes money supply to be adjusted in the short run. Also, I find that change in money supply causes, inflation dynamic. This let me argue that, Sudan had successfully been adopting a fixed exchange rate peg between 1996 and 1997. Considering the Sudanese experience, it is fully precise that the ability to end

of money the government used to print to monetize the debt and finance the deficit". (Barry, 2013).

Money demand is also influenced by fiscal performance. People had less incentive to hold money when the government uses printing money to finance its budget. This is what addressed by Fernando (2005) under rational expectation theory. The logic behind is that people fully know in advance that the economy will be broken down since the fiscal crisis is not tenable. In this case, people optimally choose to hold small amount of money.

Figure (6): Changes in Price level and Inflation Rate During Jan. 1990 - Jan. 2014 (%)



Source: Data Base of the Central Bank of Sudan (CBOS) and Central Bureau of Statistics (CBS)

In August 1996, hyperinflation hit the peak of 164% then started to decline continuously until reached one digit 8% in December 1998 (during two years and 4 months). According to the definition of hyperinflation, it was ended in only 9 months.

In the second half of 1996s when the Sudanese economy witnessed the quickest decline of hyperinflation in the recent history from 164% in August 1996 to 13% in Dec. 1997 as a result exchange rate remains stable at 1.4 SP/US\$ through August 1996 to May 1997, then it depreciated to 2.5 SP/\$ because of changing in the regime from fixed peg to the managed floating regime. [Figures 3 & 5]. Because Central Bank has to do its best to keep exchange rate constant, BOS adjusted money supply in one month at the level of 2.5% during the peg period [Figure-2]. And also must have enough foreign reserve to meet market

mechanism. If Central Bank is unable to take over these issues, people would prefer to enter the black market where the currency is traded at the black market rate ignoring Central Bank peg.

CBOS pegged the currency in June 1996 then the change in exchange rate appreciated by 13% between June 1996 and August 1996 after that money supply was adjusted from 8% in July 1996 to 0% in September 1996, consequently, hyperinflation started to decline continuously from 164% in August 1996 to 13 in May 1997. [Figures 2 & 3].

VII. MAIN FINDINGS

(1) Hyperinflation in Sudan was derived by fiscal deficits in early 1990s. The government financed these deficits by printing money and borrowing from banking system, these two sources of finance led to hyperinflation.

Fiscal policy had reduced hyperinflation in 1996 and 1997. The main factor behind this successful fiscal policy was the oil production in the first half of 1996. So I argue that oil production changed policymakers' thinking and decision from one hand and people's expectation from the other hand. Thus, it is oil production, which stopped hyperinflation in 1996 by contributing to the revenue side of the budget and helped fiscal policymakers to draw an accurate policy to the end of hyperinflation episode in Sudan.

Like in many hyperinflations episodes (Germany, Hungarian, and some Latin American countries), Fiscal policy had the upper hand to end hyperinflation in Sudan. During the hyperinflation period, budget deficit used to be financed by printing money and borrowing from banking sector. These two factors created hyperinflation beside the high level of public debt created by the government. But since mid and late 1990s, budget deficit had been financed automatically through oil revenue. The government took this advantage to reduce the level of public debt and carry out fiscal discipline. This support my argument that hyperinflation is a fiscal phenomenon and derived by fiscal situations in the country.

Here I can argue that Taxation reform comes after the announcement of oil production and peg. [Figure-4].

Table (4): Budget Deficit in Sudan during 1990-2013

Year	Total Revenue	Gov. Expenditure	Deficit/Surplus
1990	5.78	5.95	-0.17
1991	8.69	8.81	-0.12
1992	3.05	5.34	-2.29
1993	7.97	8.36	-0.39
1994	1.19	1.31	-0.12
1995	2.78	2.85	-0.07
1996	6.98	8.3	-1.33
1997	1.09	1.24	-0.16
1998	1.59	1.58	0.02
1999	2.05	1.98	0.08
2000	3.34	3.13	0.22
2001	3.65	3.43	0.22
2002	4.72	3.77	0.95
2003	7.04	5.63	1.4
2004	10.24	7.94	2.3
2005	12.18	10.44	1.75
2006	15.08	14.71	0.36
2007	18.46	17.4	1.06
2008	24.71	22.72	1.98
2009	20.05	20.7	-0.65
2010	20.74	24.16	-3.42
2011	22.77	28.58	-5.81
2012	22.17	26.27	-4.1
2013	20.44	25.98	-5.55

Source: Database of the Ministry of Finance.

As it can be seen from [Figure-4] and [Table -1], there was a budget deficit between 1992 and 1996, since the deficit

had gradually been eliminated until 2008 because of oil revenue, which contributed by 85% of the total revenue, then the deficit comes up again from 2008. Due to the secession between North and South Sudan, Sudan, lost the advantage of oil production and led to a huge budget deficit especially in 2011.

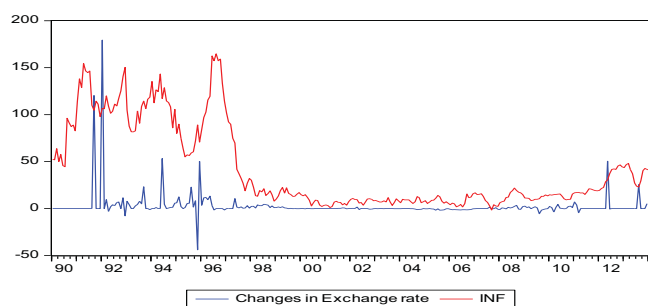
Most of episodes of hyperinflation around the world, especially the European ones, run a huge budget deficit, which resulted from the World War I or II. Some of them could improve the fiscal situation during a short time of period through adopting tightening fiscal policy by cutting expenditure and increasing taxes. The government of Sudan attempted to set up a balanced budget by following tightening fiscal policy, it succeeded to some extent to eliminate the deficit. The stabilization of the pound was associated by a proportional augmentation in the total liabilities of the CBOS. However, the deliberate adjustment in the fiscal policy regime that caused the stabilization also ended hyperinflation in Sudan.

The Sudanese government did not collect enough taxes to cover expenditures and so ran very substantial deficits during the years 1990-96 [see table-4] and [Figure-5]. As table-1 shows, in these years the deficit was typically over 15% of the total government expenditures. The government financed these deficits by printing money. The result was a very rapid increase in the money supply, defined as the notes and demand deposit obligations of the CBOS. However, after 1996, Sudan's fiscal deficit was mainly financed by real resources (oil). After that, the government set a huge taxation reform to cover expenditure.

Like other countries, Sudan's hyperinflation had been ended through a tremendous economic reforming program focusing on the fiscal aspect. Other countries have also carried out structure adjustment programs to stop hyperinflation and they succeed to some extent. Sudan's episode is quite similar to some episodes in the world specially the ones that followed WWI & II in terms of causes and factors contributed to end it. For example, "Germany's hyperinflation resulted from the huge amount

in money supply and growth in exchange rate. [Figure-2] On 16th June 1997, CBOS decided to follow managed floating regime instead in consideration that such a regime is suitable for foreign capital inflow. Basically, since the announcement was being released, exchange rate depreciated considerably again from 1.4 SP/\$ in May 1997 until 2.6 pound/\$ in May 1999 during this period changes in nominal exchange rate fluctuated because BOS did not intervene to control the exchange rate and leave it to the market mechanism while during the peg period BOS intervened as a seller to keep it at the level of peg or close to. Since September 1999 and due to huge capital inflow of oil exports, exchange rate remains consistent at 2.6 pound/dollar.

Figure (4): Inflation and Changes in Nominal Exchange Rate During (Jan. 1990 - Jan. 2014)



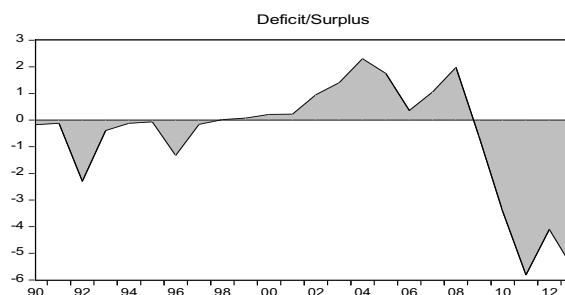
Source: Data Base of the Central Bank of Sudan (CBOS)

[Figure-4] shows the relationship between exchange rate and inflation during 1990-2013. As it can be seen, the huge fluctuations in the currency are associated with high level of inflation. In February 1992, the currency depreciated by 179% while inflation rate got 119% in the same month. In contrast, after 1997, inflation rate recorded one-digit and exchange rate remains stable at the level of 8% change. Since May 1997, there was huge depreciation in exchange rate, which was attributed to the announcement of the government to stimulate the economy by using economics reform packages which included taxation reform focusing on tax administration.

On June 10th 1996, CBOS formally pegged the Sudanese pound against dollar, this peg led to huge appreciation in the currency and made it stronger, this appreciation is followed by the decline in money growth by around 8% during the period from July 1996 - August 1996 and then inflation rate declined from 164% in August 1996 to 18% in October 1996. As soon as the pound was pegged, market dealers responded immediately to the news, the demand of the domestic currency declined and consequently Bank of Sudan BOS adjusted the growth of money supply, thus inflation declined.

[Figure-4] shows that in July 1990 inflation recorded 44%. In August 1990 there was crazy jump in inflation rate was 90%. Due to huge budget deficit in early 1990s because of civil war in south Sudan and high level of public debt, which was created by the government? The government used to finance the deficit through printing money and borrowing from banking system.

Figure (5): Government Deficit During 1990-1996 (SDG Millions)

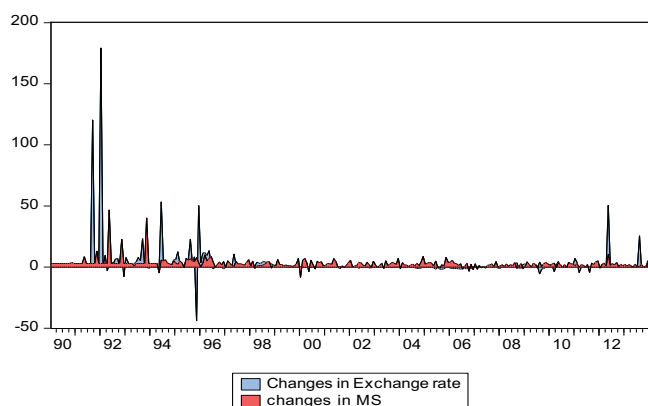


Source: Data Base of the Ministry of Finance (MOF)

In 1997, the government followed expansionary fiscal policy by increasing government expenditure and reducing taxes. Income tax decreased by 5% in 1996. Capital Tax also decreased from 40% in 1996 to 35% and 30% in 1997/1998 and 1999/2000 respectively. On April 15th 1997 the announcement of VAT was released and approved in Dec. 1999 and formally became official tax in June 2000.

used to fluctuate between 179% and 22% in February 1992 and May 1996 respectively. [See Figure-3]

Figure (3): Money Growth and Changes in Nominal Exchange Rate During Jan. 1990 – Jan. 2014 (%)



Source: Data Base of the Central Bank of Sudan (CBOS)

[Figure-3] shows that due to the positive dynamic relation between money growth and exchange rate, inflation rate declined continuously from 164% in August 1996 to 32% in August 1997 to 13% in August 1998. The decline in inflation happened two months after pegging the currency, while money supply was adjusted one month after pegging the currency and one month before inflation declines which seems logical. (The currency was pegged in June 1996, growth in money supply was adjusted in July 1996, and then inflation rate started to decline from August 1996) this support my argument that exchange rate causes money supply to be adjusted but the question remains. How these casual relationships occur?

Because Central Bank has to do its best to keep exchange rate constant at its pegged level, BOS adjusted money supply at the level of 2.5% during the peg period. If Central Bank is unable to take over this issue by adjusting money supply, people would prefer to enter the black market where the currency is traded at the parallel market rate ignoring Central Bank peg.

Table (3): Money Supply, Inflation, and Exchange Rate During Jan.1996 - Dec. 1997

	M2 (SDG Millions)				
	Inflation Rate	Nominal Exchange Rate	Black Market Rate	M2	Money Growth
Jan-96	83.94	0.87	1.07	732.00	0.00
Feb-96	96.83	0.90	1.11	732.70	0.00
Mar-96	102.68	1.01	1.24	758.00	0.03
Apr-96	115.55	1.14	1.40	837.60	0.11
May-96	119.42	1.25	1.54	881.30	0.05
Jun-96	162.47	1.43	1.76	947.10	0.07
Jul-96	157.34	1.47	1.81	1031.80	0.09
Aug-96	164.73	1.45	1.78	1075.50	0.04
Sep-96	157.32	1.45	1.78	1075.50	0.00
Oct-96	159.14	1.45	1.78	1097.90	0.02
Nov-96	133.31	1.45	1.78	1145.60	0.04
Dec-96	114.27	1.45	1.78	1166.00	0.02
Jan-97	101.38	1.43	1.76	1219.20	0.05
Feb-97	92.24	1.43	1.76	1218.90	0.00
Mar-97	89.78	1.43	1.76	1282.90	0.05
Apr-97	74.83	1.43	1.76	1323.20	0.03
May-97	69.82	1.43	1.76	1337.70	0.01
Jun-97	41.77	1.59	1.95	1346.20	0.01
Jul-97	37.14	1.61	1.98	1408.20	0.05
Aug-97	32.13	1.63	2.00	1442.90	0.02
Sep-97	26.99	1.66	2.03	1481.80	0.03
Oct-97	18.87	1.66	2.04	1515.80	0.02
Nov-97	26.86	1.67	2.05	1539.30	0.02
Dec-97	32.04	1.72	2.12	1597.10	0.04

Source: Database of the Central Bank of Sudan (CBOS).

On March 18th 1996 and as exchange rate responds immediately to news and rumors being released, the official rate depreciated significantly in anticipation that during the peg period exchange rate will be fixed at certain level, at the same time growth of money supply increased from 0.1% in February 1996 until 10% in April 1996 in the sense that there is a positive relationship between growth

curve shifts to the right and causes interest rate to decline. The decline in money supply increases nominal interest rate for any given level of output. Therefore, LM curve shifts to the left. After pegging the currency at 1.7 SP/US\$ on 10th June 1996, Bank of Sudan adjusted growth of money supply from 8% in July 1996 to 0% in September 1996. Basically, money supply was reduced one month after the currency was pegged and one month later inflation rate declined gradually from the highest level ever in the recent history of Sudan 164% in August 1996.

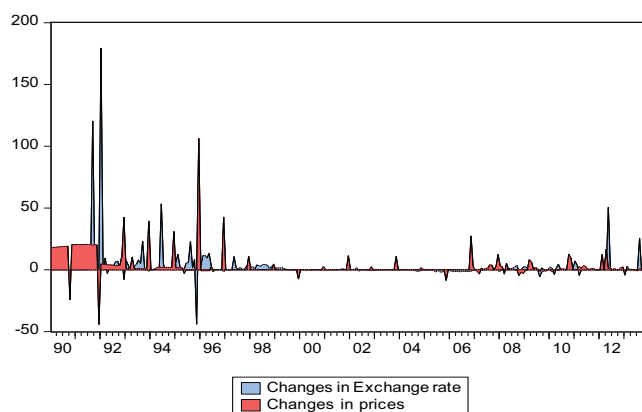
As stated on Mankiw (2009) and according to Fisher effect's assumption, in the long run, the decline in growth of money supply decreases inflation and makes exchange rate to appreciate. This lowers the nominal interest rate in the long run because price level is assumed to be flexible. In contrast, according to the theory of liquidity preference, when prices are sticky tighten monetary policy would lead real money balances to fall and interest rates to increase and then appreciation in the exchange rate.

Both arguments are consistent with the empirical evidence of Sudan in 1996 and during 1996 – 2013. In the second half of 1996s when Sudan economy witnessed the quickest decline in hyperinflation in recent history from 164% in August 1996 to 13% in Dec. 1997 as a result exchange rate remains stable at 1.4 SP/US\$ through August 1996 to May 1997, then it depreciated to 2.5 SP/\$ because of changing in the regime from fixed peg to the managed floating regime. Because Central Bank has to do its best to keep exchange rate constant, BOS adjusted money supply in one month at the level of 2.5% during the peg period. And also must have enough foreign reserve to meet market mechanism. If Central Bank is unable to take over these issues, people would prefer to enter the black market where the currency is traded at the black market rate ignoring Central Bank peg.

In order to keep exchange rate at its pegged level, Bank of Sudan reduced money growth, interest rate increased so demand of money increased (domestic currency) by selling the amount of dollar they have in order to save

their money in commercial banks where interest rate is high.

Figure (2): Price level and Nominal Exchange Rate During Jan. 1990 - Jan. 2014



Source: Data Base of the Central Bank of Sudan (CBOS)

[Figure-2] shows that between Jan. 1990 and March 1998 the Sudanese pound depreciated swiftly and domestic prices rose rapidly. Also, it is observed that during the period of the hyperinflation, the fluctuations in domestic prices and nominal exchange rate are very high, compare to the period after hyperinflation, changes in nominal exchange rate remains stable because of the huge capital inflow in 1999 from oil exports. On the other hand, changes in domestic prices become relatively stable after 1997.

On June 10th 1996, Bank of Sudan (BOS) formally pegged the Sudanese pound against US dollar; this peg led to huge appreciation in the currency and made it stronger and more expensive than before, consequently, money growth declined from 8% in July 1996 to 0% in August 1996. [See Figure 2] As it can be observed, there is a huge fluctuation in nominal exchange rate and money supply during the period of hyperinflation (1991 – 1996). However, both of them remain consistent after 1996. Exchange rate remains at the level of 3% while money supply had been adjusted in the range of 2% and 0%.

In contrast, during hyperinflation period exchange rate

and the expected return on each asset that holds their wealth (on average, the nominal interest rate). Vast majority of scholars such as Jaime Pedro Ventura (2000) who indicates that during hyperinflation period, the demand for real money balances tended to decline as inflation rates increased because changes in prices is so extreme, and inflation becomes the key determinant for money demand. Mankiw (2009) pointed out that (there is a positive relationship between inflation and exchange rate, Countries with higher inflation rate tend to have currency depreciation). This argument matches with what I observed from the data. During the period from 1990 to 1996 when inflation is high, there was huge depreciation in the exchange rate. But the question remains, what the casual relationship between both variables? Does inflation cause exchange rate to appreciate or depreciate? Or does exchange rate cause inflation to increase or decrease?

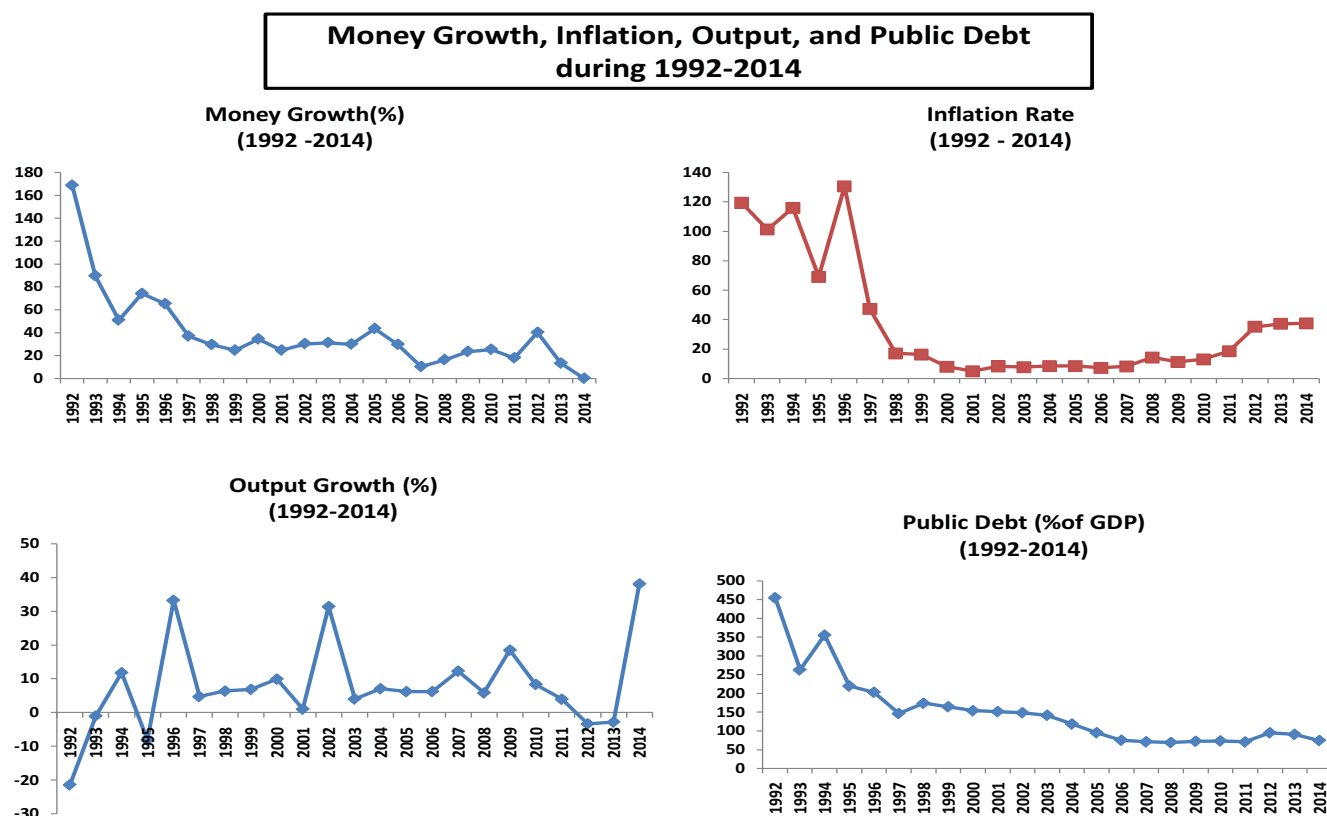
From the data, I found that the Stop of Depreciation happened earlier than the decline in Inflation, which means exchange rate causes inflation either to increase or decrease.

According to Mankiw (2009), under this theory, there are some assumptions that must be taken into account.

Keynes assumes that interest rate determines money demand in the short-run and it is adjusted to balance the supply and demand for money. The theory assumes that supply of real money balances is fixed in the short-run. $(M/P)_s = \bar{M}/\bar{P}$ Theory also assumes that prices level is fixed in the short run. The theory assumes that supply for real money does not rely on the level of interest rate. Accordingly, supply curve is vertical supply curve.

Economic theory tells us that there is a positive relationship between money supply and nominal interest rate. For example, if Central Bank increased money supply, supply

Figure (1): Money Growth, Inflation, Output, and Public Debt during 1992 - 2014



Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2015

as much as what the announcement of peg did. But it gave an indication for the future and changed government's and people expectation.

Money demand is also affected by fiscal performance. People have less incentive to hold money when the government uses printing money to finance its budget. This is what addressed by Fernando (2005) under rational expectation theory. The logic behind is that people fully know in advance that the economy will be broken down since the fiscal crisis is not tenable. In this case, people optimally choose to hold small amount of money.

During the Peg Period (June 1996 – May 1997), the interaction of money demand had an effect on stopping hyperinflation. In June 1996 Sudanese pound appreciated by 13% change against US dollar this is attributed to the increase in the price level as dollar was cheaper and buy fewer pounds. And also attributed to the expansionary fiscal policy followed by the government.

The government followed expansionary fiscal policy in late 1997 by increasing government expenditure and reducing taxes. Income tax decreased by 5% in 1996. Capital Tax also decreased from 40% in 1996 to 35% and 30% in 1997/1998 and 1999/2000 respectively. On 15th April 1997 the announcement of VAT was released and approved in Dec. 1999 and formally became official tax in June 2000. Here I can argue that Taxation reform comes after the announcement of oil production and peg.

In terms of monetary policy, during the period of the currency peg, demand for money increased by selling the amount of dollars they have especially when Bank of Sudan started to decrease money supply to be able keep the exchange rate at its announced level. But since May 1997, there was huge depreciation in exchange rate, which was attributed to the announcement of the government to stimulate the economy using economics reform packages, which included taxation reform focusing on tax administration.

Table (2): Annual Economic Indicators in Sudan during 1992-2012

	M2 %GDP	Public Debt % of GDP	Inflation Rate	Nominal Exchange Rate	Parellar Exchange Rate	Budget Deficit
1992	19	455	118	10	14	-2.29
1993	19	263	101	13	34	-0.39
1994	11	355	115	22	53	-0.12
1995	9	220	68	40	90	-0.07
1996	10	184	133	125	180	-1.33
1997	9	140	47	158	184	-0.16
1998	9	149	17	199	240	0.02
1999	9	182	16	252	259	0.08
2000	11	172	8	257	262	0.22
2001	13	167	5	259	260	0.22
2002	14	161	8	263	271	0.95
2003	16	149	8	261	268	1.40
2004	17	125	8	258	264	2.30
2005	21	107	9	244	248	1.75
2006	23	91	7	217	226	0.36
2007	21	84	8	202	211	1.06
2008	20	73	14	209	217	1.98
2009	23	84	11	2	256	-0.65
2010	24	72	13	2	247	-3.42
2011	24	78	18	3	280	-5.81
2012	28	81	14	4	654	-4.10

Source: IMF – World Economic Outlook April 2015

Public Debt as % of GDP

The question remains, how can we determine people demand of money? More precisely how exchange rate determines people demand of money? According to what mentioned above, in this case I would say that exchange rate and interest rate together determine people demand of money by taking into account other factors such as risks associated to each one and the exchange rate regime followed. Also, it depends on the country economic situation. For example, in a developing country like Sudan, exchange rate is the main determinant of money demand. Interest rate also determines but not as accurate as exchange rate does. On the other hand, in developed countries, because there is no black market and inflation rate is low compare to other countries, at almost interest rate is more likely determines people demand for money.

Economic theory tells us that people's demand for money relies on variables such as real terms of wealth, output,

world prices (Bruno 1993)

$$P=P^* \text{ and } Y=Y \dots\dots\dots (2)$$

$i=r+\pi$ the Fisher effect (super-neutrality of money), where $r=r, \pi=g_m=(dm/dt)/M$ i.e. inflation rate equals the rate of nominal money creation. Therefore: (Bruno 1993)

$$M/P=L(r+g_m, Y) \dots\dots\dots (3)$$

Seignorage is then defined as:

$$(dm/dt)/M=(dm/dt)/M \quad M/P=g_m \quad L(r+g_m, Y)=\pi L(.) \dots\dots (4)$$

In other terms, if I hold for one period an amount of real balances equal to M_t/P_t , the real value of such balances (their purchasing power in terms of goods) will be reduced by an amount equal to (M_t/P_t) after one period. It is known that demand for real money balances is inversely related to the opportunity cost of money such as nominal interest rate and exchange rate in case of Sudan. Higher inflation leads to higher nominal interest rates and exchange rate to depreciate, and therefore people will respond to increased inflation by reducing their real money balances. (Bruno 1993)

- The Government's Budget Constraint

To finance the budget deficit, taxes alone cannot finance expenditures, if for example a government has a fiscal deficit; it can finance it either through printing money and/or by issuing public debt as equation (5) points out. (Bruno 1993)

$$P(G_t - T_t) = dM_t + P \times dD_t \dots\dots\dots (5)$$

Where $P(G_t - T_t)$ the primary budget deficit is in nominal terms $dM_t = M_t - M_{t-1}$ is the change in the nominal money supply, i.e. money printed during period t $dD_t = D_t - D_{t-1}$ is the change in the stock of real debt.

Notice that unlike in the case of money creation, the government must pay interest on its borrowings, hence $D_t = (1+r) D_{t-1} + B_t$ where B_t is new borrowing (or repayment of principal, if negative). Therefore (Bruno 1993)

$$dD_t = rD_{t-1} + B_t \dots\dots\dots (6)$$

It can also be rewritten as the following (Bruno 1993)

$$(G_t - T_t) + rD_{t-1} = dM_t/P + B_t/P \quad \text{Or} \quad dM_t/P = (G_t - T_t) + rD_{t-1} - B_t/P \dots\dots\dots (7)$$

VI. MONEY DEMAND AND SUPPLY IN SUDAN

The main argument here is that there is a positive relationship between the level of interest rate and money demand, this expressed by the following equation. And the quantity of real money demanded is negatively affected by the level of interest rate. Mankiw (2009)

$$(M/P)^d = L(-r, +Y) \dots\dots\dots (8)$$

$$P = E.P^* \dots\dots\dots (9)$$

According to Mankiw (2009) the theory of liquidity preference pointed out that the interest rate determines the amount of money people want to hold as the opportunity cost.

I argue that not only interest rate but also exchange rate determines people demand for money and thus money supply. I assume that both interest rate and exchange rate are the opportunity costs of each other's, which means people go where the higher return exists but they also take into account risks associated to exchange rate fluctuations and interest rate movements. In the case of Sudan, exchange rate was considered as a safe asset and the risk associated was relatively lower during hyperinflation period than the interest rate risks because of the oil productions and Bank of Sudan policies towards the Forex Market in 1996.

Theoretically, IS-LM model analyses the economy in the short run when prices are sticky. But practically, this relation might hold in certain situations. The most interesting thing in this short-run dynamic is that the demand for domestic currency was coincide with the announcement of the currency peg on 18th March 1996.

During the announcement Period (March 1996 – June 1996), People rush to the central bank to buy dollars in anticipation that the currency will be pegged at higher level so that they can gain the margin between buying and selling rate. So people did not have incentive to hold domestic currency so during this period there was a decline in money demand. In March 1996, there was agreement signed between Chinese and Sudanese government to build pipeline for exporting oil. Actually, this announcement did not affect the demand for money

continue for long time as the Central Bank decided to adopt the managed floating regime in mid-1997 instead in a consideration of huge capital inflow from oil exports. In the same year mid-1997, CBOS became an independent central bank which means that the government had no influence on its policies as what was used to happening during the hyperinflation period (early and mid-1990s). This advantage comes simultaneously with oil production. Also the government carried out taxation reform to shrink the budget deficit, which was gradually started to eliminating from 1997. As result to the taxation reform, the government introduced VAT on April 15th 1997. By Dec 1999, VAT was approved and become official tax in June 2000. On 1st September 1999, the first shipment of oil was to be exported to China. Basically, by this date Sudan's macro-economy has become heavily dependent on oil product as the main source of revenue.

Table (1): Time line of Major Economic Evidents in Sudan During 1990-2013

The Evident	The Date
Economic Liberalization Policy	1992
Currency Liberalization	January 5 th 1995
Announcement of peg	18 th March 1996
Announcement of pipeline construction	1 st March 1996
CBOS started pegging the currency	10 th June 1996
Managed Floating Regime	16 th June 1997
First Shipment of Oil exported	1 st September 1999
Economic Reform Programs	Mid 1996
Taxation Reform	1997
Announcement of VAT is released	15 th April 1997
Central Bank Independent	Mid 1997
VAT was approved in	Dec. 1999
VAT become official tax	%June 2000 10
Comprehensive Peace Agreement	9 th January 2005
Separation Between North and South	9 th July 2011

Source: Abd-elwahab Osman – Economic Reforming Programs in Sudan

A comprehensive Peace Agreement was signed on 9th January 2005. as the outcome of this Peace Agreement, South Sudan gained independence from Sudan in July 2011. The agreement ended a longest civil war the African continent ever witnessed.

Result to this agreement, Sudan lost the advantage of oil revenue, and budget deficit increased, there was a huge depreciation in the currency, and inflation rate get more than 40% in 2014. Generally, the situation is similar to the early 1990s and there is a fear that the country will fall again in the hyperinflation.

Abbadi and Elhag Ahmed (2006) attributed the dramatic change in the performance of Sudan economy since 1996 to a number of factors that include: (1) economic reforms; (2) favorable weather conditions affecting agriculture; and (3) high investment in oil sectors and related services. While the stabilization measures and economic reforms have been carried out without external aid or technical assistance and achieved success in setting high growth rates for the economy, external debt and its accumulated arrears remain to be a problem facing future development of the.

As it is stated on [Table-1], the Sudanese government changed its currency three time since Sudan's independent. The first Sudanese pound took place between (Jan.1956-May 1992). In June 1992, CBOS replace the Sudanese pound by the Sudanese dinar. Since June 2007 until now the new Sudanese pound replace the Sudanese dinar.

- Theories on Money and The Government Budget Constrain

Bruno (1993) argues that if for instance the central bank prints money in response to an exogenous increase in demand for real money balances, seignorage is a free "gift" to the government. However, the money that the central bank creates in excess of increased demand is a tax on consumers (money-holders). Let's recall:

$$M/P=L(i,y) \dots\dots\dots (1)$$

In the long run, output is fixed and the Fisher effect holds and domestic prices tend to be sticky and equal to the

III. THE EMPIRICAL PART

I examine the money market in Sudan. IS-LM model is being recalled in order to explain goods and money market by giving more emphasis on the money market and focusing on the demand side of the market. Money supply is managed by the CBOS while demand of money is directed by households and firms. The aim of this short run analysis is to prop my argument that money demand plays a key role to end hyperinflation in Sudan beside money supply.

I also investigate the short-run fluctuation in Sudan during 1996 and 1997 in order to find out what factors influenced hyperinflation to decline from 164% in August 1996. My goal in this part is extended to figure-out what causes money supply to decrease? And what causes money demand to rise? With these regards, there are a couple of assumptions are being set up as following: First, given the demand of money, reduction in the money supply leads inflation to go down. Second, given the money supply, a raise in money demand leads inflation to go down. I assume that exchange rate causes money growth since there is some evidence supporting this assumption and also assume that exchange rate causes inflation dynamic. Since the exact timing point of stopping hyperinflation is being identified (August 1996), I attempt to test the positive shocks related to money market during the period such as the announcement of the currency peg, money supply, and some announcements affected people decision in terms of how much money must be held.

Since oil production in 1996, people expectations shifted swiftly to the optimistic expectations especially when the government perceived that oil production comes true. Since then, the government began to implement series steps to stimulate the economy through structure adjustments programs. These programs comprise both monetary and fiscal aspects by putting more emphasis on the fiscal side in short-run and long-run. In this part, I try to examine people decision (household & firms) people` demand of money, and People reaction to the oil production and

CBOS policies in terms of exchange rate, money supply, and inflation and the overall effect on prices. On the top of that I display some evidence from Sudan foster that money demand plays a key role to end hyperinflation.

IV. AN OVERVIEW OF THE SUDANESE ECONOMY

Sudan is considered the largest country in Africa and ninth largest in the world with an average per capita income of U.S. \$ 395. It has varied ecological zones and a diverse agricultural base that accounts for 40 percent of GDP. Over the years, growth rates have shown fluctuating trends that coincide with agricultural production being affected by weather conditions. Oil has also emerged as major source for economic growth and revenue for the government as reflected in the balance of payments and investment flows. (Abbadi and Elhag Ahmed, 2006)

The Sudanese economy has emerged as one of the fastest growing economies in the region during 2000s (Figure 1). Real GDP growth averaged 8 percent during 2004–08 with single digit inflation and a relatively stable currency, although preserving the latter often resulted in large movements in foreign exchange reserves (following commensurate changes in oil prices). (Ali Abbas, Moriyama, and Naseer, 2010)

As it can be seen from [Table-1] the government announced economic liberalization policy in 1992; the main goal of this policy is to stimulate the economy after the huge budget deficit in early 1990s. In order to achieve this goal, the government adopted concert steps to end hyperinflation after it reached more than 100% between 1994 and mid-1996. On January 5th 1995, the government liberalized the Sudanese currency and decided to peg its currency in anticipation that such a policy might stop hyperinflation. In 1996, the Sudanese government announced oil production; this announcement is followed by an announcement from the Chinese government about constructing a pipeline to export oil to the abroad. On June 10th 1996, the CBOS has formally pegged the Sudanese pound against U.S. dollar. But the currency peg did not

services rise rapidly, doubling by the day or even by the hour. The spiraling prices and destruction of purchasing power spreads panic across the economy and destroys the value of savings and investment holdings. Matthew Carlson (2013).

Hyperinflation is often defined as inflation that exceeds 50% per month, which is just over 1% per day. Compounded over many months, this rate of inflation drives to huge increases in the price level. An inflation rate of 50 percent per month implies a more than 100-fold increase in the price level over a year and a more than 2-million-fold increase over three years. Here it is considered the costs and causes of such extreme inflation. (Mankiw, 2009)

There are different theories of inflation and hyperinflation have commonly one argument, which is addressed by Milton Friedman" namely assigning their proximate cause to movements in the money supply" (Friedman 1992 chapter 8). But for cases of low or chronic inflation, changes in the money supply feed into the price level, but the lags are long and changeable. (Friedman and Schwarz, 1982).

Pierre (2000) addressed that monetary and fiscal factors almost exclusively cause hyperinflation. Nonetheless, the vast majority of economists are principally in agreement with the view that inflation is fundamentally a monetary phenomenon. That said, the profession is nevertheless divided about the direction of causality between monetary factors and inflation and ultimately, about the conclusive causes and cures for inflation. (Pierre L. Siklos, 2000). Paul Tustain (2009) argued that a weaker domestic currency could also cause hyperinflation, which is widely accepted as a period of out-of-control price rises achieving a doubling of prices inside three years. It occurs when a currency loses its ability to store value, encouraging long-term savings to flow into circulation where they swamp the much narrower supply of consumer money, and causes the whole lot to lose purchasing power. (Paul Tustain, 2009)

Culiuc and Walton (2002) agreed with Pierre L. Siklos (2000) that inflation is monetary phenomena, but they Culiuc and Walton (2002) added that it is closely linked to

fiscal rendering, and this is in turn linked to both economic institutions and to the management of underlying distributional disputes. (Culiuc and Walton, 2002)

Paul Tustain (2009) pointed out there is no specific , but there are signs indicate that hyperinflation will happened soon or later such as Commodity price inflation, Large government debt, a source of new money (usually the printing press), all this factors lead to substantial increase in money supply, which leads to hyperinflationary. (Paul Tustain, 2009).

Unlike most of scholars who argue that hyperinflation is monetary phenomena, Fernando de Holanda Barbosa. (2005) comes up with a different notion when he addressed that hyperinflation is fiscal phenomena and said 'the main source of hyperinflation is the fiscal crisis'. Actually, he paraphrased Friedman's argument [(1970), p.25] which stated that 'hyperinflation is always and everywhere a fiscal phenomenon, in the sense that a hyperinflation caused by a bubble has not been observed'. (Fernando de Holanda Barbosa. 2005)

Michael K. Salemi (2010) addresses that hyperinflation episodes are caused by extremely rapid growth in the supply of "paper" money. They occur when the monetary and fiscal authorities of a nation regularly issue large quantities of money to pay for a large stream of government expenditures. In effect, inflation is a form of taxation where the government gains at the expense of those who hold money whose value is declining. Hyperinflations are, therefore, very large taxation schemes. (Michael K. Salemi, 2010).

There is more than one mechanism through which the long-term effects of hyperinflation may have an impact on long-term inflation outcomes. The proposed caption is that hyperinflations act by lowering the social costs of raising the combination of conventional, distortionary taxes relative to the combination of the inflation tax (i.e., hyperinflations act by changing the "marginal rate of technical substitution" between conventional distortionary taxes and the inflation tax. (Federico Guerrero, 2006).

was fetched it under control in 1990s. I shall portray and expound evidences in Sudan associated with the period of hyperinflation.

Sudan experienced hyperinflation since early 1990s; it is attributed to the enormous budget deficit, which used to be financed through printing money. And also referred to the high level of public debt created by the government. On the other hand, the government had the upper hand on the economy and used to force the Central Bank to use printing press and borrow from the Banking system to finance the deficit in the sense that it used to be dependent central Bank. The deficit was because of the civil war in South Sudan, 75% of government expenditure used to go to the defense and military issues.

In 1996, hyperinflation stopped and began to fall constantly until reached two digits within one year. There were pre-implemented policies followed by the government (monetary and fiscal policies). But the main factor contributed towards ending hyperinflation was oil production at early 1996, as all the pre-implemented policies followed the announcement of oil production.

The analysis is carried out using monthly time series data from Sudan (examined over a twenty-three year period (1990-2013) the number of observations is 277 by including Jan. 2014 in the series. The main source of data is the line ministries in Sudan such as Central Bank CBOS, Ministry of Finance MOF, and Sudan Central Bureau of Statistics SCBS. Monetary data such as inflation rate, nominal exchange rate, money supply are obtained from CBOS. Fiscal data, which includes government expenditure, tax revenue and government debt, are obtained from MOF. And price level of bread is obtained from SCBS. Dates on empirical evidences obtained from The **(Methodology of Economic Reforming in Sudan)** the textbook was authored by Dr. Abd-elwahab Osman, the Sudanese Finance's Minister in 2005. In terms of the nominal exchange rate, I obtained daily data from the CBOS to identify the exact timing point of the events and to examine whether it consistent with the end of hyperinflation.

II. LITERATURE VIEWS

Life becomes a race to find and buy food, fuel, medicine and other necessities before their prices jump yet higher. This happens when consumers know they are experiencing hyperinflation when the focus of their existence becomes a hopeless struggle to deal with rapidly rising prices and shortages of critical commodities. Barry Stuppler (2013) another aggressive resolution is to remonstrance against the government's regime like what is going on in many countries around the world. According to Barry Stuppler (2013) this is not always a decisive solution to bring prices down and then inflation. The solution exists in Macro-economic reform (Monetary and fiscal policies). Following, I show different episodes of hyperinflations around the world, try to figure out causes and solutions of these episodes by taking into account the situations and circumstances, which vary from country to country.

Since Culombia University Phillip Cagan's Seminar paper in 1956 on the issue, abundant studies have attempted to provide better grasping of its radix. They all concur that hyperinflation is one of the most social devastating economic phenomena. According to Phillip Cagan (1956) a hyperinflation is being defined as beginning in the month the, rise in prices transcend 50% and as ending in the month prior the monthly rise in prices drops below that amount and stays below for at least a year. Phillip Cagan (1956)

Michael K. Salemi (2010) pointed out that hyperinflation is an extreme part of macroeconomic imbalances in the sense of it is typically associated with a negative growth. While hyperinflation with monthly rates of price increase of at least 20%-30% is a relatively scarce phenomenon, it has joint feature in common with high inflation. Michael K. Salemi (2010). Mladenovic and Petrovic, (2010) argued that hyperinflation is a short-lived episode of economic instability in prices, which characteristically lasts twenty months or less, Rolando Gonzales Martínez, (2012) from Mladenovic and Petrovic (2010). (Matthew, 2013) pointed out that in a state of hyperinflation, the prices of goods and



Studies &
Researches



Dr. Elwaleed Ahmed Talha

Policy, Research & Statistics

Department

Was Sudan's Episode of Hyperinflation in 1990s a Monetary or Fiscal Phenomenon?

I. INTRODUCTION

Since the early 1990s, Sudan had been experiencing incessant and swilling rates of hyperinflation until 1996. Some policymakers and economists have realized that level of hyperinflation has an inordinate steam, and that either it is merely not susceptible to be treated by monetary or fiscal policy, unless the government carries out a comprehensive reform and more importantly an alternative source of finance instead of money printing. Predominantly, it is assumed that unlike exchange rate, hyperinflation responds tardily to the shocks in the economy weather they are positive or negative. In the sense that people shape their expectation by looking at past rates of inflation as well as the government's policies.

This paper depicts number of changes occurred during the period of hyperinflation in Sudan by putting more emphasis on the exact timing point of stopping hyperinflation in Sudan. Likewise, the goal is to figure out what was behind ending hyperinflation in Sudan and what